المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 175 يناير 2024

وداعاً
والدنا وقائدنا
صاحب البصمات
الراسخة

بنك وربة WARBA BANK
بوبيان Boubyan
بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House
بنك برقان BURGAN BANK
الصناعي IBK
KIB
البنك الأهلي المتحد ahli united bank
الأهلي ABK
بنك الخليج GULF BANK
التجاري Al-Tijari
الوطني NBK
ICBC
بنك مسقط BankMuscat
مصرف الراجحي Al Rajhi Bank
mashreq
المشرق
بنك الدوحة DOHA BANK Kuwait
QNB
citi
بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank
HSBC
BNP PARIBAS The bank for a changing world
BBK بنك البحرين والكويت

د. حمد الحساوي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

شيخة العيسى
نائب رئيس التحرير
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

محمد سليمان
مدير تحرير مجلة
المصارف
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

عامر التميمي
مستشار وباحث
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

د. صادق أبل
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك
بوبيان وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
د. حمد الحساوي

نائب رئيس التحرير
شيخة العيسى

مدير التحرير
محمد سليمان

الهيئة الاستشارية
عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
أحمد محمد الفهد

فريق عمل المجلة
عبدالوهاب طارق
جنان عبدالسلام
موضي رحال

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
شرق - شارع السور - برج التجارية - الدور 24
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

06 **عام جديد.. وعهد اقتصادي جديد**
الدكتور/حمد الحساوي | رئيس التحرير

10 قيادات المصارف تقول:
وداعاً والدنا وقائدنا صاحب البصمات الراسخة بعد مسيرة حافلة بالإنجازات

18 المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات
في حوار خاص للمصارف
القطاع المصرفي الإماراتي الثاني عالمياً في ثقة العملاء والأول في آسيا وإفريقيا وأوروبا ومؤهل للاستمرار في تحقيق أداء قوي

28 د. عبدالإله بلعتيق الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في حوار خاص للمصارف:
من المتوقع زيادة إجمالي أصول التمويل الإسلامي إلى 8 تريليون بحلول عام 2030

36 الرئيس التنفيذي للمشاريع الاستراتيجية للمجموعة في شركة مشاريع الكويت (القابضة) صباح محمد العبدالعزيز الصباح في حوار خاص للمصارف:
الاقتصاد الكويتي بحاجه للتنويع ويتطلب تحقيقه تضافر كافة الجهود وإعطاء القطاع الخاص المجال لتقديم رؤيته

42 برعاية وحضور معالي وزير المالية
فهد عبدالعزيز الجارالله
اتحاد مصارف الكويت نظم حفل استقبال للبنوك الكويتية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

44 **البنوك ومزايا الذكاء الاصطناعي.... والتعامل الحذر معها**
بقلم: محمد سليمان/مدير التحرير

50 **التضخم والانكماش!**
بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
(مستشار وباحث اقتصادي)

54 **مجموعة بريكس BRICS الآمال والطموحات والإنجازات**
بقلم: د. صادق أبل (باحث اقتصادي من الكويت)

60 الذكاء الاصطناعي وتحسين إدارات المخاطر:
التحول نحو استدامة ونجاح أعمال
بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصارف

64 **على أطلال المستقبل**
بقلم: أحمد محمد الفهد/أمين سر مجلس إدارة بنك بوبيان وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

66 **تجلّيات الحوكمة في الخطاب الأميري**
د. داوود سلمان بن عيسى
عضو هيئة تدريس بكلية القانون الكويتية العالمية

68 في حوار خاص للمصارف:
منال المطر: المرأة تقدم وجهات نظر مختلفة وخبراتها الفريدة وأساليبها القيادية تؤدي إلى حلول أكثر ابتكاراً وإبداعاً

74 في دراسة لمعهد الكويت للدراسات المصرفية
التزام البنوك الكويتية بقضايا الاستدامة يساعد في رفع تقييمها لدى وكالات التصنيف خلال الأجلين المتوسط والطويل

82 صندوق النقد العربي:
الكويت تتقدم على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية وتأتي في المركز الحادي عشر في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

84 **جهود التنويع الاقتصادي تؤتي ثمارها في منطقة مجلس التعاون الخليجي ولكن تحتاج لمزيد من الإصلاحات**

88 سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من العام 2023
قطاع الغاز يعزز نمو ترسية المشاريع بنسبة 86% والكويت تسجل أعلى معدل نمو على أساس سنوي لإجمالي العقود

92 رغم التباطؤ العالمي في معدلات النمو مقارنة بالسنوات السابقة
توقعات بنمو إيرادات المدفوعات في الكويت إلى 3.6 مليار دولار بحلول عام 2027

96 استبيان جديد لـ «بيت.كوم» يكشف عن أهم العوامل المعززة لرضا الموظفين في الكويت
67% راضون عن الرواتب والمزايا

98 في ظل تسجيل أسعار السكن الخاص...
التداولات العقارية تواصل اتجاهاً تنازلياً بالربع الثالث
«بيتك»: 716.4 مليون دينار تداولات العقار الكويتي وبتراجع سنوي 16.8%

102 **60.3% مساهمة قطاع البنوك الكويتية في القيمة الرأسمالية للبورصة وهو الأكبر مساهمة**

104 **تراجع مؤشرات البورصة في عام 2023 6.5% تراجع في المؤشر العام و29.5% انخفاض في السيولة**

108 **ما الذي ينتظر سوق العملات المشفرة في 2024؟**

112 **75% من البنوك الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفذت استراتيجيات حوكمة بيئية واجتماعية ومؤسسية**

116 جارتنر تكشف عن:
أهم 10 توجهات تقنية إستراتيجية لعام 2024 لإحداث تغيير وفرص كبيرة

120 تطلعات UBS لعام 2024:
ما يجب على المستثمرين توقعه على مشارف «عالماً جديداً» تسوده حالة من الضبابية الاقتصادية

126 تقرير لشركة بين أند كومباني
الشركات التي تتحرك مبكراً ستتمتع بميزة مستدامة دون تراجع بفضل الذكاء الاصطناعي

بقلم: د. حمد الحساوي
رئيس التحرير

نستقبل عام 2024 متمنيين وداعين الله عز وجل أن يديم على بلدنا الحبيب الكويت نعمة الأمان والرخاء، وأن تحظى بكل الخير في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح «حفظه الله ورعاه» خير خلف لخير سلف الأمير الراحل سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رحمه الله. ويحدونا الأمل والطموح المتجدد أن يشهد هذا العام والأعوام القادمة تحقيقاً لأمنيات قديمة طالما تمنيناها للكويت في الأعوام السابقة ولم نتمكن من تحقيقها.

عام جديد.. وعهد اقتصادي جديد

لا شك أن التنمية المتوازنة المستدامة تمثل طموحاً كبيراً وتحدياً مهماً، خاصة في ظل هذه المرحلة المهمة من عمر الاقتصاد الكويتي. وهناك العديد من التحديات، ولا سبيل أمامنا إلا أن نعتمد لمواجهتها فكراً جريئاً ومختلفاً خارج الإطار التقليدي، في إطار من التعاون بين جميع الجهات. ونأمل في ظل القيادة الجديدة للحكومة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح تحقيق الطموحات وتعزيز قوة الدفع اللازمة لاستكمال المسيرة لتكون الكويت على المسار الصحيح لعملية التنمية، واتخاذ تدابير إصلاحية موسعة لتطوير أداء الاقتصاد الوطني ومعالجة ما يعانيه من اختلالات هيكلية مزمنة تزيد من حدتها الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

وينبغي أن تتعامل الحكومة بسرعة وحسم مع ما تعانيه الكويت من مشكلات وتحديات وعقبات، على أن يكون هذا التعامل وفقاً لرؤية واقعية واستراتيجية واضحة المعالم وجدول زمني مدروس لإحداث تغييرات لتنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المأمول لزيادة فرص العمل الحقيقية والاستخدام الأمثل لمواردنا الوطنية البشرية والطبيعية، في ظل إطار توافقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يرتكز إلى تغليب المصلحة العامة لبلدنا الحبيب.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن يصبح القطاع الخاص في الطليعة المتقدمة لقيادة العمل الاقتصادي في إطار يرتكز إلى آليات السوق الحر وتشجيع

المبادرات الفردية. فما زالت الحكومة مستمرة في الهيمنة على الاقتصاد والقطاعات الأساسية، على الرغم مما تستهدفه في كل خطط التنمية السابقة والحالية، من زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والذي لم يصل حتى الآن إلى الدور المأمول.

وأرى أنه قد آن الأوان لتحرير البنى التحتية والفوقية من البيروقراطية ورفع درجة الاعتماد على القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمواطنين، وهو ما سيترتب عليه رفع كفاءة تقديم الخدمات العامة وبتكلفة أقل، بعيداً عن البيروقراطية والترهل الإداري والهدر وقلة الإنتاجية وشبه انعدام التنافسية، ومن ثم الحد من تزايد الإنفاق الحكومي على هذه الخدمات، وعدم تحمل ميزانية الدولة للمزيد من الأعباء، خاصة مع استمرار تراجع أسعار النفط. علاوة على ذلك، فإن تخصيص عدد من الشركات العامة سيؤدي مستقبلاً إلى وجود خطط توسعية لهذه الشركات، تؤدي إلى المزيد من التشغيل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وتخفيض الإنفاق العام على الرواتب والأجور. ولا شك أن تفعيل قانون التخصيص وتسريع عمليات تحويل عدد من المنشآت العامة إلى القطاع الخاص قد طال انتظاره، على الرغم من انعكاساته الإيجابية.

ونتطلع إلى إسراع الخطى في اتجاه التنمية والتطوير وإحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية. واتخاذ كل ما يلزم لتحسين مناخ الاستثمار بالدرجة التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية وتوطين الاستثمارات الكويتية، وذلك من خلال تنفيذ خطط متكاملة لتذليل كافة العقبات والقضاء على البيروقراطية والمعوقات من خلال حزمة من السياسات والإجراءات يتم وضعها وفقا لأفضل الممارسات العالمية لخلق بيئة الأعمال المواتية.

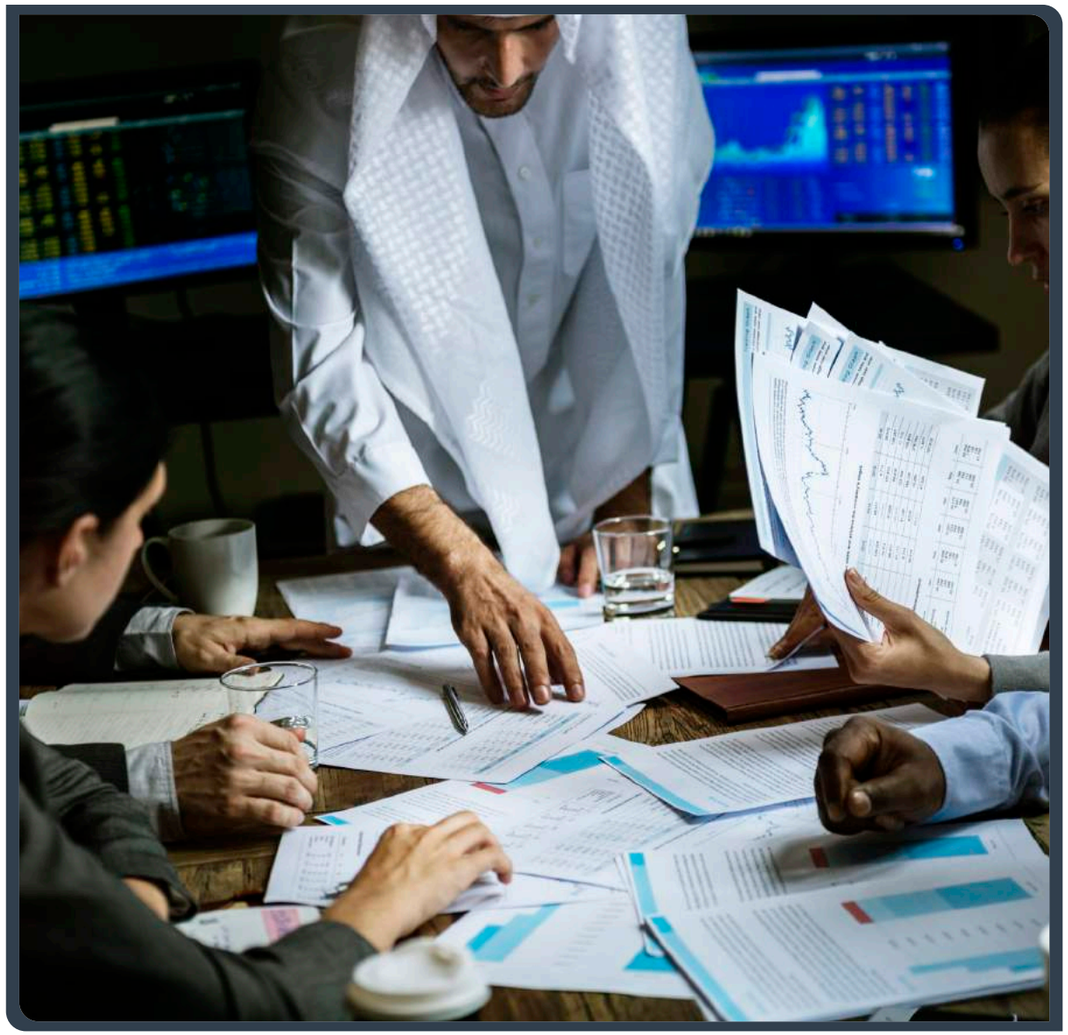

وهناك ضرورة لتحسين وتطوير هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أحد المنافذ المهمة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتنويعه وإتاحة الفرصة لأصحاب الخبرة والاختصاص لإدارة المشروعات بمستوى عالٍ من الكفاءة.

من جانب آخر، الكويت بحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية وإدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، وفرض ضرائب انتقائية وتوسيع ضريبة دخل الشركات بنسبة 15% لتشمل الشركات المحلية، إضافة إلى الحد من الإنفاق الجاري من خلال ترشيد فاتورة أجور القطاع العام، والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة مع استبدالها بدعم الدخل المستهدف للأسر محدودة الدخل.

ومن الضروري التعجيل بتمرير قانون الدين العام الجديد لتسهيل التمويل المنظم من خلال إصدار السندات السيادية، مع دعم تطوير سوق السندات المحلية. ويجب ألا يفرض هذا القانون الجديد قيوداً على آجال استحقاق السندات السيادية أو أن يكون لها تاريخ انتهاء محدد مسبقاً. وعلى الجميع أن يتعاونوا بمسؤولية لإقرار ذلك القانون. أما الحديث عن أن الدولة مليئة وليست بحاجة للاستدانة، فهذا يعني حتما دفع الحكومة إلى بيع الأصول، وهذا منطق غير مقبول اقتصاديا ولن يجدي على المدى الطويل.

ضرورة وضع رؤية تشريعية مناسبة وجديدة، من خلال إجراء تعديلات على القوانين المعمول بها، واقتراحات بقوانين مستقبلية لتحسين بيئة الأعمال في الكويت، والدفع لرؤية 2035 بالشكل الصحيح. ونتطلع أن تحظي مشروعات القوانين الاقتصادية بالتعاون بين مجلس الأمة والحكومة، وأن تأتي مدروسة ومتسقة مع واقعنا الاقتصادي، وأن يكون للقطاع الخاص دور أكبر في مناقشة القوانين، وأن يؤخذ بوجهة نظره بما لا يتعارض مع المصلحة العامة للدولة.

ونتطلع إلى تطوير التعليم باعتباره مشروعا وطنيا وركيزة أساسية في عملية التنمية، لما له من أهمية كبيرة في رفع مستويات الكفاءة لتصل إلى المستويات المناسبة لسوق العمل، ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المتجددة في القطاعين الخاص والحكومي، لرفع مستوى الإنجاز وتحقيق الأهداف على مستوى الدولة.

ونأمل من الحكومة مواصلة جهودها في محاربة الفساد واستكمال العمل على عدد من الملفات لتحقيق المزيد من الإنجازات بهذا الشأن. كما نتطلع أن تقوم الحكومة بالعمل على إيجاد الحلول لعدد من القضايا ذات الأولوية للمواطنين وعلى رأسها قضية الإسكان، ونتمنى ألا تتواصل طوابير انتظار المواطنين للحصول على السكن، وتسريع إقرار التمويل العقاري ليكون عاملا مساعدا في حل الأزمة الإسكانية.

ورغم كل هذه الأمنيات والتطلعات، تظل أمنية واحدة هي الأهم وهي أن تخرج أمنياتنا من بوتقة الأمنيات إلى آفاق أوسع تعزز تنفيذها. فعلينا ألا نتباطأ مرة أخرى لأن مكانة الكويت وموقعها الجغرافي ونظامها السياسي الآمن ومؤسساتها الديموقراطية والقضائية وإعلامها الحر وحيوية مجتمعها المدني وغنى مواردها البشرية... كلها عوامل تؤمن لنا الدور الذي نستحقه في الكويت والعالم.

ما ننتظره الآن هو الإسراع في مرحلة التنفيذ وأن تخرج أمنياتنا من حيز الأمنيات إلى آفاق أوسع من التنفيذ على أرض الواقع، وضرورة استشعار كافة الأطراف مسئوليتها الوطنية والمشاركة الفاعلة والإيجابية في التنمية الاقتصادية، في إطار رؤية توافقية وتكاملية تجمع بين تحقيق مصلحة كل قطاع وتحقيق أهداف عامة تصب في مصلحة الاقتصاد الكويتي كله. لقد آن الأوان أن نتكاتف جميعا فبلدنا الحبيب يستحق منا الكثير وهو بحاجة إلى جهود كل أبنائه.

Dr. Hamad Al-Hasawi

قيادات المصارف تقول:

وداعاً والدنا وقائدنا صاحب البصمات الراسخة

بعد مسيرة حافلة بالإنجازات

نعـت العديـد مـن القيـادات المصرفية وفاة فقيد الكويت سـمو الأمير الراحل الشـيخ نـواف الأحمد الجابـر الصبـاح طيب اللـه ثراه والـذي كان له بالغ الحـزن والأسى في قلوب الجميـع، داعين الله أن يتغمـده بواسـع رحمتـه وأن يغفـر له وأن يسـكنه فسـيح جناتـه، وأن يجزيـه خير الجـزاء عما قدمه لشـعبه وأمتـه من أعمال جليلة ومواقف إنسـانية يشـهد لها القـاصي والـداني متقدمين بخالص العـزاء لحـضرة صاحب السـمو أمـير البلاد الشـيخ مشـعل الأحمـد، وللشـعب الكويتـي، مؤكدين أنه قاد مسـيرة الكويـت نحو التنميـة والنهضة.

لقـد كان الأمـير الراحـل قائـداً عظيـماً يحظـى باحـترام الجميـع وصديقـاً لجميـع الأمم. وقـد تعهد الأمـير الراحـل منـذ توليـه مقاليـد الحكـم قبـل ما يزيد عـلى ثلاثـة أعـوام وتحديداً في 30 سـبتمبر مـن عـام 2020 بالعمـل عـلى حمايـة أمـن واسـتقرار الكويـت، وحـرص على رفعـة شـأنها وتوطيد علاقاتهـا، وتحفـل مسـيرة سـموه بالعديـد مـن الإنجازات.

لقد كان لسـموه مآثر خلال مسـيرته العطرة، وإسـهاماته الكبيرة التي سـتظل راسـخة في نهضة البـلاد، ودوره في تحصـين الاقتصـاد المحلي خصوصـاً في فترات الأزمات العالميـة وفي مقدمتها جائحـة كورونـا، وحكمتـه وتوجيهاته ومتابعته الحثيثة التي مكنت مؤسسـات الدولـة من عبور تلك التحديـات الاقتصاديـة، مما انعكس على تسـارع وتـيرة التعافي الاقتصادي عقـب الجائحة، واحتواء معـدلات التضخـم التـي ضربـت اقتصـادات العـالم، وتعزيـز الاسـتقرار المـالي في البـلاد. وحـرص سـموه عـلى تعزيـز دور القطاع الخـاص باعتباره أحـد روافد الاقتصـاد الوطني، ويلعـب دوراً مهماً في تنويـع مصـادر الدخـل، بالإضافـة إلى حرصه على مواكبـة التطورات الاقتصاديـة المتلاحقة في العـالم في ظـل ما يشـهده الاقتصاد العالمـي من صعوبـات وتحديات.

ISSUE (175) 2024 www.almasaref.online

عصام الصقر

عصام الصقر: قائداً ورجلاً حكيماً

قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: «ببالغ الحزن وعظيم الأسى ننعى وفاة سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، لقد خسر العالم بوفاة الشيخ نواف قائداً ورجلاً حكيماً كرس حياته لخدمة شعبه وأمته، فترك إرثا سيخلد في ذاكرة الأجيال». وأضاف الصقر: «ندعو الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيد بفيض رحمته ويسكنه فسيح جناته وأن يمد الشعب الكويتي بالصبر والسلوان».

أحمد الصباح: الداعم الأول مصرفياً ومالياً

قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، الشيخ أحمد دعيج الصباح، إن سمو أمير الكويت الراحل، عرف بالداعم الأول للقطاع المصرفي والمالي، والمساهم

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

الرئيسي في الخروج من تداعيات أزمة 2008 المالية العالمية بسرعة، بفضل رؤيته الثاقبة وحلوله النافذة ومبادراته الدائمة في تقديم الحلول الاقتصادية التي تصب في صالح قطاعات الدولة الاقتصادية بشكل شامل.وأضاف أن سمو الأمير الراحل عرف بحرصه على تعزيز مركز الكويت الاقتصادي والمالي على المستوى الإقليمي والعالمي، منوهاً بأن أبرز دليل على ذلك إشرافه الشخصي وإعطاؤه التوجيهات المناسبة للسير بخطة التنمية 2035، للارتقاء بتنافسية الكويت على جميع الأصعدة. ولا يخفى على الجميع عطاؤه الإنساني الدائم ليلقب بقائد العمل الإنساني.

د. أنور المضف: إنساناً وحاكماً لا ينسي

لا نملك إلا أن ندعو المولى عز وجل أن يتغمد صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف

د. أنور المضف

الأحمد الجابر الصباح، الذي انتقل إلى جوار ربه بوافر رحمته وجزيل عفوه، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يجازيه عن حبه لشعبه، وعمله لصالح وطنه خير الجزاء، وأن يلهم أسرته والشعب الكويتي الصبر والسلوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

منذ توليه مقاليد الحكم في الكويت حرص الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح على السير على النهج الحكيم الذي سار عليه أسلافه حكام دولة الكويت الكرام طوال العقود الماضية في أداء دور فاعل في مسيرة الأمن والاستقرار في المنطقة ودرء الخلافات بين دولها وتحقيق السلام في مجتمعاتها.

لقد كان أميرنا الراحل الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه نموذجا فريدا من الحكام، فقد كان يجمع صفات إنسانية وقيادية جعلت منه إنساناً وحاكماً لا ينسي، حيث اتسم بالتواضع والطيبة والزهد وسماحة الخلق مما جعله يتربع على قلوب شعبه ويستأثر بحبهم.

جاسم مصطفى بودي

جاسم مصطفى بودي: نموذجاً للحاكم ذو القلب الكبير

قال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج جاسم مصطفى بودي «فقدت الكويت بوفاة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، أباً باراً وحاكماً عادلاً، محباً ومخلصاً لوطنه». وأضاف: لقد فقدت الكويت برحيله نموذجاً للحاكم ذو القلب الكبير، القريب دائماً من شعبه، والمشغول دائماً بهموم وطنه، ورفاهية مواطنيه، من خلال دعمه المتواصل لتنمية الكويت وتطوير الاقتصاد.

واختتم بالقول: نحن إذ ندعو الله أن يتغمد فقيد الكويت والأمتين العربية والإسلامية بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته، نتمنى لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح التوفيق والسداد، وأن يكون خير خلف لخير سلف، وأن يرفع به مكانة دولة الكويت محلياً وإقليمياً وعالمياً.

طلال بهبهاني

طلال بهبهاني: قدوة بالتسامح

من جهته، أعرب رئيس مجلس مجموعة البنك الأهلي الكويتي طلال بهبهاني عن خالص تعازيه ومواساته لأهل الكويت والأمتين العربية والإسلامية، لوفاة سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، لافتا إلى أن سموه تميز بقربه من عموم أفراد المجتمع الكويتي.

ورأى بهبهاني أن سمو الأمير الراحل شكل قدوة في التسامح ونجح طيلة مسيرته في لم شمل الجميع حوله، كما تمتع بعلاقات مميزة على المستوى الإقليمي والدولي، مما أسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الكويت، وعزز أسس العمل التنموي على جميع المستويات. وتابع إن سمو الأمير الراحل نجح بفضل قيادته الحكيمة في إرساء قواعد التخطيط الحكيم والاستراتيجي، وتوجيه كل الموارد الوطنية نحو الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة الكويت وشعبها.

الشيخ/ عبدالله ناصر الصباح

الشيخ/ عبدالله ناصر الصباح: قائداً ووالداً للأمة

قال رئيس مجلس إدارة بنك برقان الشيخ/ عبدالله ناصر الصباح: «إن قلوبنا تعتصر في هذا اليوم الحزين لمصابنا جميعا في دولة الكويت بوفاة أمير العفو والرحمة– صاحب السمو أمير الكويت، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رحمه الله، وأتقدم باسمي وبالنيابة عن إدارة بنك برقان وجميع العاملين في البنك بأحر التعازي وخالص المواساة من آل الصباح الكرام ومن الشعب الكويتي برحيل قائدنا وفقيد الأمتين العربية والإسلامية».

وأضاف الصباح: «ما عرفناه إلا قائداً ووالداً للأمة، حققنا في عهده وتحت رعايته الإنجازات والتقدم في جميع المجالات، وكانت حكمته دافعنا للمضي قدما نحو آفاق جديدة كل عام، واليوم تبقى لنا منه الذكرى العطرة والإصرار على مواصلة التقدم في مسيرتنا إلى مزيد من التنمية والتطور في بلدنا الحبيب، سائلون المولى -عز وجل- أن يتغمد سموه بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان».

مصعب النصف

مصعب النصف: متواضع وقريب من القلوب

قال مصعب النصف رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي، نرثي ببالغ الحزن والأسى الأمير الراحل الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه الذي طالما عرف عنه تواضعه وقربه من قلوب كافة أفراد الشعب الكويتي، كما كان للفقيد عظيم الأثر في تعزيز الديمقراطية ودعم استقرار البلاد خلال فترة تولي سموه الحكم فضلاً عن دعمه الاقتصاد الكويتي ورعايته لخطط التنمية الاقتصادية في البلاد، وسار سمو الأمير الراحل على دروب أسلافه من حكام الكويت الكرام السابقين بالقرب من الشعب والحضور في كل شأن من شؤون المجتمع الكويتي. وعلى مستوى علاقات الكويت الخارجية، استمرت سياسة الكويت بتوجيهات سموه على تطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، وكذلك دعم استقرار المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي.

عادل الماجد

عادل الماجد: مصاب كبير

بدوره، قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد، إن مصاب الكويت كبير برحيل سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، بعد أن فقد أهلها أميرا متواضعا غمرهم بمحبته واهتمامه على كل الأصعدة. ولفت إلى أن الكويت استطاعت بقيادة سموه العبور بسلام من أزمات عالمية كانت لها آثارها الاقتصادية، أولها أزمة انتشار فيروس كورونا، إضافة إلى الحرب الروسية - الأوكرانية، إذ بقي الوضع الاقتصادي الكويتي مستقرا، في حين حقق الصندوق السيادي زيادة ملحوظة في أصوله، مشيرا إلى سموه كان يدفع الحكومة إلى تحسين بيئة الأعمال ورفع قدرة المالية العامة بما ينعكس إيجابا على المواطن. وأكد الماجد أن الكويت لم تتخل خلال عهد الأمير الراحل عن دورها في مناصرة القضايا العربية والإسلامية وأعمالها الخيرية التي طالت جميع أصقاع العالم، مشيرا إلى أنه

عبدالوهاب الرشود

في عهده تحسنت الكويت في مستوى المؤشرات العالمية كثيراً.. خصوصا في مؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد وغيرها من مؤشرات تحسين بيئة الأعمال المحلية.

عبدالوهاب الرشود: أطيب الأثر

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» بالتكليف عبدالوهاب الرشود: «بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ وفاة أميرنا ووالدنا، أمير العفو والتواضع الشيخ نواف الأحمد الذي ترك خلفه أطيب الأثر، فقد كان نعم الحاكم ونعم الوالد العطوف المحب لشعبه وبلده». وأضاف: «نسأل الله له المغفرة والرحمة وخير الجزاء على كل ما قدمه للكويت وشعبها، راجين من الله أن يلهمنا جميعا الصبر والسلوان، أحسن الله عزاء أسرة آل الصباح الكرام والشعب الكويتي الكريم والأمتين العربية والإسلامية بوفاة سموه.. إنا لله وإنا إليه راجعون».

رائد بوخمسين

رائد بوخمسين: أمير زاهد

من جانبه، نعى نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في بنك الكويت الدولي (KIB) رائد بوخمسين، سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، قائلا: «إن الكويت وشعبها والأمة العربية والإسلامية فقدت قائداً محنكاً وحكيماً وأميرا زاهدا تقيا وهب نفسه وكرس كل وقته وجهده لما فيه خير للكويت ورفعة شأنها، وتعظيم مصالحها الوطنية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية».

وأضاف: «ندعو الله عز وجل أن يتغمد سموه بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وأن يجازيه الجزاء الأوفى على ما قدمه من أعمال جليلة لوطنه وشعبه وأمته العربية والإسلامية، إنا لله وإنا إليه راجعون».

شاهين الغانم

شاهين الغانم: ازدهار واستقرار

بدوره، تقدم الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم وأعضاء مجلس إدارة بنك وربة بالتعزية إلى الشعب الكويتي والأمتين العربية والإسلامية وأسرة الصباح لوفاة المغفور سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، داعين الله أن يتغمد فقيد الكويت بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته. وأكد الغانم على الخطوات الإيجابية في عهد سمو الأمير الراحل الذي شهدت فيه الكويت ازدهارا واستقرارا على جميع المستويات.

د.حمد الحساوي

د.حمد الحساوي: بصمات راسخة

من جهته، نعى الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي بخالص الحزن والأسى وفاة سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، حيث قال: «فقدت الكويت أميرا كان له بصمات راسخة وإنجازات واضحة في كل ركن من أركان الدولة، حيث أفنى حياته في خدمة الوطن والدفاع عن مصالحه فكان داعما للإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وحرص على تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، ولم يأل جهدا في دعم الشباب الكويتي وتوفير فرص عمل لهم».

وأضاف الحساوي: «لقد حققت الكويت في عهد الأمير الراحل قفزات تنموية واقتصادية في جميع المجالات، وتركنا اليوم مطمئنا على مستقبل البلاد التي أسس لها ثوابت وقواعد راسخة على استكمال نهضتها التنموية ورفعة مكانتها محلياً وإقليمياً وعالمياً».

واختتم الحساوي بتقديم أحر التعازي إلى أسرة آل الصباح الكرام والشعب الكويتي، سائلا المولى عز وجل أن يتغمد فقيد الكويت بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يمن على أهله وذويه ومحبيه بالصبر والسلوان.

المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات في حوار خاص للمصارف

القطاع المصرفي الإماراتي الثاني عالمياً في ثقة العملاء والأول في آسيا وإفريقيا وأوروبا ومؤهل للاستمرار في تحقيق أداء قوي

في حـواره الخـاص مع مجلة المصارف أكـد المدير العام لاتحاد مصـارف الإمارات جمال صالـح أن الارتفـاع في مـؤشر ثقـة العمـلاء في القطـاع المـصرفي الإمـاراتي، والذي وصـل إلى 84% في عـام 2022 دليـلاً عـلى التطـور المسـتمر، حيث تفوق بشـكلٍ كبير عـلى المتوسـط العالمـي لمؤشر الثقـة في القطاعـات المصرفية عالميـاً والذي بلغ 67%، لتحـلّ دولـة الإمارات في المركز الثـاني عالمياً والأول في قارات آسـيا وإفريقيا وأوروبـا، متفوقـةً بذلـك عـلى العديـد مـن المراكـز الماليـة العالمية المتطـورة، كما حافـظ عـلى المسـتوى المحلي على المركـز الأول كأكثر القطاعات التـي تحظى بثقة العمـلاء في دولـة الإمـارات وذلك للسـنة الثانية عـلى التوالي.

وأكـد صالـح عـلى أن الأداء القـوي للقطـاع المـصرفي خـلال السـنوات الماضيـة يؤكد قدرتـه ومرونتـه في التعامل مـع التحديات العالمية، مشـيرا إلى أن مصـارف الإمارات تتمتـع بمؤشراتٍ قوية للسـلامة المالية، حيث يصل متوسـط نسـبة كفايـة رأس المال لديهـا إلى 17.3%، وهـي تمتلك نمـاذج أعمال متطـورة لإدارة عملياتهـا وابتكار حلول مصرفيـة آمنة وسلسـة بتكلفة تشـغيلية مناسـبة، الأمر الـذي يعزز تنافسـية القطاع ويجعلـه مؤهـلا للاسـتمرار في تحقيـق أداء قـوي خـلال الفـترات المقبلـة. كـما أكـد صالـح أن الاتحـاد يركـز عـلى دوره في مسـاعدة وتمكـين البنـوك الأعضـاء عـلى بنـاء وتطويـر منظومـة متكاملـة توفـر الأسـس المتينـة لتقديم خدمـات مصرفيـة من أجل دعـم العمـلاء والمجتمـع والتنميـة الاقتصادية المسـتدامة. وشـدد جـمال صالح على أن الاتحـاد يحرص عـلى المحافظة على المكانـة المتميزة للقطـاع المصرفي والمالي يركـز على تبني وتشـجيع قيم الاحترافية والنزاهة والاسـتقامة والشـفافية والابتكار والأبـداع. وفيـما يلي نـص الحوار:

الاتحاد يحرص على المحافظة على المكانة المتميزة للقطاع المصرفي والمالي يركز على تبني وتشجيع قيم الاحترافية والنزاهة والاستقامة والشفافية والابتكار والأبداع

هل لك أن تحدثنا عن نشأة اتحاد مصارف الإمارات؟

تأسس اتحاد مصارف الإمارات (الممثل والصوت الموحد للمصارف الإماراتية) في العام 1982 كمنصةٍ لتبادل الأفكار والآراء وتوطيد التعاون بين أعضائه حول مختلف القضايا التي تهم القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تسهيل التنسيق والتفاعل مع مختلف الأطراف المعنية في الدولة من أجل تطوير القطاع عبر ابتكار الحلول وتعزيز معايير الحوكمة والشفافية وأفضل الممارسات المصرفية، وتقديم تجربة مصرفية آمنة وسلسة تلبي متطلبات العملاء من الأفراد والمؤسسات، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات.

ومنذ تأسيسه قبل أكثر من أربعين عاماً، يعمل اتحاد مصارف الإمارات في ظل تعاون وثيق وتوجيهات بناءة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الأمر الذي أسهم في تعزيز قدرات القطاع المصرفي وفي ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز مالي رائد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ويحرص الاتحاد على المحافظة على المكانة المتميزة للقطاع المصرفي والمالي، الذي يعتبر قوة أساسية ومحرّكة للتنمية الاقتصادية، وذلك عبر التطوير المستمر في العصر الرقمي الذي يتميز بتسارع التحولات وزيادة التحديات.

ما هي أهداف الاتحاد وفاعليته في تحقيق هذه الأهداف؟

في إطار حرصه على تطوير العمل المصرفي في دولة الإمارات، يتبنى اتّحاد المصارف رؤية تركّز على تحقيق التميز والريادة في تمثيل البنوك الأعضاء والتعبير عن الصوت الجماعي للقطاع المصرفي، وذلك عبر تكثيف التعاون والاتصال والتفاعل حول كافة القضايا المشتركة وتمثيل ودعم مصالح البنوك الأعضاء وتنظيم واجباتهم والدفاع عن حقوقهم، وتعزيز الرؤية والوعي العام بالدور الإيجابي للقطاع في التنمية الاقتصادية، إضافةً إلى تمكين الموارد البشرية والارتقاء بمعاييرها ومعايير الأداء المصرفي لمواكبة أفضل الممارسات العالمية، وابتكار الحلول والأطر القانونية التي تعزز الحوكمة الرشيدة وتسهم في تلبية احتياجات السوق المتغيرة، أضف إلى ذلك مساندة الإتحاد لمصارفه الأعضاء وتمكينهم من بناء وتطوير أعمال تنافسية ومستدامة تدعم بدورها كافة العملاء والمجتمع والاقتصاد.

ويركز الاتّحاد على تبني وتشجيع قيم الاحترافية والنزاهة والاستقامة والشفافية والابتكار والأبداع، كما يؤمن ويدعو إلى اعتماد نموذج الحوكمة السليم لضمان وضوح المسؤوليات والواجبات لتحفيز الشفافية ولبناء الثقة بين الأطراف المعنية في أنشطة اتّحاد مصارف الإمارات الهادفة إلى دعم القطاع المصرفي ودفعه إلى الأمام وإدارة المخاطر والاستفادة من الفرص. ويتميّز نموذج الحوكمة المعتمد لدى اتّحاد مصارف الإمارات بأربعة مستويات تشمل الرؤية الاستراتيجية والإشراف والتنفيذ.

ما هي آلية العمل داخل الاتحاد؟

يتميز اتحاد مصارف الإمارات بهيكلية مرنة تضم أولاً مجلس الإدارة، ومجالس الرؤساء التنفيذيين الاستشارية والتشاورية، واللجان الفنية، والإدارة التنفيذية وسكرتاريا الإتحاد، وهو ما يتيح له سرعة وفعالية عالية في الاستجابة للمستجدات.

يدير اتحاد مصارف الإمارات مجلس إدارة يتكون من 9 أعضاء يتم اختيارهم كل 3 سنوات. ويتولى المجلس مهام التخطيط الإستراتيجي والتوجهات العامة وصنع السياسات العليا والإشراف على مجمل أنشطة الاتحاد. ويترأس المجلس حالياً معالي عبدالعزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة بنك المشرق.

يأتي بعد ذلك المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين والذي يضمّ في عضويته 23 من الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين في المصارف الوطنية وفي عدد من أكبر المصارف الأجنبية ومصارف دول مجلس التعاون الخليجي. وينصبّ دوره على متابعة تطبيق السياسات العليا، والإشراف على أنشطة ومبادرات ومشاريع اتحاد المصارف، ويشكّل هذا المجلس منصة استشارية تناقش القضايا والمواضيع الهامة وذات الصلة، ويقوم باتخاذ القرارات المناسبة التي تصب في صالح اتحاد المصارف وأعضاءه وعملائهم والمجتمع واقتصاد الدولة على حد سواء.

وقام الاتحاد بتأسيس مجلسٍ ثانٍ وهو المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات، بحيث يكون مُكمّلاً للمجلس الاستشاري، مما يتيح المجال للرؤساء التنفيذيين لإبداء آرائهم والاستفادة من خبراتهم الواسعة من أجل تعميق قاعدة المشاركة في صُنع القرار، وبما يجعل المجلسين منصة استشارية واحدة وشاملة تُناقش فيها مختلف الموضوعات

نعمل على مكافحة الاحتيال المصرفي ونقوم بتنظيم حملة وطنية سنوية لزيادة الوعي بالاحتيال وطرق مكافحته

التي تصبّ في مصلحة القطاع المصرفي والمالي وعملاءه واقتصاد الدولة بشكل عام.

ويضم اتحاد مصارف الإمارات 26 لجنة فنية متخصصة وثلاث لجان استشارية تضم خبراء رفيعي المستوى من المصارف والمؤسسات الأعضاء، الذين يعملون سوياً من أجل تبادل المعرفة والخبرات المصرفية وتطبيق سياسات ومبادرات مصرفية جديدة بشكل مستمر.

وتعمل الإدارة التنفيذية لاتحاد مصارف الإمارات على إدارة العمل واقتراح وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات الإتحاد بالتنسيق مع مجلس الإدارة والمجلسين الاستشاري والتشاوري واللجان الفنية المتخصصة والاستشارية وكافة البنوك الأعضاء، بالإضافة إلى التنسيق والعمل مع كل الجهات المعنية في دولة الإمارات، وبناء وتعزيز العلاقات مع الاتحادات والجمعيات المصرفية الأخرى في الدول الشقيقة والصديقة، بهدف تطوير التعاون وتبادل الخبرات لدعم القطاع المالي والمصرفي، ودعم التبادل، والتعاون المصرفي والاقتصادي.

ما هي أهم ملامح استراتيجية اتحاد مصارف الإمارات في السنوات القادمة؟

في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بشكل عام والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص، تتركّز استراتيجية اتحاد مصارف الإمارات على مواكبة التطورات المستمرّة ووضع الحلول المبتكرة من أجل دعم الدور الإيجابي الذي تساهم فيه البنوك الأعضاء في اتحاد

مصارف الإمارات تمتلك نماذج أعمال متطورة لإدارة عملياتها ولابتكار حلول مصرفية آمنة وسلسة بتكلفة تشغيلية مناسبة، الأمر الذي يعزز تنافسية القطاع

المصارف في الحياة المالية والتنمية الاقتصادية والمحافظة على المكانة الريادية لدولة الإمارات.

ويعتبر تعزيز التوطين في القطاع المصرفي من أهم أولوياتنا. لذلك قمنا باعتماد الخطة التي صدرت من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدعم التوطين حتى العام 2026، كما تعاوننا بالإشراف المباشر من المصرف المركزي لوضع برامج تدريب متطورة وبعيدة الأمد لتسريع وتيرة ونوعية التوطين في القطاع وتزويد رأس المال البشري الإماراتي بالمهارات والقدرات اللازمة للتفوق في مسيرته المهنية، وتوفير الظروف الملائمة لتأهيل قادة المستقبل في القطاع المصرفي والمالي.

ومع تسارع التحول الرقمي في القطاع المصرفي، نحرص في اتحاد مصارف الإمارات على دعم العملاء والاقتصاد عبر توفير منظومة مصرفية ومالية آمنة، إذ نعمل على مكافحة الاحتيال المصرفي ونقوم بتنظيم حملة وطنية سنوية لزيادة الوعي بالاحتيال وطرق مكافحته.

كذلك نولي أهميةً خاصة للأمن السيبراني ورفع مستويات أمن وحماية البنية التحتية الرقمية. وقمنا خلال العام الماضي بتنظيم أكبر فعالية في منطقة الشرق الأوسط لألعاب الحرب السيبرانية الهادفة لتعزيز الأمن السيبراني ولتعزيز اتباع أفضل الممارسات العالمية في ذلك لرفع مستوى أمن وحماية البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي والمالي، وتوفير بيئة آمنة للعملاء. ولا شك بأن تعزيز التعاون بين كافة الأعضاء لضمان الالتزام بأنظمة ومعايير الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر وحماية البيئة والاستدامة يعتبر من أهم الركائز التي نحرص عليها في استراتيجيتنا كونها تشكل ضمانة للتطور في المستقبل.

وكما تعلمون، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي وتوفير الوظائف. لذلك يحرص اتحاد مصارف الإمارات، في ظل التعاون الوثيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على تشجيع ريادة الأعمال وتوفير بيئة تمويلية تناسب متطلبات هذا القطاع الحيوي. كما نعمل على المساهمة في تخفيف الأعباء المترتبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل إطلاقنا للجان خاصة تهدف إلى وتعمل على دعم تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير حلول مناسبة لدعم نموها.

ونعمل على تطوير البيئة التنظيمية لقطاع الصيرفة الإسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن الأطر التي يضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الشريعة العليا، الأمر الذي عزّز من نمو هذا القطاع بشكلٍ جليّ.

كيف تقيمون نتائج بنوك الإمارات في الربع الثالث من عام 2023؟ وماذا عن توقعاتكم لأداء القطاع المصرفي الإماراتي في عام 2023؟

يعتبر أداء البنوك الإماراتية خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الجاري (2023) استمراراً لذلك الأداء الاستثنائي الذي حققته مصارفنا الأعضاء خلال الأعوام الماضية، إذ أنها قد سجّلت نمواً كبيراً في مختلف المؤشرات مثل صافي الأرباح والأرباح

التشغيلية والإيرادات والأصول مع احتفاظها بمعدلات كفاءة رأس المال قوية، ونسبة مخصصات واحتياطيات تزيد عن الحدود الدنيا بكثير.

وتتمتع مصارف الإمارات بمؤشراتٍ قوية للسلامة المالية، حيث يصل متوسط نسبة كفاية رأس المال لديها إلى 17.3% ونسبة الشق الأول من رأس المال إلى 16.1% ونسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول إلى 14.4%، أي أنها تتفوق على الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. كذلك أدى النمو القوي في الودائع إلى دعم السيولة والتمويل، كما شهدت نسبة القروض إلى الموارد المستقرة ونسبة الأصول السائلة المؤهلة مزيداً من التحسن، الأمر الذي يعكس زيادةً في السيولة.

ويعكس هذا النمو حيوية الاقتصاد الإماراتي في مختلف نشاطاته. ونحن نرى أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات هو مؤهل للاستمرار في تحقيق أداء قوي خلال الفترات المقبلة، إذ تمتلك مصارف الإمارات نماذج أعمال متطورة لإدارة عملياتها ولابتكار حلول مصرفية آمنة وسلسة بتكلفة تشغيلية مناسبة، الأمر الذي يعزز تنافسية القطاع.

ما هي أهم التحديات التي تواجه البنوك في دولة الإمارات بوجه عام؟ برأيكم ما هي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الإماراتي؟ وما هي انعكاساتها على البيئة التشغيلية للبنوك في دولة الإمارات؟

يمر الاقتصاد العالمي بتحدياتٍ كبيرة. حيث تشكل التطورات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية أهم العوامل التي تؤثر على القطاع المصرفي والصناعة المالية في مختلف أنحاء العالم. ونحن نتابع المخاوف من ارتفاع التضخم والركود، وهو الذي قد يؤثر على ثقة المستثمرين وربحية الشركات وإنفاق المستهلكين. بالإضافة إلى ذلك

مصارف الإمارات تتمتع بمؤشراتٍ قوية للسلامة المالية، حيث يصل متوسط نسبة كفاية رأس المال لديها إلى 17.3%

هناك تحديات كبيرة تترافق مع التحول الرقمي في الاقتصاد العالمي والصناعة المصرفية، أصبحت فيه تهديدات الأمن السيبراني من الشواغل الأساسية للمؤسسات المالية، وهو ما يستلزم مواكبة التطورات المتسارعة لضمان سلامة البُنية التحتية الرقمية والاستثمار بشكلٍ مستمر في تدابير الأمن السيبراني للحماية من التهديدات ولتوفير تجربة مصرفية آمنة. وتعتبر التكنولوجيا المالية من الجوانب التي تشكل أهمية كبيرة للقطاع المالي والمصرفي في مختلف أنحاء العالم، كونها تتطلب استثمارات ضخمة في التقنيات المتطورة فضلاً عن تطوير الموارد البشرية اللازمة لمواكبة التطورات التقنية. فكذلك على البنوك التكيف باستمرار مع المتطلبات التنظيمية المتطورة والاستثمار فيها لضمان الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الخاصة بالحوكمة والشفافية ومكافحة غسل الأموال وغيرها من المتطلبات. تعتبر دولة الإمارات من الاقتصادات المتطورة التي تتميز بارتباط كبير بالاقتصاد العالمي وديناميكاته، مما رسخ مكانتها ضمن أفضل 7 مراكز مالية على مستوى العالم، ويؤكد الأداء القوي للقطاع المصرفي خلال السنوات الماضية قدرته ومرونته في التعامل مع التحديات العالمية. ويتميز القطاع المصرفي بمستويات مرتفعة في الامتثال للمعايير المحلية والدولية وقوة مؤشرات السلامة المالية مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتقديم خدمات مصرفية في بيئة تتميز بالأمن وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر مختلف القنوات.

القطاع المصرفي يتميز بمستويات مرتفعة في الامتثال للمعايير المحلية والدولية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتقديم خدمات مصرفية في بيئة تتميز بالأمن وسهولة الوصول عبر مختلف القنوات

في ضوء التطورات المتسارعة في التكنولوجيا والتحولات الرقمية في الصناعة المصرفية.. هل لك أن تحدثنا عما تم إنجازه لدى البنوك في دولة الإمارات في هذا الصدد؟

يعد القطاع المصرفي في دولة الإمارات من أكثر القطاعات تطوراً وريادةً في القدرة على الاستفادة من الابتكار والتحول الرقمي، الأمر الذي يمكن أن نراه في ارتفاع معدلات الاعتماد على الخدمات الرقمية والذكية بالإضافة إلى الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة التي تلبي متطلبات العملاء، إذ أن المنصات الرقمية وتطبيقات الأجهزة المحمولة الصادرة عن المصارف قد جعلت الخدمات المصرفية في متناول العملاء بسهولة، وأتاحت لهم إجراء معاملاتهم وإدارة حساباتهم والوصول إلى الخدمات المالية بشكلٍ سريع وسلِس عبر أجهزتهم وهواتفهم الذكية.

وساهمت رحلة التحول الرقمي في زيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية، حيث ارتفع معدل وصول الخدمات الرقمية المستخدمة في عددٍ من القنوات المصرفية إلى 100%، الأمر الذي يعكس ذلك التطور الكبير الذي تشهده دولة الإمارات في توظيف التكنولوجيا المتقدمة وفي ثقة العملاء في مستويات الأمان لهذه الخدمات. ويزداد تقديم الخدمات عبر الأجهزة الذكية يوماً بعد يوم، حيث تصل نسبة الخدمات المقدمة عبر الهاتف المحمول للمصارف الإماراتية الرائدة إلى أكثر من 90%، كما ويتم فتح أكثر من 50% من الحسابات المصرفية الجديدة عبر القنوات الرقمية للمصارف الأعضاء في الاتحاد.

وأدى التركيز على الابتكار وتشجيع توظيف التكنولوجيا المتقدمة إلى تطوير قدرات القطاع المصرفي في دولة الإمارات وتمكينه من الاستفادة من فرص النمو عبر تطويره حلولاً مصرفية تلبي متطلبات العملاء. ويُسهم كل ذلك في بناء منظومة مالية ومصرفية أكثر شمولاً واستدامة.

ففي خلال آخر 5 سنوات، استثمرت البنوك المحلية أكثر من 1 مليار دولار أمريكي في برامج التحول الرقمي، وقامت بتحديث البنية التقنية لديها لتوفير خدمات متخصصة، مع تحسينها لواجهات برمجة التطبيقات والحوسبة السحابية وتعزيز القنوات الرقمية. كذلك تخصّص بنوك الإمارات استثماراتٍ كبيرة في تأهيل رأس المال البشري لمواكبة متطلبات التحول ولوضع الحلول المناسبة وتوظيف التكنولوجيا بشكل مبتكر، حيث قامت مصارفنا باستقطاب وتأهيل وتدريب الكوادر التي يتطلبها العصر الرقمي مثل المصممين الرقميين ومهندسي الحاسوب وعلماء البيانات.

وساهمت كل هذه الجهود في ترسيخ مكانة الإمارات كمركز للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

ما هي الخدمات المتميزة التي تقدمها البنوك في دولة الإمارات لتعزيز أوضاعها التنافسية الحالية والمستقبلية في ظل زيادة المنافسة في الصناعة المصرفية يوما بعد يوم؟

تواظب البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات على تطوير خدماتها ومنتجاتها وقنواتها المصرفية من أجل تلبية المتطلبات المتنامية للعملاء من الأفراد والمؤسسات في ظل الإشراف المباشر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتوجيهه الدؤوب لها وللاتحاد. ويحرِص المصرف المركزي على توفير أفضل الظروف الملائمة لتقديم خدمات مصرفية ميسّرة للعملاء وفقاً لأعلى المعايير العالمية للامتثال للتشريعات والنظم والسياسات، خاصةً تلك المتعلقة بالحوكمة والشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر.

إن الارتفاع في ثقة العملاء في القطاع المصرفي الإماراتي، والذي وصل إلى 84% في عام 2022، ليس إلا دليلاً على هذا التطور، خاصة أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات قد تفوق بشكلٍ كبير على المتوسط العالمي لمؤشر الثقة في القطاعات المصرفية عالمياً والذي بلغ 67%، لتحلّ دولة الإمارات في المركز الثاني عالمياً والأول في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، متفوقةً بذلك على العديد من المراكز المالية العالمية المتطورة في مجال الخدمات المالية والمصرفية كسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وماليزيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والصين واليابان وفرنسا وألمانيا.

كما وحافظ القطاع المصرفي على المركز الأول كأكثر القطاعات التي تحظى بثقة العملاء في دولة الإمارات وذلك للسنة الثانية على التوالي، حيث ارتفع مؤشر القطاع المصرفي في السنوات الأربع الأخيرة من المركز الثامن في العام 2019 إلى المركز السادس في العام 2020 ثم إلى المركز الأول في عامي 2021 و2022. وفي الاستبيان السنوي الذي يُجريه الاتحاد كل عام بالتعاون مع مؤسسة عالمية متخصصة في الدراسات والبيانات وأبحاث السوق في مجال الخدمات المالية، والتي تقوم بذات الاستبيان في عددٍ كبير من الدول في مختلف أرجاء العالم، أبدى 85% من المشاركين في الاستبيان ثقتهم في أن البنوك العاملة في دولة

نولي أهميةً خاصة للأمن السيبراني ورفع مستويات أمن وحماية البنية التحتية الرقمية.

الإمارات تضع العملاء في صدارة اهتماماتها، فيما أجمع المشاركون على تحسن الخدمات المصرفية خلال عام 2022.

وكما تعلمون، فإن الثقة هي من الركائز الأساسية للصناعة المصرفية في كل دولة من دول العالم، كون أن القطاع المصرفي يعتمد على حفاظِه على سمعة جيدة وعلى ثقة العملاء به من أجلِ ضمان استمراريته وتطوره، ونفخر نحن في اتحاد مصارف الإمارات بأن مصارفنا الأعضاء قد تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة لمستوى ثقة العملاء بها في ظل التحديات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي والقطاع المصرفي في عدد من الدول في الفترة الماضية خلال وما بعد جائحة كورونا.

وتعكس النتائج الإيجابية للقطاع المصرفي الإماراتي الجهود الكبيرة والمتواصلة التي تبذلها البنوك الأعضاء في الاتحاد لمعرفة وتلبية متطلبات العملاء عبر الاستثمار في مختلف جوانب العمل المصرفي. وتعتبر هذه النتائج المُشرقة لمؤشر ثقة العملاء حافزاً لنا في اتحاد مصارف الإمارات لمواصلة جهودنا في تطوير القطاع المصرفي في الدولة بما يتوافق مع التوقعات المتنامية للعملاء.

ما هي توجهات بنوك الإمارات فيما يتعلق بالخدمات المصرفية المفتوحة؟

اتخذ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطواتٍ هامة لتعزيز مبادرات التمويل المفتوح من خلال تشجيعه التعاون بين البنوك والشركات

أبرمنا اتفاقيات شراكة مع هيئة الأوراق المالية والسلع لتعزيز التعاون وترسيخ مكانة الإمارات كوجهة جاذبة لإدارة الأصول والثروات بما يتماشى مع تطلعات الإمارات ويضمن النمو المستدام

الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وهو ما أسهم في إرساء منظومة تمويلٍ مفتوح مزدهرة. وتركز دولة الإمارات على تسهيل المشاركة الآمنة للبيانات من خلال واجهات برمجة التطبيقات الموحّدة والآمنة، بهدف ضمان الموافقة من العملاء وحماية بياناتهم.

وقد وضع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الأطر العامة للاستفادة من التمويل المفتوح عبر دعم عملية استخدام البيانات المالية التي تمت الموافقة عليها مسبقاً من العملاء لتطوير تطبيقات وخدمات مالية مبتكرة وتوفير حلول تضمن للعملاء من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات تحكماً أفضل بمعلوماتهم.

ويحرص اتحاد مصارف الإمارات، في ظل التوجيهات من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وبالتعاون مع البنوك الأعضاء في الاتحاد، على الامتثال للمتطلبات التنظيمية لضمان نجاح التمويل المفتوح، تحديداً الجوانب المتعلقة بلوائح وقوانين حماية البيانات والأمن السيبراني.

وتقوم البنوك الأعضاء بدور هام لضمان توفير البيانات اللازمة عبر واجهات برمجة التطبيقات الآمنة، الأمر الذي يُسهم في تفعيل التمويل المفتوح لتقديم الكثير من الخدمات المالية كالإقراض والتأمين والاستثمار ويسهم في تحسين تجربة العملاء، حيث يزودهم بحلول مالية مخصصة وعمليات وإدارة مالية مبسطة. كذلك تسهم الخدمات المصرفية المفتوحة في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تمكين أكبر شريحة ممكنة من الوصول إلى مجموعةٍ واسعة من الخدمات المالية كالائتمان والتأمين وفرص الاستثمار والتي كان يتعذر على عدد من الأفراد والشركات الصغيرة الوصول إليها سابقاً.

وأود الإشارة هنا إلى دور التمويل المفتوح في تحفيز الابتكار وتعزيز التعاون بين المؤسسات المصرفية والمالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية، وتطوير حلول مبتكرة مثل توفير المشورة المالية الشخصية، ومنصات الاستثمار وحلول الدفع الرقمية، كما أن زيادة المنافسة عبر دخول لاعبين جدد سوف تسهم في تعزيز كفاءة وتنافسية القطاع وتقديم خدمات متطورة بتكلفة مناسبة للعملاء.

ومن المؤكد أن التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي التكنولوجيا يُسهم أيضاً في دعم القدرة التنافسية للبنوك عبر الاستفادة من خبرات هذه الشركات وتطويرها لحلول مبتكرة، وتعزيز استثمارها في البنية التحتية للتكنولوجيا، خاصةً واجهات برمجة التطبيقات الآمنة، وتحليل البيانات المتقدمة، والتكامل السلس مع مزودي الخدمات من أجل توفير تجارب سلسة وحلول مصممة خصيصاً لتلبية متطلبات كل العملاء، مع منح الأولوية القصوى لخصوصية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني.

ما هي المشروعات المميزة التي قدمتها البنوك في دولة الإمارات في مجال المسؤولية الاجتماعية؟

تتميز البنوك الأعضاء في اتّحاد مصارف الإمارات بفعالية جهودها في إطار مبادرات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لديها، وأود الإشارة إلى

الأداء القوي للقطاع المصرفي خلال السنوات الماضية يؤكد قدرته ومرونته في التعامل مع التحديات العالمية

الدور الهام الذي تقوم به مصارفنا في تطوير وتقديم حلول التمويل الأخضر بما في ذلك القروض والتمويل للمشاريع الصديقة للبيئة. ففي العام الماضي بلغ إجمالي التمويل الأخضر لـ 6 بنوك إماراتية هي بنك أبو ظبي الأول، وبنك أبو ظبي التجاري، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، ومصرف أبو ظبي الإسلامي أكثر من 190 مليار درهم (51.8 مليار دولار) حيث خُصِصت هذه التمويلات لمشاريع متنوعة في مجال الطاقة المتجددة وتحويل النفايات إلى طاقة والتكنولوجيا الخضراء.

ويأتي هذا النمو الكبير في التمويل المستدام نتيجةً لإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الدؤوب ورغبة تلك المصارف في تعزيز التمويل الأخضر والمستدام، إذ يضع المصرف المركزي مبادئ الاستدامة ضمن أولوياته الاستراتيجية، وأطلق عدداً من المبادرات التي تحدد الأطر اللازمة لضمان الامتثال لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ويعمل اتحاد مصارف الإمارات، والذي هو الممثل والصوت الموحد للمصارف الإماراتية، من أجل دعم القطاع المصرفي والمالي لمواصلة إنجازاته في تطوير حلول مصرفية مستدامة بما يتماشى مع استراتيجية دولة الإمارات لخفض الانبعاثات وتحقيق حيادٍ مناخي تامّ بحلول العام 2050، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولا تقتصر جهودنا في بناء نموذج أعمال مستدام وتنافسي على الجانب البيئي، بل ويشمل دورنا مساعدة وتمكين البنوك الأعضاء في الاتحاد على بناء وتطوير منظومة متكاملة توفر الأسس المتينة لتقديم خدمات مصرفية من أجل دعم العملاء والمجتمع والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وضمن جهود اتحاد مصارف الإمارات لترسيخ دور القطاع المصرفي في مجال الاستدامة وتوفير التمويل الأخضر وصناديق الاستثمار، قام بإنشاء لجنة إشراف رفيعة المستوى لمتابعة الممارسات البيئية وحوكمة الشركات تضم خبراء مختصين للعمل على تعزيز مبادئ وأطر التمويل الأخضر تحت إشرافٍ وتوجيهٍ مباشر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات هي من أولى الدول التي تضع تقارير الاستدامة ضمن الافصاحات الأساسية والملزمة للشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية، الأمر الذي يعكس الأهمية التي تمنحها الجهات التنظيمية للاستدامة.

وخلال العام الجاري أبرمنا اتفاقيات شراكة مع هيئة الأوراق المالية والسلع بهدف تعزيز التعاون في تطوير القطاع المالي وترسيخ مكانة دولة الإمارات كوجهة جاذبة لإدارة الأصول والثروات بما يتماشى مع تطلعات الإمارات ويضمن النمو المستدام للاقتصاد الوطني الإماراتي. وتركز هذه الشراكة على خلق بيئةٍ مرنة وجاذبة لإنشاء شركات محلية لإدارة الأصول للمساعدة في دعم وتعزيز صناعة صناديق الاستثمار بما في ذلك الصناديق الخضراء والمستدامة. وتركز برامج المسؤولية الاجتماعية للبنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات على التعليم والصحة والمحافظة على البيئة والشمول المالي بتوسيع القدرة على وصول شريحة أوسع للخدمات المصرفية.

د. عبدالإله بلعتيق الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في حوار خاص للمصارف:

من المتوقع زيادة إجمالي أصول التمويل الإسلامي إلى 8 تريليون بحلول عام 2030

في حواره الخاص مع مجلة المصارف قال الدكتور عبدالإله بلعتيق الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أن أصول الصناعة بلغت خلال 2022 ما يعادل 3.5 تريليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور خلال العشر سنوات القادمة. وأشار إلى أنه من المتوقع زيادة إجمالي أصول التمويل الإسلامي إلى 8 تريليون بحلول عام 2030. كما أشار وأكد أنه يتوجب العمل على توحيد وتطبيق المعايير الدولية والشرعية مما يؤثر إيجابياً في تطوير القطاع المالي الإسلامي.

وقال بلعتيق أنه من المرجح أن تستمر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بالاحتفاظ بهوامش ربح صافٍ مرتفعة خلال السنوات المقبلة. مشيرا إلى أنه هناك طلباً متسارعاً على تبني الصناعة المالية الإسلامية نتيجة لتطور هذه الصناعة ومرونتها مما يجعلها أحد المحركات الحيوية للاقتصاد.

وأكد أن البنوك الإسلامية تتمتع بحصة سوقية متزايدة، وأداء مالي جيد، وقدرة على التكيف مع اللوائح التنظيمية، مما يدعم من ميزتها التنافسية. كما أكد أن غالبية البنوك/ المؤسسات المالية الإسلامية تتبنى التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في أنشطتها الرئيسية وسنقوم بإصدار دليل التحول الرقمي خلال الأسابيع المقبلة. وفيما يلي نص الحوار:

بلغت أصول الصناعة خلال 2022 ما يعادل 3.5 تريليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور خلال العشر سنوات القادمة

حدثنا عن دور المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وما هي أنشطته وإصداراته؟

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو منظمة دولية تابع لمنظمة التعاون الإسلامي تأسس في عام 2001 ومقره الرئيسي في مملكة البحرين، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين أعضائه والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة.

وفي هذا الصدد، يتم تنفيذ عدد من الأنشطة والمبادرات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق رسالة المجلس العام ضمن الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للمجلس.

أحد هذه الأهداف هو تمثيل صوت الصناعة أمام المنظمات الدولية التي تضع المعايير والسلطات الرقابية والهيئات الإشرافية، من خلال التعليق على النظم والمعايير الجديدة أو التعديل على النظم السابقة التي تؤثر بشكل مباشر على أداء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

كما يتم التركيز على دمج الابتكار والاستدامة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تطوير أدلة استرشادية وأدوات حسابية تساعد في تشجيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تبني ممارسات الاستدامة في الأعمال التجارية والمعاملات المالية.

وفي نفس الخصوص، يتم إصدار عدد من الأوراق البحثية والتقارير السنوية والدورية حول أهم التوجهات في الصناعة، والتطورات الرئيسية في السوق، والفرص والمخاطر المرتبطة بها، والتي من شأنها أن تخدم أصحاب المصلحة والخبراء والمهتمين بالصناعة. وبالتعاون مع الأعضاء والشركاء الاستراتيجيين، يتم تنظيم عدد من الفعاليات الإقليمية التي تهدف إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية ورفع مستوى الوعي بشأن القضايا الناشئة في مجال التمويل الإسلامي.

وإيماناً منا بأهمية تنمية الكوادر البشرية ودورها الرئيسي في تطور الصناعة، نستمر في تقديم سلسلة من البرامج التنفيذية وورش العمل الفنية والشهادات المهنية المتخصصة، التي تلبي جميع الاحتياجات وتستهدف مختلف الفئات من أعضاء مجالس الإدارات والمستوى التنفيذي، إلى الطاقم الفني والإداري، وصولاً إلى طلبة الجامعات وعامة الجمهور.

كيف تقيمون نجاح المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق أهدافه في السنوات الماضية؟

يتم تقييم نجاح المجلس العام بناء على تنفيذ خطة العمل السنوية المندرجة من الأهداف الاستراتيجية، وتنوع المبادرات لتلبي احتياجات الأعضاء وأصحاب المصلحة من مختلف الفئات وفي مختلف المناطق الجغرافية، وقياس مدى رضا الأعضاء عن المبادرات المنفذة من خلال إجراء استبيانات دورية، وحلقات تشاورية، وجلسات استراتيجية، لفتح باب الحوار المفتوح مع الأعضاء والاستماع إلى متطلباتهم ومخاوفهم. ونشكر الدعم الذي نتلقاه من مجلس الإدارة والأعضاء وشركاء النجاح والذي يساهم في استمرار نجاحنا.

ما هي الأهداف الاستراتيجية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية -CIBAFI لتعزيز نمو وتطور هذه المؤسسات في المرحلة القادمة؟

في خطة العمل، يتم التركيز على (4) أهداف استراتيجية أساسية:

الهدف الاستراتيجي الأول يتمثل في دعم القيمة المضافة للتمويل الإسلامي والسياسات والنظم الرقابية. حيث يتم تقديم تعليقات حول المعايير الإرشادية والمسودات الاستشارية من واضعي المعايير، بهدف دعم نمو المالية الإسلامية.

وفيما يخص الهدف الاستراتيجي الثاني، يتم التركيز على دمج الابتكار والاستدامة في الصناعة، وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على فرص الدمج بين الاستدامة والابتكار. ولهذا السبب، تم تأسيس مجموعات عمل للابتكار والاستدامة لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالاستدامة والابتكار، ومن ضمنها إصدار دليل الاستدامة للمجلس العام، لتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية في دمج ممارسات الاستدامة في الأعمال التجارية، وتقرير تطوير آلية لقياس أثر الغازات الدفيئة لتعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية في الحد من آثار تغير المناخ، ناهيك عن اعتماد وثيقة الاستدامة في المالية الإسلامية بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتنسيق مع البنك المركزي الإماراتي، حيث تعد هذه الوثيقة خارطة طريق شاملة لممارسات الاستدامة بين منظمات البنى التحتية في المالية الإسلامية.

أما في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث، فيتم إصدار عدد من البحوث والمنشورات ذات الصلة بالتمويل الإسلامي. حيث نصدر تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين بشكل سنوي بهدف رصد وجهات نظر المصرفيين الإسلاميين من مختلف الدول، نحو القضايا الرئيسية التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية بالإضافة إلى التوجهات المستقبلية في الصناعة. وقد تضمنت الإصدارات السابقة مواضيع مختلفة مثل التكنولوجيا المالية والابتكار والاستدامة وتمكين المرأة وإدارة المواهب. إضافة إلى ذلك، نعمل على إصدار موجز المجلس العام بشكل دوري والذي يغطي عدة مجالات ذات صلة بصناعة التمويل الإسلامي. وتتضمن المنشورات أيضاً تقارير وأدلة متخصصة لممارسات السوق مثل تطوير المنتجات والتحول الرقمي ومقاصد الشريعة، على سبيل المثال لا الحصر.

وأخيراً، يمثل الهدف الاستراتيجي الرابع عاملاً أساسياً لمواجهة التحديات والتوجهات الجديدة في الصناعة وهو التطوير المهني، حيث نعمل على تزويد الممارسين والمهنيين في الصناعة بالخبرات اللازمة من خلال تنفيذ عدة مبادرات كونهم أصولاً في مؤسساتهم، مثل البرامج التنفيذية، وورش العمل الفنية، ودورات تدريبية متخصصة في مختلف المواضيع واللغات.

ما هو دور البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ ومدى نجاحها في ذلك؟ وكيف ترى استراتيجيتها في السنوات القادمة؟

يعد موضوع الاستدامة أحد التوجهات الرئيسية على الصعيد العالمي، حيث نشهد تطورات إيجابية من مختلف الجهات تساهم في تبني الاستدامة.

يتوجب العمل على توحيد وتطبيق المعايير الدولية والشرعية مما يؤثر إيجابياً في تطوير القطاع المالي الإسلامي

على مدى العامين الماضيين، حافظت الصيرفة الإسلامية على سيولة قوية على مستوى العالم، وواجهت عدة تحديات مثل ارتفاع معدلات التضخم، وبطء الانتعاش الاقتصادي

ونرى اليوم اهتماماً متزايداً بمبادئ الاستدامة في القطاع المالي عامة والصناعة المالية الإسلامية على وجه الخصوص، تتمثل في تبني هذه الممارسات في الأعمال التجارية والمعاملات المالية للبنوك/المؤسسات المالية الإسلامية، خاصة مع استيعاب العلاقة الوثيقة بين مقاصد الشريعة واستراتيجيات التنمية المستدامة. حيث تهدف مقاصد الشريعة الإسلامية، إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير المجتمع، مما يدعم توافق هذه الأهداف مع المبادئ العالمية للاستدامة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، تمثل المؤسسات المالية الإسلامية أحد القنوات الرئيسية لتعزيز الممارسات المستدامة، حيث يلعب التمويل الإسلامي دوراً حيوياً في الإدماج المالي من خلال المشاركة في المخاطر، وإعادة توزيع الثروة، وتشجيع النشاط الاقتصادي، وريادة الأعمال، والقضاء على الفقر، ومعالجة التمييز، وضمان الاستقرار المالي والاجتماعي، وتعزيز العدالة، والتنمية البشرية الشاملة.

وفي نفس الخصوص، أظهرت نتائج الاستبيانات التي أجراها المجلس العام تطوراً ملحوظاً في التزام قطاع الخدمات المالية الإسلامية بالاستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويبين هذا الاهتمام من قبل السلطات التنظيمية والرقابية مدى انتشار الوعي بالتمويل الإسلامي وعلاقته المباشرة بالتنمية المستدامة في جميع التوجهات.

وفي هذا الصدد، عمدت المؤسسات المالية إلى تبني عدة استراتيجيات شاملة للممارسات المستدامة. على سبيل المثال، في منطقة دول مجلس التعاون، نرى الاهتمام بترسيخ أهداف الاستدامة في المعاملات ودمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتنمية التمويلات الخضراء. وفي غرب ووسط وجنوب آسيا، يتم التركيز على الإدارة البيئية الداخلية، والمنتجات الخضراء، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وفي منطقة شمال إفريقيا، يتم التركيز على إصدار صكوك البنى التحتية، والتمويلات المجتمعية، والمشاريع المستدامة. أما في منطقة جنوب شرق آسيا، فيتم العمل على تعزيز التعاون والشراكات مع الهيئات الحكومية. وتؤكد هذه الاستراتيجيات على الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة داخل القطاع المالي الإسلامي.

كيف ترون مستقبل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؟ وما هي توقعاتكم لإقبال الأفراد والمؤسسات على التعامل معها؟

خلال أكثر من (40) عاماً، حققت الصناعة المالية الإسلامية نمواً ملحوظاً وأظهرت قدرتها المرنة على الصمود أمام الصدمات والأزمات، وأكبر دليل على ذلك، الأزمة المالية في سنة 2007 – 2008 وجائحة كوفيد - 19. وقد بلغت أصول الصناعة خلال 2022 ما يعادل 3.5 تريليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور خلال العشر سنوات القادمة. ومنذ عام 2010 فقط، زاد إجمالي أصول التمويل الإسلامي بمقدار 4 أضعاف تقريباً. ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة، إلى 8 تريليون بحلول عام 2030.

وفي هذا السياق، قمنا بإجراء استبيان لدراسة الآفاق المستقبلية للصناعة المالية الإسلامية،

في العامين الماضيين، أثبتت الصيرفة الإسلامية نمواً مستمراً في مختلف المناطق الجغرافية من حيث التمويلات، لا سيما في قطاع العقارات، والتمويل المنزلي، والتمويل الشخصي، والبناء

وقد أظهرت النتائج رؤية متفائلة للبنوك حول الوضع المستقبلي للصناعة. غير أن استمرارية التطور مرتبطة بمجموعة من العوامل، منها التركيز على توسيع نشاط التمويل الإسلامي في المناطق التي لا تزال الصناعة المالية الإسلامية فيها محدودة أو تمثل نسبة صغيرة من إجمالي القطاع المالي وبالأخص في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. كما يتوجب العمل على توحيد وتطبيق المعايير الدولية والشرعية، والتي ستعكس أثراً إيجابياً في تطوير القطاع المالي الإسلامي. ناهيك طبعاً عن مواكبة التغيرات والمستجدات في التكنولوجيا المالية، والانخراط في مسيرة التنمية المستدامة، والمساهمة في جهود مكافحة مخاطر تغير المناخ.

هل لك أن تحدثنا عن المؤشرات المالية ومؤشرات أداء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بوجه عام في العامين الأخيرين؟

على الرغم من التحديات المالية العالمية، أثبتت الصيرفة الإسلامية مرونتها في العامين الماضيين، خصوصاً مع الانتعاش الاقتصادي التدريجي بعد جائحة كوفيد - 19. وتشتمل العوامل الرئيسية زيادة الطلب المحلي، وزيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وغير النفطية، وتحسين الكفاءة التشغيلية من عمليات الاندماج، والتأثير الإيجابي للتحول الرقمي المتسارع أثناء الجائحة.

على مدى العامين الماضيين، حافظت الصيرفة الإسلامية على سيولة قوية على مستوى العالم، وواجهت عدة تحديات مثل ارتفاع معدلات التضخم، وبطء الانتعاش الاقتصادي. وعلى الرغم من محدودية أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن المبادرات الاستراتيجية من قبل البنوك المركزية، مثل إندونيسيا، وعمان، لعبت دوراً حاسماً في هذا الشأن. والجدير بالذكر، أن بنك إندونيسيا قد شجع البنوك على تمويل القطاعات ذات الأولوية، في حين ساهمت أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي أطلقها البنك المركزي العماني عن نتائج إيجابية. وفي الإمارات العربية المتحدة، تم تطبيق استراتيجيات تسهيل تمويل التكلفة الصفرية لدعم السيولة الاحترازية. وبهذا نرى أن في العامين الماضيين، أثبتت الصيرفة الإسلامية نمواً مستمراً في مختلف المناطق الجغرافية من حيث التمويلات، لا سيما في قطاع العقارات، والتمويل المنزلي، والتمويل الشخصي، والبناء. كما أظهرت نتائج إيجابية لجودة الأصول المستقرة نسبة للأصول المتعثرة، وتوقعات إيجابية للمخاطر، وسط انتعاش اقتصادي كبير.

كيف تقيمون الأوضاع التنافسية للمصارف الإسلامية عربياً ودولياً مقارنة بالبنوك التقليدية؟

تتميز البنوك الإسلامية بالتزامها الصارم بالمبادئ الشرعية، مما يوفر إطارًا أخلاقيًا قويًا لعملياتها. وتستمد قوتها التنافسية من الالتزام بتلك المبادئ، إلى جانب تبني نماذج مستقرة لتقاسم المخاطر، وابتكار منتجات مصممة لتلبية احتياجات العملاء. كما تتمتع البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تستمد قوتها التنافسية من الالتزام بالمبادئ الشرعية إلى جانب تبني نماذج مستقرة لتقاسم المخاطر، وابتكار منتجات مصممة لتلبية احتياجات العملاء

بحصة سوقية متزايدة، وأداء مالي جيد، وقدرة على التكيف مع اللوائح التنظيمية، مما يدعم من ميزتها التنافسية. وتشير الأبحاث إلى أن البنوك الإسلامية تتفوق عموماً من حيث الأداء المالي والسيولة والرسملة. وقد أكد على ذلك الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الأعضاء لدينا. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تأثر قطاع البنوك الإسلامية سلباً بأزمة كوفيد - 19، إلا أنه تفوق على باقي القطاعات. ويُتوقع استمرار تنافسية ومرونة البنوك الإسلامية هناك، مدعومة بالسياسات الحكومية، وتطور صناعة التمويل الإسلامي، وتزايد الطلب على الخدمات المتوافقة مع الشريعة. ومن المرجح أن تستمر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بالاحتفاظ بهوامش ربح صافٍ مرتفعة خلال السنوات المقبلة.

تستهدف العديد من الدول وضع استراتيجيات لتوسيع تواجد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية... هل لك أن تحدثنا عن ذلك؟

نشهد طلباً متسارعاً على تبني الصناعة المالية الإسلامية، ويرجع ذلك لتطور هذه الصناعة ومرونتها مما يجعلها أحد المحركات الحيوية للاقتصاد. ناهيك عن الطلب المتزايد على الممارسات المسؤولة والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، والتعاون الاقتصادي مع البلدان الإسلامية، والذي بدوره يدفع العديد من البلدان لوضع استراتيجيات محكمة لتسهيل إدماج المالية الإسلامية في النظام المالي. وخلال السنوات الأخيرة، شهدنا تغييرات جذرية للنظم المالية في عدد من البلدان، لتشجيع نمو القطاع المالي الإسلامي، على سبيل المثال المغرب وتركيا ودول من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى.

وتتطلب هذه الخطوة نظاماً متيناً ومبتكراً مع وضع إطار قانوني مرن لضمان نجاح التمويل الإسلامي. وفي نفس السياق، نشهد اليوم اهتماماً ملحوظاً من البلدان ذات الأقلية المسلمة، نظرا لفرص التنمية التي يقدمها التمويل الإسلامي. على سبيل المثال، قامت روسيا مؤخراً بتبني برنامج تجريبي لتبني تنفيذ الممارسات المالية الإسلامية إلى عام 2025. وعليه، من المتوقع أن تساهم هذه الخطوة في تسهيل تطوير العلاقات التجارية بين روسيا وبعض البلدان المسلمة، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي. كما أعلنت الفلبين عن خطوة أولية لإدماج المالية الإسلامية في النظام المالي. وجميع هذه المبادرات الهامة تدل بلا شك على أهمية الصناعة المالية الإسلامية في النمو الاقتصادي حتى في البلدان ذات الأقلية المسلمة. وإيماناً منا بهذه الفكرة، فإننا نسعى لنشر الوعي بالمالية الإسلامية في هذه المناطق.

ما مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المتطلبات والمعايير الدولية؟

تلتزم البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق المتطلبات والمعايير الدولية، مع الاعتراف بأهمية التنسيق المالي العالمي.

وعلى مر السنين، كانت هناك مساعي داخل القطاع المالي الإسلامي، للالتزام بالمبادئ والأنظمة الدولية. واليوم، تشارك عدد من البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية بنشاط في المحافل العالمية، وتتعاون مع الهيئات التنظيمية والمنظمات الدولية، لضمان الامتثال للمعايير الدولية. ويتضمن هذا الالتزام عدة مجالات مثل إدارة المخاطر، والشفافية، وإدارة المؤسسات.

والجدير بالذكر، أن مع استمرار تطور الصناعة المالية الإسلامية، هناك تركيز متزايد على اعتماد أفضل الممارسات التي لا تمتثل للمعايير الدولية فحسب، بل تساهم أيضاً في الاستقرار المالي للنظام المالي العالمي.

وبصفة المجلس العام الممثل الرسمي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، نوفر منصات حوارية للبنوك/المؤسسات المالية الإسلامية للتعبير عن مخاوفهم واقتراحاتهم ومدخلاتهم بخصوص النظم الصادرة من السلطات الرقابية والهيئات الإشرافية. وفي هذا الصدد، يتم التعاون مع عدد من المنظمات الدولية في هذا القطاع مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في سبيل وضع ممارسات وخطوط توجيهية موحدة، تعزز من التزام البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية مع المعايير الدولية.

هل نجحت البنوك الإسلامية في مواكبة التوجهات العالمية في التكنولوجيا والتحولات الرقمية؟

تعتبر التكنولوجيا والتحولات الرقمية أحد محركات النمو للقطاع المالي بشكل عام والصناعة المالية الإسلامية بشكل خاص. وقد تزايد الاهتمام بكل ما يتعلق بالتكنولوجيا المالية والفرص التي تتيحها خلال جائحة كوفيد - 19.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين هذا الاهتمام من بين أهم الأولويات لدى البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية.

غالبية البنوك/ المؤسسات المالية الإسلامية تتبنى التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في أنشطتها الرئيسية وسنقوم بإصدار دليل التحول الرقمي خلال الأسابيع المقبلة

حيث تبين أن غالبية البنوك/ المؤسسات المالية الإسلامية تتبنى التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في أنشطتها الرئيسية، كما أنها تعطي أهمية أكبر للخدمات المالية عبر الهاتف، والتكنولوجيا المرتبطة بالخدمات المصرفية المفتوحة، والتعلم الآلي، والبيانات الكبيرة. ومن بين الدوافع الرئيسية لتبني التكنولوجيا المالية، هي زيادة حجم العمليات، والفعالية التشغيلية، بالإضافة لتعزيز تجربة العملاء وخفض التكاليف.

ونحن في المجلس العام، نسعى جاهدين إلى تسهيل تبني استراتيجيات التحول الرقمي من طرف البنوك/المؤسسات المالية الإسلامية من خلال التعريف بالفرص والتحديات المحاطة بها.

حيث نعمل حالياً على إعداد دليل التحول الرقمي للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي سيتم إصداره خلال الأسابيع المقبلة.

الرئيس التنفيذي للمشاريع الاستراتيجية للمجموعة
في شركة مشاريع الكويت (القابضة)
صباح محمد العبدالعزيز الصباح في حوار خاص للمصارف:

الاقتصاد الكويتي بحاجه للتنويع ويتطلب تحقيقه تضافر كافة الجهود وإعطاء القطاع الخاص المجال لتقديم رؤيته

في حواره الخاص مع مجلة المصارف قال الشيخ صباح محمد العبدالعزيز الصباح الرئيس التنفيذي للمشاريع الاستراتيجية للمجموعة في شركة مشاريع الكويت (القابضة) أن الاقتصاد الكويتي بحاجه للتنويع ويتطلب تحقيقه تضافر كافة الجهود مع ضرورة إعطاء المجال للقطاع الخاص بأن يقدم رؤيته حول كيفية تطوير وتنويع الاقتصاد المحلي. وأكد على أن التنوع في القطاعات المستثمر فيها هو أحد أساسيات استراتيجية شركة مشاريع الكويت (القابضة) والتي من خلالها يتم التحوط ضد المخاطر. وأشار إلى أن الشركة تسعى للبحث عما هو جديد في المجالات الاقتصادية لا سيما الاستثمار في الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

وأكد الصباح إن عملية الاندماج مع شركة القرين كانت نقطة تحولية أدت إلى تنوع استثماراتنا وعظّم من قدرتنا على تخفيف المخاطر بالإضافة إلى دخولنا في قطاعات تحمل فرصاً جيدة للنمو.كما أكد أن القطاع المالي والاستثماري في الكويت يمثل أحد أهم أعمدة الاقتصاد المحلي، وإن أسواق المنطقة هي أسواق واعدة والشركة تسعى لتوسيع تواجدها في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. وأشار إلى أن التحول الرقمي هو من أولويات شركة المشاريع لاستخدام التقنية المتوفرة في تطوير الخدمات المقدمة للعملاء.

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

التنوع في القطاعات التي نستثمر فيها هو أحد أساسيات استراتيجية شركة مشاريع الكويت (القابضة) والتي من خلالها نتحوط ضد المخاطر

استثمارات مجموعة كيبكو في قطاعات متنوعة، كيف ترون هذا التنوع؟ وما هي رؤيتكم للمنافسة في القطاعات التي تعملون بها؟

إن التنوع في القطاعات التي نستثمر فيها هو أحد أساسيات استراتيجية شركة مشاريع الكويت (القابضة) والتي من خلالها نتحوط ضد المخاطر. من القطاعات التي نستثمر فيها طبعا القطاع المالي والمصرفي، قطاع الطاقة والخدمات النفطية، الغذاء، العقار، الإعلام، التعليم، الصحة وأيضا القطاع اللوجستي.

المنافسة أمر محمود يحث الجميع على تقديم خدمة أفضل من أجل المحافظة على حصته السوقية.

ما مدى نجاحكم في إدارة التنوع القطاعي في مجموعة كيبكو؟ وهل لديكم خطط للمزيد من التنوع في المستقبل؟

لقد نجحت شركة المشاريع عبر تاريخها في إدارة قطاعاتها المختلفة، أما عن المستقبل فإن التنوع الحالي في الشركة يغطي أغلب المجالات الرئيسية في الاقتصاد، ولكننا نسعى للبحث عما هو جديد في المجالات الاقتصادية لا سيما الاستثمار في الرقمنة والذكاء الاصطناعي لجعل قطاعاتنا أكثر فاعلية ومرونة.

لدى كيبكو تجارب ناجحة في الاندماج، هل لكم أن تحدثونا عن اندماج شركتي كيبكو والقرين؟

لقد كانت عملية الاندماج مع شركة القرين نقطة تحولية بالنسبة لشركة مشاريع الكويت بحيث أصبحت محفظتنا الاستثمارية تضم عدداً أكبراً من الشركات تعمل في قطاعات جديدة مما زاد من تنوع استثماراتنا وعظّم من قدرتنا على تخفيف المخاطر بالإضافة إلى دخولنا في قطاعات تحمل فرصاً جيدة للنمو.

لقد وفر لنا هذا الاندماج فرصة لإعادة تقييم استثماراتنا وفرص نموها المستقبلية بحيث نقرر ما إذا كان من المطلوب التخارج منها بشكل جزئي أو كلي بهدف توزيع الكتل الاستثمارية في القطاعات بشكل يخدم خططنا المستقبلية.

أسواق المنطقة هي أسواق واعدة ونسعى لتوسيع تواجدنا في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي

عملية الاندماج مع شركة القرين نقطة تحولية أدت إلى تنوع استثماراتنا وعظّمت من قدرتنا على تخفيف المخاطر ودخولنا في قطاعات تحمل فرصاً جيدة للنمو

ما هي الدوافع لهذا الاندماج؟ وما هي انعكاسات هذا الاندماج على كيبكو؟

من أهم دوافع الاندماج زيادة الفعالية حيث إننا دمجنا شركتين قابضتين وأصبحت القطاعات تعمل بشكل أكثر انسيابية وهناك فرص أكبر لتعزيز القيمة للمساهمين من خلال عمل الشركات وتعاونها مع بعضها البعض.

ما أهم المشاريع التي تخططون لها في المستقبل؟

أعلنا من فترة وجيزة عن إتمام بيعنا لحصتنا في مجموعة الخليج للتأمين، بالإضافة إلى توصلنا لاتفاق بحيث تندمج منصتنا للبث عبر الأنترنت OSN+ مع منصة أنغامي، وتمثل الصفقتين جزء من جهودنا لخلق قيمة أكبر للشركة سواء عن طريق تعزيز مركزها المالي أو من خلال شراكات تساهم في أخذ شركاتنا للمستوى التالي.

نقوم في الوقت الحالي باستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، مع تركيزنا على قطاعات التعليم والصحة والمواد الغذائية وغيرها من القطاعات التي تساهم في بناء المجتمعات، كما نؤمن بأن أسواق المنطقة هي أسواق واعدة ولذلك نسعى لتوسيع تواجدنا في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي.

نسعى للبحث عما هو جديد في المجالات الاقتصادية لا سيما الاستثمار في الرقمنة والذكاء الاصطناعي لجعل قطاعاتنا أكثر فاعلية ومرونة

ما هي مجهوداتكم لتعزيز الأوضاع المالية والتنافسية لشركات المجموعة في مختلف القطاعات؟ وكيف تقيمون المنافسة بين الشركات المحلية؟

تعتمد الاستراتيجية الجديدة للشركة على العمل بشكل كبير مع الإدارات التنفيذية للشركات التابعة من أجل الوصول للعمل بفاعلية بهدف تحقيق القيمة للشركة ومساهميها. المنافسة بين الشركات عادلة وهو ما يضع نوع من الضغط على الإدارة لكي تكون أكثر فاعلية حتى تبقى في المنافسة.

برأيكم ما هي التحديات التي تواجه كيبكو في المرحلة الحالية؟ وكيف تتعاملون مع هذه التحديات لتحقيق المزيد من النجاح؟

شركة المشاريع مثل كل الشركات الاستثمارية تتأثر بتقلبات الأسواق والظروف الجيوسياسية التي تحيط بالمنطقة، بالإضافة إلى الظروف

التحول الرقمي من أولويات شركة المشاريع، وتقوم شركاتنا بالعمل بشكل دؤوب لاستخدام التقنية المتوفرة في تطوير الخدمات المقدمة للعملاء

الاقتصادية العالمية مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وهناك أيضاً تحديات على المستوى التقني ومواكبة التطورات السريعة في الجانب التكنولوجي واستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات المقدمة للعملاء في جميع أعمالنا.

هل لديكم خطط توسعية محلياً وخارجياً؟ وهل تستهدفون دولاً أو مناطق جديدة أو قطاعات جديدة في المرحلة القادمة؟

مثل ما ذكرنا، نحن في شركة مشاريع الكويت نبحث دائماً عن الفرص الاستثمارية التي تعظم من القيمة للمساهمين، ويندرج ضمن ذلك التوسع سواء في قطاعات التي نعمل فيها حالياً أو في قطاعات جديدة تنسجم مع خططنا للمرحلة القادمة. نحن مهتمون بقطاعات الصحة والتعليم، قطاع المواد الغذائية والعقار، وتركيزنا هو الكويت والمنطقة حيث نتطلع للتوسع في السوق السعودي الذي نتواجد فيه عن طريق

القطاع المالي والاستثماري في الكويت يمثل أحد أهم أعمدة الاقتصاد المحلي

ما نظرتكم للقطاع المالي والاستثماري في الكويت؟

سدافكو ومن خلال مكتب كامكو، بالإضافة إلى دول الخليج حيث نعتقد أن المنطقة تقدم فرص واعدة في الفترة القادمة.

ما هي رؤيتكم لتعامل مجموعة كيبكو مع التحولات الرقمية؟

إن التحول الرقمي هو من أولويات شركة المشاريع، وتقوم شركاتنا بالعمل بشكل دؤوب لاستخدام التقنية المتوفرة سواء الذكاء الاصطناعي أو غيرها في تطوير الخدمات المقدمة للعملاء بحيث نسهل على عملائنا الحصول على تلك الخدمات، كما نحث الشركات على استخدام مثل هذه الخدمات لتقديم خدمات مشتركة للعملاء.

كيف ترون الأوضاع الاقتصادية الحالية للكويت وانعكاسات التطورات الاقتصادية العالمية عليه؟

الاقتصاد المحلي بحاجه للتنويع وهذا الأمر هو مطلب سواء على المستوى الخطة التنموية للدولة أو من قبل القطاع الخاص ويتطلب تحقيقه تضافر الجهود بين القطاع الخاص وجهات الدولة من أجل تحديد النظام الأمثل لدعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بالإضافة إلى تشجيع الشباب على الانخراط في القطاع الخاص وإعطاء المجال للقطاع الخاص بأن يقدم رؤيته حول كيفية تطوير وتنويع الاقتصاد المحلي.

برعاية وحضور معالي وزير المالية فهد عبدالعزيز الجارالله

اتحاد مصارف الكويت نظم حفل استقبال للبنوك الكويتية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

نظم اتحاد مصارف الكويت حفل استقبال للبنوك الكويتية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والتي عقدت في مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة من 9 وحتى 15 أكتوبر 2023. شرف الحفل برعاية وحضور معالي وزير المالية فهد عبدالعزيز الجارالله، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، وسعادة سفير دولة الكويت لدى المملكة المغربية عبداللطيف اليحيى، ورئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح، وأصحاب المعالي والسعادة وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من مختلف دول العالم، والسادة رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، ونخبة من قيادات القطاع المصرفي الكويتي وأهم القيادات المصرفية إقليمياً ودولياً.

وبهذا الصدد أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح على حرص اتحاد مصارف الكويت الدائم على استمرار تواجده في مثل هذه المحافل الهامة والتي تشكل مناسبة ثمينة لإظهار قوة الاقتصاد الكويتي ونظامه المالي والمصرفي محلياً وعلى الصعيدين العربي والعالمي.

وأشار الدعيج أن حفل الاستقبال حظى بحضور العديد من الشخصيات الاقتصادية والمصرفية والمالية المرموقة في البنوك والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، كما أكد الدعيج أن لمصارف الكويت أصولاً خارجية تشكل جزءاً من النظام المالي العالمي موضحاً أنه قد أجري خلال الحفل لقاءات ومناقشات بين المصرفيين الكويتيين مع نظرائهم من دول العالم لمناقشة المستجدات المالية والمصرفية.

وبين الدعيج أن حفل الاستقبال استقطب فرص لتبادل الخبرات ومناقشة سبل التعاون في مجال الأعمال المصرفية من تمويل واستثمار ومجالات أخرى، وتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته الكويت على أكثر من صعيد لاسيما فيما يتعلق بإجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي وتحديث التشريعات نحو اقتصاد أكثر تنافسية ومناخ أعمال أفضل، فضلاً عما يشهده القطاع المصرفي من تطور هائل في مجال التكنولوجيا المالية وتقديم أحدث الخدمات المصرفية والحلول المالية المتوافقة مع تلك التي تقدمها البنوك الرائدة حول العالم.

وبهذه المناسبة، قام اتحاد مصارف الكويت بإصدار عدد خاص من مجلة المصارف، تم توزيعه خلال حفل الاستقبال، يهدف إلى إبراز قوة الاقتصاد الكويتي وتعريف الحاضرين من الشخصيات الاقتصادية والمالية

والمصرفية ووسائل الإعلام من مختلف أنحاء العالم بمتانة النظام المالي والقطاع المصرفي الكويتي وتطبيقه للمعايير التنظيمية والرقابية الدولية. تضمن العدد الخاص من مجلة المصارف افتتاحية لرئيس تحرير المجلة، أمين عام اتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي بعنوان «البنوك الكويتية تتطلع للمستقبل» وذلك في ضوء تطورات التكنولوجيا المالية والرقمنة وحرص البنوك الكويتية على مواكبة هذه التطورات مع التركيز على كفاءة الأداء.

كما تضمن العدد مجموعة متنوعة من الحوارات الصحفية مع مختلف الشخصيات الاقتصادية، والمصرفية، والاستثمارية، والدبلوماسية متضمناً حوارا مع معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون، ورئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح، والمدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ مشعل جابر الصباح، والمدير العام بالوكالة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وليد شملان البحر، وسعادة سفير المملكة المغربية في الكويت علي ابن عيسى. كما تضمن العدد تقارير وتحليلات متميزة في مختلف الموضوعات الاقتصادية، والمصرفية، والاستثمارية أبرزها:

تقرير لبنك الكويت المركزي بعنوان «بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي – رابطة متينة وتطور مستدام».
تحليلاً مُجمعاً لأرباح البنوك الكويتية في النصف الأول من عام 2023.
توصيات صندوق النقد الدولي بمناسبة اختتام مشاورات عام 2023 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق.
برنامج حكومة دولة الكويت 2023-2027 خارطة طريق للإصلاح الاقتصادي بعنوان «تصحيح المسار... اقتصاد منتج وازدهار مستدام».
تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني حول التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت.
دراسة لمعهد الدراسات المصرفية بعنوان «رقمنة الخدمات المالية: الفرص والمخاطر للبنوك الكويتية».
تقرير لبنك الكويت المركزي حول أهم التطورات النقدية والمصرفية في دولة الكويت بنهاية شهر يونيو 2023.
تقرير مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) بعنوان «تقرير الثروة العالمية 2023: إعادة ضبط الدورة».
تقرير لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بعنوان «لماذا تستثمر في الكويت؟».

البنوك ومزايا الذكاء الاصطناعي.... والتعامل الحذر معها

بقلم: محمد سليمان
مدير التحرير

يشهد العالم نمواً غير مسبوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وشهدت صناعة الخدمات المالية طفرة في استثماراته والعديد من التطورات. وقد نما دوره في القطاع المصرفي وسيستمر في النمو من حيث الأهمية. وعلى الصعيد العالمي، تدرك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الآفاق الملهمة والفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لتحسين المنتجات والخدمات والأداء وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية.

حالات الاستخدام الواضحة للذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية؟

1. استفسارات الحساب: يمكن لمستخدمي الخدمات المصرفية استخدام روبوتات المحادثة لمراقبة أرصدة حساباتهم وسجل المعاملات والمعلومات الأخرى المتعلقة بالحساب.

2. تحويل الأموال: يمكن للمستخدمين إجراء تحويلات مالية إلى حسابات أخرى أو الدفع للتجار من خلال روبوت الدردشة.

3. طلبات القروض: يمكن للبنوك نشر روبوتات المحادثة لمساعدة المستخدمين في التقدم بطلب للحصول على قروض وإرشادهم خلال إجراءات التقديم.

4. مراقبة درجة الائتمان: يمكن للشركات تطوير روبوتات محادثة لمساعدة المستخدمين في التحقق من تصنيفاتهم الائتمانية وتقديم المشورة حول كيفية تحسينها.

5. المشورة المالية: يمكن للبنوك تدريب روبوتات المحادثة على توفير معلومات الاستثمار ومساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

6. منع الاحتيال: يمكن للبنوك استكشاف طرق لاستخدام الذكاء الاصطناعي لمنع الاحتيال من خلال مراقبة معاملات المستخدم واكتشاف النشاط غير العادي.

7. خدمة العملاء: يمكن للبنوك تدريب روبوتات المحادثة على توفير خدمة عملاء سريعة وفعالة من خلال الإجابة على الأسئلة الشائعة وإصلاح المشكلات البسيطة.

8. إدارة الحساب: يمكن للبنوك تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي لمساعدة المستخدمين في إدارة حساباتهم من خلال ترتيب المدفوعات التلقائية وتغيير المعلومات الشخصية والمزيد.

9. مطالبات التأمين: يمكن للبنوك أيضا إنشاء روبوتات محادثة مع القدرة على تقديم مطالبات التأمين والحصول على معلومات حول إجراءات المطالبات.

10. التخطيط المالي: يمكن أن تساعد روبوتات المحادثة المستخدمين في مهام التخطيط المالي، مثل وضع الميزانية وتحديد الأهداف المالية.

الذكاء الاصطناعي والمخاطر

ومع ذلك، فإن اعتماد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع قد يشكل أيضا تحديات كبيرة تتعلق بمخاطر الامتثال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السمعة، والمخاطر التشغيلية. وسيكون من الضروري أن يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين وظائف إدارة المخاطر.

وتحرص بعض البنوك على ضرورة التحرك نحو الابتكار والتميز لتكون في طليعة المنافسة والاستحواذ على حصة أكبر في السوق، إلا أن حالة عدم اليقين قد تعوق الاستجابة السريعة، حيث إن التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم حلول الذكاء الاصطناعي للسوق وإقناع الموظفين والعملاء بتبنيها بالكامل أمراً صعباً.

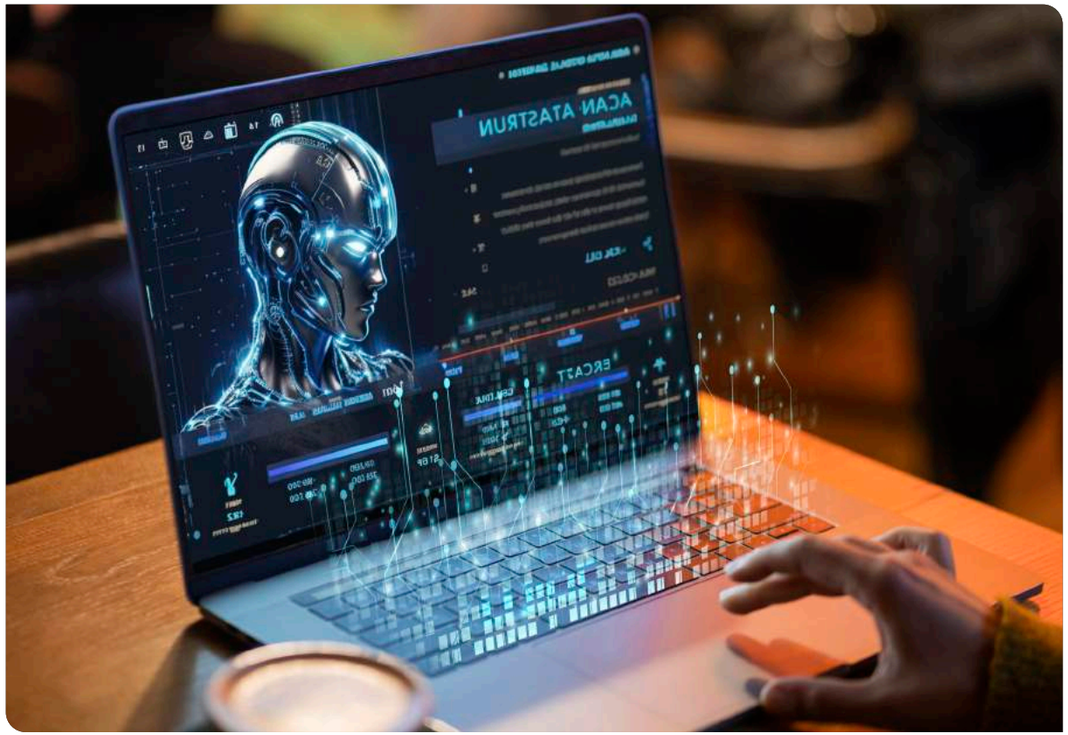

وقد ازدهر الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، حتى مع تحذير بعض الخبراء من وجود بعض المخاطر الجسيمة نتيجة لاستخدام التكنولوجيا، الأمر الذي يستلزم أن تكون المؤسسات على دراية بالصعوبات القادمة، والتعامل معها بحذر واتخاذ تدابير اللازمة للسلامة.

وكشف استطلاع حديث أجرته شركة إرنست ويونج شمل 1200 رئيس تنفيذي عالمي أنه في الوقت الذي يستثمر فيه التنفيذيون في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، فإنهم يواجهون تحديات كبيرة ومخاطر أخلاقية وأمنية في صياغتها وتنفيذها رغم الحرص على أن تكون الطريقة التي تستخدم بها التكنولوجيا «منخفضة المخاطر نسبياً»، خاصة وأن إدارة المخاطر الاستباقية في القطاع المالي تعتبر أمراً حيوياً ليس فقط لشدة التزامه بالجوانب القانونية والتنظيمية، ولكن أيضا للحفاظ على ثقة العملاء والسمعة المؤسسية.

ومع استمرار التوسع في الذكاء الاصطناعي، من الضروري إدراك الآثار القانونية والأخلاقية والمجتمعية له، والنظر في المخاطر والتحديات المحتملة المرتبطة باعتماده على نطاق واسع، وخاصة فيما يتعلق بالمخاوف المتعلقة بالخصوصية والشفافية وحماية أمن بيانات العملاء خاصة مع تغير تقنيات إدارة البيانات استجابة لإدخال حلول الذكاء الاصطناعي الجديدة. وتدرك المؤسسات المالية الحاجة الملحة لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولكن حالة عدم اليقين قد تحد من قدراتهم على اتخاذ خطوات جريئة.

وما أود التأكيد عليه، أنه على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على تحفيز الابتكار ودفع الكفاءة، لكن استخدامه في الخدمات المالية يتطلب تنفيذا وإشرافا مدروسين لإدارة المخاطر المحتملة.

الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

ويمارس الذكاء الاصطناعي تأثيرا مزدوجا، حيث أصبح أداة لتعزيز الكشف عن التهديدات السيبرانية ومحفزا محتملا لزيادة الهجمات بسبب النهج الإجرامي الجديد. ومع دمج الذكاء الاصطناعي في تدابير الأمن السيبراني، يلوح في الأفق خطر قيام المحتالون بتطوير استراتيجيات متطورة بشكل متزايد لتحقيق مكاسب مالية أكبر بمساعدة الذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، تكافح المؤسسات المالية المحاولات الاحتيالية المتطورة تجنبا للخسائر المالية والإضرار بالسمعة والتأثير على الوضع التنافسي، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير أمنية إلكترونية مشددة لحماية المستثمرين والمستهلكين من التهديدات المتطورة باستخدام نهج متعدد الطبقات لمكافحة الاحتيال الناجم عن الذكاء الاصطناعي.

المشهد التنظيمي العالمي للذكاء الاصطناعي

من جانب آخر، المشهد التنظيمي العالمي للذكاء الاصطناعي حاليا هو خليط من المعايير والمبادئ التوجيهية والقوانين المختلفة. ويؤدي عدم وجود إطار تنظيمي موحد إلى عدم اليقين بالنسبة للمؤسسات التي تبحر في دمج الذكاء الاصطناعي في عملياتها. ويمكن لهذا المشهد المجزأ أن يعوق الابتكار ويحتمل أن يؤدي إلى تداعيات قانونية غير مقصودة. ومن الضروري ضمان التوافق الدولي على اللوائح الخاصة بذلك، حيث إن القواعد المتضاربة هي واحدة من أهم المخاوف بشأن سياسات الذكاء الاصطناعي.

وبوجه عام، ولانتهاز الفرص من الذكاء الاصطناعي، فإنه من الأفضل في هذه المرحلة تعاون المؤسسات المالية مع صانعي السياسات والمنظمين لتحديد أفضل الممارسات ووضع نهج مرن طويل الأجل للتنظيم يمكن أن يواكب التغير التكنولوجي ويحقق التوازن لتوفير الحماية من مخاطر هذه التكنولوجيا دون فقدان حافز الابتكار واغتنام مزاياها التنافسية الكبيرة بأمان.

ومع تحرك بعض الحكومات نحو وضع لوائح وإنشاء هيئات تنظيمية للذكاء الاصطناعي، فإن السيطرة على المخاطر الأخلاقية والأمنية أمر مهم من منظور الحوكمة والمسؤولية. ومن المرجح أن تقوم البنوك نفسها، مع استمرارها في التكيف والتطور في استخدامها للذكاء الاصطناعي، بالإدارة الاستباقية ووضع معايير تنظيمية ذاتية بهذا الشأن لتعزيز الثقة والمسؤولية تجاه العملاء.

قلق الجهات الرقابية

وقد حذرت جهات رقابية على مستوى العالم من أن التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي يمكن أن تشكل مخاطر على الاستقرار المالي، حيث حذرت لجنة السياسة المالية (FPC) ببنك إنجلترا من أن التبني الأوسع يمكن أن يشكل مخاطر على مستوى النظام، وأنها ستنظر في مخاطر الذكاء الاصطناعي على الاستقرار المالي في عام 2024، وستعمل جنبا إلى جنب مع السلطات الأخرى ذات الصلة، وستسعى لضمان مرونة النظام المالي تجاه المخاطر التي قد تنشأ عن التبني على نطاق واسع.

وفي سياق متصل، حذر مجلس مراقبة الاستقرار المالي بالولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة من أن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي يشكل خطرا على النظام المالي، حيث أعرب عن قلقه بشأن الكيفية التي يمكن بها لهذه الأنظمة أن تنتجن

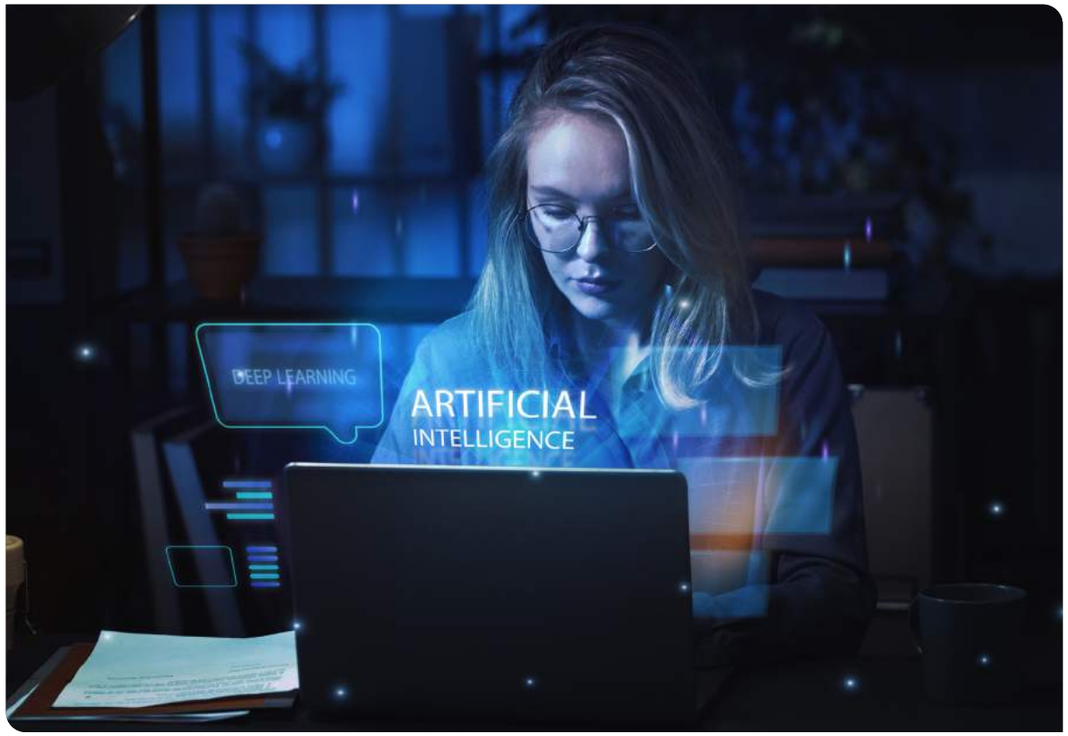

وربما تخفي، نتائج متحيزة أو غير دقيقة. وهذا بدوره سيثير مخاوف بشأن الإقراض العادل وقضايا حماية المستهلك الأخرى. كما أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقدم مخاطر معينة، بما في ذلك مخاوف الأمن السيبراني ومخاطر الامتثال وقضايا الخصوصية.

ماذا تفعل البنوك لتعزيز الاستفادة من الإمكانيات الواعدة للذكاء الاصطناعي؟

أعتقد أنه مع تعرض القطاع لتقلبات التغير التكنولوجي، يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تعزيز الفرص، إذا تم استخدامه بالشكل الصحيح، ولذلك من الضروري وضع رؤية متكاملة للبنية التي تدعم الذكاء الاصطناعي.

ويجب التأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتبناها البنوك سلسة وقائمة على التكنولوجيا التي تعمل بفعالية، ومتسقة داخليا وتعزز بعضها البعض. كما يجب أن يكون التبني متوازناً مع الجوانب التنظيمية. وعلى البنوك أن تتجنب الاعتماد على أنظمة بدائية وغير كافية للاستجابة للمطالب التي يثيرها العملاء ومطالبهم، وألا تكون هذه الأنظمة عرضة لأعطال التكنولوجيا، لأن ذلك قد يزيد من أوجه القصور الخاصة بالتعامل مع العملاء، الأمر الذي يزيد من إحباطهم والتأثير طويل الأجل على السمعة وانخفاض الإيرادات.

وعلاوة على ذلك، فإن التطورات المتسارعة في الذكاء الاصطناعي تضغط على القيادات المصرفية ولا تترك لهم سوى القليل من الوقت للاستعداد للتأثيرات على الموظفين الحالين وتحسين مهاراتهم وجذب المواهب التي سيحتاجون إليها لمواكبة

هذه التطورات. ولا شك أن البنوك تحتاج إلى تقييم استراتيجياتها لاكتساب المهارات والخبرات بانتظام لتتماشى مع الأولويات المتغيرة. وستحتاج البنوك التي لديها عدد أقل من خبراء الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز قدراتها من خلال مزيج من التدريب والتوظيف، وهي ليست بالمهمة السهلة.

ويجب أن يتعاملوا مع التوظيف القائم على المهارات، وتخصيص الموارد اللازمة، وبرامج تحسين المهارات بشكل شامل، حيث ستحتاج العديد من الأدوار إلى مهارات في الذكاء الاصطناعي والهندسة السحابية وهندسة البيانات وغيرها من المجالات. وأود التنويه إلى أن الاحتفاظ بالمواهب يعني أكثر من مجرد تقديم رواتب تنافسية مع ضرورة توفير فرص التطوير والتدريب والتقدم الوظيفي الواضحة.

وختاماً، لا تزال إدارة المخاطر الخاصة بالذكاء الاصطناعي في المراحل المبكرة للمؤسسات المالية والمصرفية. ولكن عاجلاً وليس آجلاً، سوف تحتاج البنوك إلى تحديد وقياس ومراقبة المخاطر الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وإعادة تصميم أطر إدارة المخاطر وتطوير مجموعات جديدة من الضوابط. ومن الضروري اتباع خطة تنطوي على التصدي لجميع العقبات والتعقيدات والمخاطر والفرص ذات الصلة. وللتخفيف من هذه المخاطر، يجب وضع إطار عمل للذكاء الاصطناعي وحوكمة تغطي السياسات والإجراءات والضوابط والحد الأدنى من المتطلبات. وأعتقد أن مستقبل الخدمات المصرفية يحمل وعداً كبيراً بتطورات مثيرة في هذا المشهد الديناميكي، ويعتمد على تحقيق توازن دقيق بين الابتكار والتنفيذ المسؤول للذكاء الاصطناعي.

التضخم والانكماش!

بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
(مستشار وباحث اقتصادي)

خلال السنتين الماضيتين كان حديث الاقتصاديين يدور بشكل رئيسي حول التضخم وتأثيراته على الأداء الاقتصادي، خصوصاً بعد أن رفعت البنوك المركزية من سعر الخصم والفوائد المصرفية بما عطل لدرجة هامة القدرة على الاقتراض لدى الأفراد والمؤسسات. هذا التضخم بدأ بالانحسار التدريجي خلال هذا العام 2023 وأخذت البنوك المركزية تتعامل مع الأمور بحذر حيث قررت الحد من رفع سعر الخصم على المدى القصير. البيانات الاقتصادية أوضحت بأن الولايات المتحدة شهدت خلال الشهور الماضية تحسناً في الأداء وزيادة في أعداد الوظائف الجديدة وارتفاعاً معقولاً في الأجور وتراجعاً في معدل التضخم. عانت الولايات المتحدة خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من ظاهرة الركود التضخمي «Stagflation»، وذلك يعني ارتفاعاً كبيراً في الأسعار مقابل بطء في الأداء الاقتصادي. وعندما يتباطأ النمو في ظل ارتفاع الأسعار فإن ذلك يعني انخفاضاً في التمويلات وتعثراً في القدرة على سداد الديون بما يشكل قلقاً مهماً للإرادات المصرفية.

Amer Altameemi

الآن وبعد تراجع حدة التضخم لا يبدو أن هناك ركود تضخمي في الولايات المتحدة، خصوصاً إذا ما تمكن مجلس الاحتياطي الفيدرالي من تحقيق هدفه في تخفيض معدل التضخم إلى 2%. معدل النمو المتوقع في الولايات المتحدة كما تشير تقارير منظمة التعاون والتنمية «OECD» يمكن أن يصل إلى 2.4% في العام الجاري 2023 وربما يتراجع إلى 1.5% في العام المقبل 2024. أداء اقتصاد الولايات المتحدة يمثل أهمية لقياس الاقتصاد العالمي، ولكن هناك أهمية للاقتصاد الصيني الذي أصبح يمثل ثاني اقتصاد في العالم ويشكل أهمية في التجارة الدولية.

أشار تقرير حديث لصندوق النقد الدولي بأن الصين التي تعافت من نتائج التطبيقات المتشددة وعملت على إصلاح البنية الاقتصادية. تمتعت بمعدل نمو سنوي قدر بـ 8% منذ عام 2000. لكن التوسع في الاستدانة وتراكم القروض والتي واكبت أنشطة اقتصادية غير متوازنة أدت إلى استنفاد المدخرات العائلية في تمويل البنية التحتية والأنشطة العقارية دون تحقيق عوائد مواتية. كذلك فإن التدابير الصارمة بعد بداية جائحة كرونا COVID19 عطلت أنشطة اقتصادية عديدة، ولم تنتعش هذه الأنشطة بعد إنهاء تلك التدابير منذ بداية 2022. وظل الطلب على المنتجات العقارية متواضعاً بما زاد من مشكلات الشركات العاملة في القطاع. ومما يزيد من صعوبة الأوضاع التي تواجه المصارف الصينية هو ما يتعلق بالبناء الرأسمالي للمؤسسات وتراجع جودة الأصول التي تملكها.

هذه تحديات هامة للإدارة الاقتصادية في الصين تتطلب جهوداً حثيثة للتغلب على مشكلات الديون ومعضلات القطاع العقاري.

الشركات العقارية الصينية تواجه أيضاً ضعف الطلب على مشاريعها في بلدان أخرى خارج الصين في جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا. الأوضاع في الصين دفعت مؤسسات التصنيف الائتماني لتخفيض نظرتها للتصنيفات الائتمانية للحكومة الصينية إلى سلبية مؤكدة على المخاطر التي تواجه الاقتصاد الصيني وتأثيرات أزمة القطاع العقاري.

البنك المركزي الأوروبي بذل جهوداً مهمة في معالجة موجة التضخم منذ بداية العام الماضي. تشدد البنك المركزي الأوروبي في سياساته النقدية ورفع سعر الخصم. تظل بلدان الاتحاد الأوروبي معرضة للتضخم بحكم أنها تستورد النفط والغاز من خارج حدودها، وشكلت الحرب في غزة قلقاً بالغاً وتخوفاً من اتساع نطاقها وتأثيراتها على إمدادات النفط أو على الأقل ارتفاع الأسعار. لكن حتى الآن يبدو أن الأمور مازالت تحت السيطرة، بل على العكس فإن أسعار النفط آخذة في التراجع وبلغ سعر عقود نفط البرنت يوم 6 ديسمبر، كانون الأول، 76.80 دولاراً للبرميل، كذلك فإن أسعار الغاز الطبيعي بدأت بالتراجع حيث بلغ سعر المليون وحدة حرارية بريطانية بـ 2.73 دولار. وبالرغم من دخول فصل الشتاء وهبوب عواصف

ثلجية في شرق أوروبا فإن الأسعار مازالت متهاودة، كما يبدو أن استمرار حرب أوكرانيا لم تؤثر كثيراً على أوضاع العرض والطلب للنفط والغاز.

هل تعني هذه التطورات والأحداث وتراجع معدلات التضخم في البلدان الرئيسية أنه من الممكن أن يمر العالم خلال السنة القادمة بفترة انكماش اقتصادي؟ مؤشرات الانكماش تتضح من خلال توقف المستهلكين عن الشراء أو تأجيل عمليات شراء السلع أو التمتع بالخدمات مثل السفر والسياحة أو زيارة المطاعم بما يخفض من الطلب ويدفع إلى تراجع الأسعار. نتيجة لذلك ربما تقوم مؤسسات أعمال بالاستغناء عن أعداد من العاملين أو تدفع عدد منهم للقبول بتخفيض مستويات الأجور.

لا شك أن مثل هذه الاحتمالات قد تؤدي إلى انكماش أوسع يشمل قطاعات عديدة. الاقتصاديون دائماً يشيرون إلى تجربة اليابان حيث يصفون عقد التسعينات هناك بالعقد المفقود أو «Lost Decade». كما هو معلوم أن اليابان في بداية تسعينات القرن الماضي بلغت مستويات عالية في تضخم أسعار الأصول العقارية والمالية، ونتج عن ذلك انهيار لاحق في سوق الأوراق المالية وتراجع حاد في قيم العقار. ربما لن يمر العالم بمثل تلك التجربة والتي لازالت تطغى على الاقتصاد الياباني، وإن كانت هناك أسباب بنيوية أخرى تتعلق بالاقتصاد الياباني.

الصين، كما سبق الإشارة، تمر بحال من الركود، ويبدو أن هناك إمكانية لتكرار التجربة اليابانية. الصين واليابان اقتصادان اعتمدا على التصدير بشكل أساسي وفي ذات الوقت شجعت الحكومتان على الادخار واتسمت سلوكيات المستهلكين بالتحفظ «Frugal». يضاف إلى ذلك أن التحولات البنيوية في الهرم الديمغرافي في البلدين

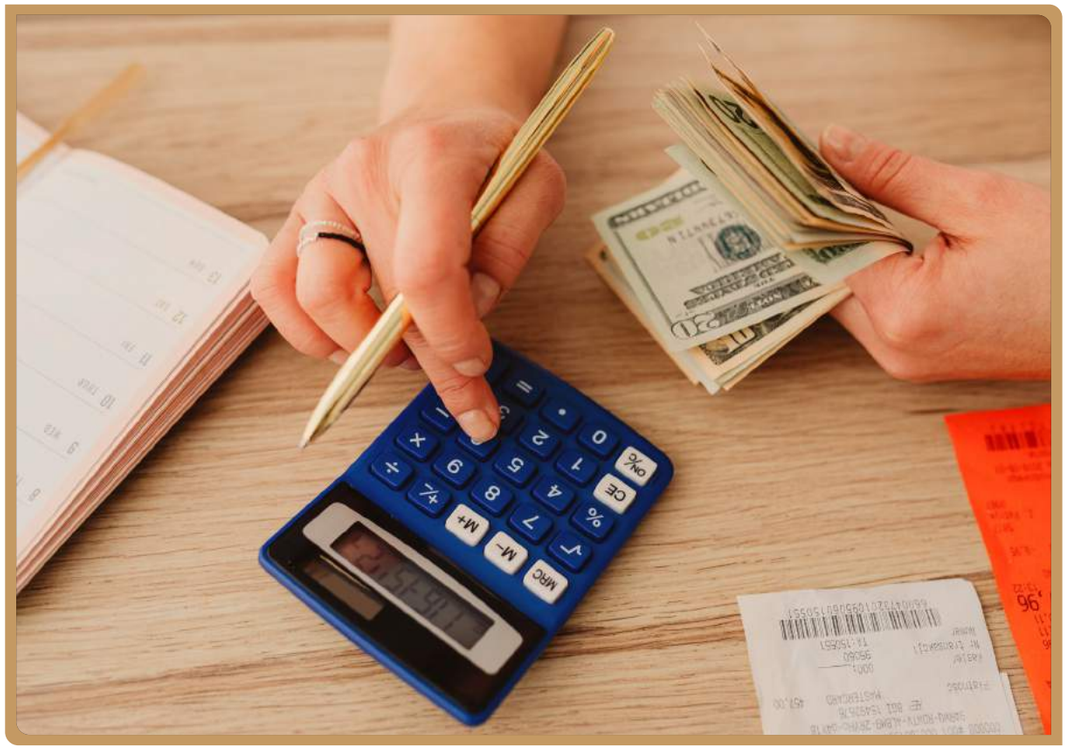

وارتفاع أعداد المسنين، 65 عاماً فأكثر، خفضت الطلب على سلع وخدمات متنوعة.

لكن يجب أن نتعامل مع الأمور بحذر حيث إن تراجع معدلات التضخم لا يعني بالضرورة انكماشاً. كما أن هذا قد يكون مفيداً في بلدان رأسمالية أساسية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي بما يعني زيادة الاستهلاك وتمكن قطاع الأعمال الاستفادة من تراجع أسعار الفوائد المصرفية لتمويل الأنشطة وتوسعها بعد أن تتبنى البنوك المركزية سياسات نقدية متساهلة.

مؤشرات أسعار النفط والغاز خلال هذا الشتاء ستبين توجهات التضخم، ويبدو أن هناك فائض في الإمدادات نتيجة لتباطؤ الطلب بما يعني أن الأسعار ستظل مقبولة من المستهلكين.

اقتصاديات الطاقة ذات أثر مهم في تحديد مؤشرات التضخم وربما تساهم الأوضاع في أسواق النفط والغاز على الحد من ارتفاع الأسعار. مهما يكن من أمر فإن البنوك المركزية تأمل أن يتراجع معدل التضخم إلى مستوى 2% سنوياً بما يمكنها من اتخاذ قرارات تدفع أسعار الفوائد إلى مستويات متدنية.

بلدان الخليج لابد أن تتأثر بما يحدث في الأسواق العالمية وانعكاسات ذلك على الاقتصادات الرئيسية، ولكن منطقتنا تستفيد من استقرار الاقتصاد العالمي وتجاوزه الأزمات الناتجة عن التضخم والانكماش.

مجموعة بريكس BRICS
الآمال والطموحات والإنجازات

بقلم: د.صادق أبل
(باحث اقتصادي من الكويت)

يعود مسمى بريكس (BRICS) إلى الاقتصادي جيم أونيل (Jim O'Neill) الذي كان يعمل في شركة غولدمان ساكس (Goldman Sachs) حيث أطلق هذا المسمى على مجموعة الدولة الناشئة التي أسست مجموعة في عام 2006 وهي كل من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين والتي انضمت إليها جنوب إفريقيا في عام 2010، وتشكل هذه الدول نحو 24% من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم وتبلغ نسبة تعدادها السكاني نحو 40% من تعداد سكان العالم. وعلى صعيد التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي ضمن هذه المجموعة تأتي الصين في المرتبة الأولى تليها الهند وروسيا وجنوب إفريقيا (الرسم البياني رقم 1).

Sadeq Abul

رسم بياني رقم (1)
الناتج المحلي الاجمالي بالتريليون دولار

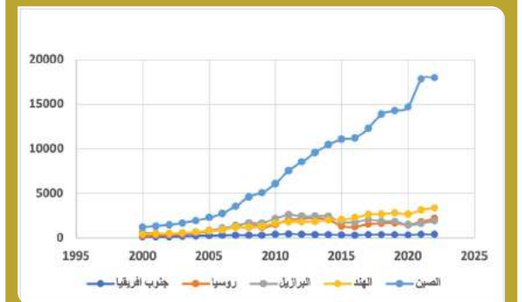

عقدت هذه المجموعة أول اجتماع لها في عام 2009 ومن أهم الأهداف المعلنة بشكل عام عن هذا التجمع هو تعزيز الأمن والسلام بين قارات العالم الخمس، والتعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والتبادل التجاري والثقافي بين الدول الأعضاء، تأسيس البنوك والمؤسسات المالية لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء، التنسيق المالي والنقدي بين الدول الأعضاء وتسهيل آلية الدفع بين هذه الدول، وقد ازدادت أهمية هذه المجموعة مؤخراً على ضوء الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا، حيث تسعى تلك الدول إلى الابتعاد عن هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي وما يمثله الدولار من عملة متداولة عالمياً على شكل واسع ويهمن على احتياطات معظم الدول العالمية.

ففي عام 2014، وافقت الدول الأعضاء على إنشاء بنك التنمية الجديد (New Development Bank, NDB) وهو بنك تنمية متعدد الأطراف أنشأته البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (BRICS) بهدف تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية (EMDCs) ويبلغ راس المال المصرح للبنك ما يعادل 100 مليار دولار مقسم إلى مليون سهم بقيمة اسمية قدرها مائة ألف دولار للسهم الواحد، وقام الأعضاء المؤسسون لبنك التنمية الجديد في عام 2016 بالاكتتاب الأولي لخمسمائة ألف سهم بقيمة إجمالية 50 مليار دولار أمريكي، منها مائة ألف سهم برأسمال مدفوع قدره 10 مليارات دولار أمريكي وأربعمائة ألف سهم برأس مال قابل للاستدعاء قدره 40 مليار دولار أمريكي، حيث تبلغ نسبة مساهم كل من الدول الأعضاء بالتساوي وبنسبة تبلغ 18.89% من إجمالي راس المال.

وفي عام 2021، ساهمت كل من مصر وبنغلاديش ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.27%، 1.79%، و1.05% لكل منهم على التوالي في راس مال البنك، ومازال الباب مفتوحاً للدول التي ترغب في المساهمة في هذا البنك.

ويقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي في جمهورية الصين الشعبية، ولديه فرع في مدينة جنوب إفريقيا، والبرازيل، والهند. والجدير بالذكر، إن مؤسسة فيتش صنفت البنك بدرجة AA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وF1+ للفترة قصيرة الأجل.

وعند إجراء قراءة سريعة في استراتيجية البنك المنشورة في موقعه الإلكتروني، نجد إنها تنحصر حالياً على سبيل المثال لا الحصر في مشاريع الطاقة النظيفة، البنية التحتية للنقل، المياه والصرف الصحي، حماية البيئة، البنية التحتية الاجتماعية، البنية الرقمية، وقد بلغ عدد المشاريع

الممولة من البنك حتى عام 2021 ما يزيد عن 80 مشروعاً بقيمة إجمالية تصل إلى 30 بليون دولار في تلك المجالات المذكورة. وفي خطوة لاحقه قامت هذه المجموعة بتأسيس احتياطي للطوارئ لدعم الأعضاء الذين يعانون من مصاعب في الدفع (Contingent Reserve Arrangement, CRA) وهي آلية مهمة للتخفيف من آثار الأزمات الطارئة التي تواجه الدول الأعضاء. وقد عقدت المجموعة اجتماعها الخامس عشرة لقمة بريكس لعام 2023 في جنوب إفريقيا على مدى يومين عمل، ومن أهم القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع:

- **دعوة كلاً من المملكة العربية السعودية، والإمارات، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والأرجنتين، للانضمام إلى المجموعة.**
- **تم التأكيد على تعزيز التعاون بين دول بريكس في مجالات الصحة، التعليم، التجارة، والاستثمار.**
- **أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين دول البريكس ودول إفريقيا.**
- **أهمية لعب دور أساسي في المحافظة على الأمن والاستقرار العالمي، ودعم الجهود الدولية في مجالات التنمية المستدامة.**
- **التعاون المستمر في المواضيع ذات الاهتمام المشترك التمويل المستدام والانتقالي، وأمن المعلومات، والتكنولوجيا المالية، والمدفوعات، وتتطلع هذه الدول إلى البناء على العمل في هذه المجالات في إطار ذات الصلة مسارات العمل.**
- **تعزيز التعاون الإحصائي داخل مجموعة البريكس في مجال البيانات والإحصاءات حيث تشكل المعلومات أساس اتخاذ القرارات المستنيرة والفعالة.**
- **تشجيع المزيد من الحوار بشأن أدوات الدفع لتسهيل التجارة وتدفقات الاستثمار بين أعضاء مجموعة البريكس وكذلك الدول النامية الأخرى وعلى أهمية تشجيع استخدام العملات المحلية في التجارة الدولية والمعاملات المالية بين دول البريكس وكذلك التداول فيما بينها وتعزيز شبكات البنوك المراسلة بين دول البريكس وتمكين التسويات بالعملات المحلية. وفي هذا السياق، تم تكليف وزراء المالية و/أو محافظي البنوك المركزية، حسب الاقتضاء، بالنظر في مسألة العملات المحلية وأدوات ومنصات الدفع على أن يتم رفع توصياتهم إلى القمة القادمة للمجموعة.**

ويمكننا بعد السرد المختصر السابق أن نستشف الأهداف والطموحات التي تتطلع إلى تحقيقها هذه المجموعة، والتي تتركز على إيجاد آلية

لتسويات الدفع فيما بينها بعيدا عن الدولار، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة. وقد طرح رئيس البرازيل فكرة إنشاء عملة موحدة لهذه الدول إلا أن هذا الموضوع لم يتم الاتفاق عليه في تلك القمة، حيث تنبأ البعض بأن هذه الدول قد تسعى إلى إيجاد عملة موحدة على غرار اليورو لتكون بديل عن الدولار الأمريكي.

وبرأيي المتواضع، إن ذلك بعيد المنال فنياً وعملياً في الوقت الراهن، لأن إيجاد عملة موحدة يتطلب شروط لا تتوافر حاليا في هذه المجموعة، ومنها على سبيل المثال أن هذه الدول غير متجانسة من حيث وضعها السياسي، أو من حيث وضع أنظمتها الاقتصادية، فلا توجد أي سمات مشتركة أو تشابه فيما بينها. كما أن هناك غياب واضح في التنسيق بينها في سياسة أسعار الصرف، فاستقرار أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء مقابل بعضها البعض يعتبر دعامة أساسية لأي تنسيق نقدي، كما أن الأنظمة المصرفية والمالية والهياكل الاقتصادية بينها مختلفة جداً.

وهناك هوامش كبيرة بين معدلات الفائدة

رسم بياني رقم (2)
أسعار صرف عملات بريكس مقابل الدولار خلال عام 2023

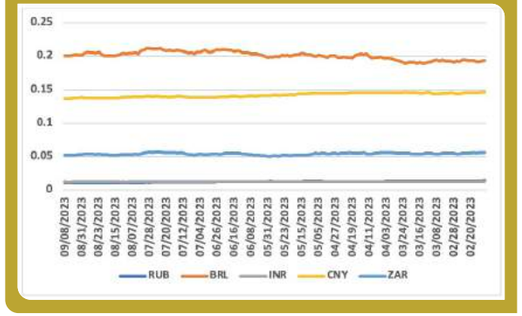

والتضخم فيما بينها حيث بلغ معدل التضخم أدناه في الصين بمعدل 1% فقط وأعلاه في البرازيل 13.16%، فأي اتحاد نقدي يتطلب أن تكون أسعار الصرف التقاطعية مستقرة، كما السياسات المالية في الدول الأعضاء (سياسة الضرائب، الرسوم الجمركية، ونسب العجز الحكومي وطرق تمويلها) مختلفة أيضاً.

إن تأسيس عملة موحدة لهذه الدول يعتبر واقعيا غير ممكن فأنظمتها السياسية والاقتصادية وبعدها الجغرافي يجعل إصدار عملة موحدة لها صعباً، وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن بنك التنمية الجديد الذي أسسته هذه الدول كان رأسماله بالدولار الأمريكي. وقد ساهمت الدول الأعضاء في ذلك بالدولار الأمريكي وكان الأحرى بها أن تبتعد عن الدولار وتدفع بعملة إحدى الدول الأعضاء كالصين مثلا.

أما في حال اتخاذ قرار سياسي بإيجاد العملة الموحدة لدول بريكس الخمسة فقد تشتمل على سلة من عملات تلك الدول ويجب أن يسبق صدور هذه العملة إيجاد بنك مركزي موحد وسياسة نقدية موحدة وتنسيق مالي ونقدي موحد، وكل هذه الأمور تتطلب جهودا مضنية وفترة زمنية طويلة جداً.

معدل التضخم في أعضاء بريكس

الدولة	معدل التضخم (%)	مقارنة بذات الشهر من العام السابق
البرازيل	13.16	يونيو 2023
روسيا	3.3	يونيو 2023
الهند	7.44	يوليو 2023
الصين	1.0	أغسطس 2023
جنوب إفريقيا	4.81	يوليو 2023

الخلاصة:

بما إننا نرى من الصعوبة بمكان أن ينتج عن هذا التجمع عملة جديدة، فماهي الخيارات التي يجب أن تركز عليها هذه المجموعة؟ قد يكون من المناسب أن تأسس هذه المجموعة نظام لتسوية المدفوعات على غرار بنك التسويات الدولي وأن يكون لديها وحدة حسابية مشتركة مربوطة بسلة من عملات الدول الأعضاء حسب حجم اقتصاداتها وسوف تكون عملات كل من الصين والهند والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في حال انضمامها إلى المجموعة الدول الأعلى نسبة في مكونات هذه الوحدة، وقد يكون هذا الخيار الأنسب، في حين يبدو أن الصين تسعى بأن يكون اليوان الصيني هو عملة الدفع للمجموعة أو أن تكون عملات الدول الأعضاء مربوطة به، وهذا غير مقبول للدول أعضاء مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبعض الدول الأخرى الأعضاء التي لا ترغب بربط عملتها باليوان الصيني وهي حالياً تربط عملاتها بالدولار الأمريكي. في حال الارتباط بعملة واحدة ستجد هذه الدول نفسها مقيدة بالأوضاع والسياسات الاقتصادية لدولة واحدة وهي الصين، ولا يمكن في أي حال من الأحوال مقارنة تجربة الاتحاد الأوروبي في إصدار اليورو مع التجربة التي تخوضها مجموعة البريكس حالياً، إذا خاضت الدول الأوروبية تجربة طويلة تغلبت فيها على كافة الصعوبات وذللتها حتى تصل إلى إصدار اليورو، فبعد اتفاقية النقد الأوروبي قامت الدول الأوروبية في عام 1964 إنشاء لجنة محافظي البنوك المركزية التي بذلت جهوداً كبيرة حيث قرر القادة الأوروبيون في اجتماعهم في لاهاي في عام 1969 أن تأسس الاتحاد النقدي حيث وضع رئيس وزراء لوكسمبرج بري ورنر في عام 1970 مرئيات الوصول إلى اتحاد نقدي خلال عشر سنوات، وفي مارس 1972 قامت الدول الأوروبية بوضع نظام لتنسيق أسعار الصرف لعملاتها اطلقت عليه (الثعبان في النفق)، حيث حدد هذا النظام نسبة 4.5% كهامش لتذبذب أسعار صرف عملاتها التبادلية في حين سمح لها بهامش أكبر مقابل الدولار، وقد فشل هذا النظام على ضوء عدم استقرار الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة. وعلى ضوء ذلك، قامت المجموعة الأوروبية بإيجاد الوحدة الحسابية الأوروبية (EUA) مع تأسيس الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، وفي عام 1979 قامت الدول الأوروبية بتأسيس النظام النقدي الأوروبي (EMS) الذي نص على إيجاد وحدة نقد أوروبية (ECU) تتكون من سلة عملات الدول الأعضاء بأوزان تتناسب مع أداء اقتصاداتها، مع إيجاد آلية لسعر الصرف (ERM)، بعد كل هذه الخطوات بدأت أوروبا من خلال اتفاقية ماستريخت لعام 1992 وبعدها اتخذت خطوات توحدت أوروبا اقتصاديا وبعملة واحدة، فقد تأسس البنك المركزي الأوروبي في عام 1998 ومقره الرئيسي فرانكفورت بألمانيا، وفي عام 1999 تم اعتماد اليورو حيث تم استخدامها في المعاملات المصرفية التي شملت الكمبيالات والحوالات والشيكات والأوراق المالية في حين تم طرحها للتداول كأوراق نقدية في عام 2002. وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها بريكس حتى الآن فقد كانت جيدة في تحسين التجارة البينية بين الأعضاء وتعزيز الاستثمارات بين الدول، وتحسين الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء ومستوى المعيشة للمواطنين في هذه الدول. وقد ساهم بنك التنمية الجديد في تمويل عدد من المشاريع في الصين والدول الأعضاء وبعض الدول الأفريقية وسوف يختلف حجم الاستفادة من بريكس من دولة إلى أخرى، حسب عدة عوامل مثل حجم الاقتصاد والقطاعات الرئيسية في كل دولة، وقد تكون الصين هي المستفيد الأكبر من هذه المجموعة بسبب حجم اقتصادها ومعدلات نموه مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى فهو يتميز بالتنوع والتطور التكنولوجي.

الذكاء الاصطناعي وتحسين إدارات المخاطر:

التحول نحو استدامة ونجاح أعمال

بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصارف

في ظل نمو الأعمال وتوسعها، أصبحت الحاجة إلى إدارة المخاطر وتجنب التهديدات المحتملة أكثر إلحاحاً من ذي قبل. ويعد استخدام الذكاء الاصطناعي من بين أكثر الطرق الفعالة لإدارة المخاطر. إدارة المخاطر هي عملية حاسمة لأي مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق النجاح والاستدامة في بيئة الأعمال المتغيرة. وتعتمد بعض البنوك اليوم على الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي لتعزيز قدرتها على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بفعالية أكبر. حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم تحليلات دقيقة وسريعة للبيانات، ويمكنه أيضًا تعزيز التفاعل البشري وتوجيه اتخاذ القرارات الأكثر صواباً.

شيئاً فشيئاً، أصبح الذكاء الاصطناعي شائعاً في مجال إدارة المخاطر لاسيما وأنه قادر على معالجة كميات كبيرة من البيانات في وقت قصير، وذلك من خلال تحليل البيانات السابقة وتحديد الأنماط. وبإمكان تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تتنبأ بالاتجاهات المستقبلية وتقديم التوصيات للمؤسسة حيال تقليص المخاطر.

كما يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تحدد وتدير المخاطر التشغيلية مثل عمليات الاحتيال، والتهديدات السيبرانية والكوارث الطبيعية. ويمكن للتكنولوجيا أيضاً أن تحلل البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي والأخبار وغير ذلك من المصادر الأخرى لاختبار التهديدات المحتملة قبل حدوثها. وبمساعدة خوارزميات التعلم الآلي، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يرصد ويحلل البيانات من مصادر مختلفة، مما يتيح للمؤسسة تكوين فهم فوري للتهديدات المحتملة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المؤسسة في أتمتة مهام الالتزام والامتثال وتقليص الحاجة إلى التدخل البشري، فضلاً عن تقليص مخاطر حدوث الأخطاء إلى حدودها الدنيا. ويمكن تنفيذ مهام الالتزام الرقابي والامتثال مثل إعداد التقارير الرقابية من خلال أتمتة الذكاء الاصطناعي، الذي يوفر الوقت ويقلل من مخاطر عدم الالتزام.

إضافة إلى ما سبق ذكره، باستطاعة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تحسن دقة وكفاءة إدارة

المخاطر الائتمانية، إذ من خلال تحليل البيانات مثل درجات الائتمان والتدفقات النقدية، يمكن أن توفر هذه التكنولوجيا للقطاع المصرفي صورة واضحة عن الجدارة الائتمانية للعميل، وتمكينها من اتخاذ قرارات مدروسة بخصوص إقراض العملاء.

باختصار، تتمتع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالقدرة على إحداث ثورة في إدارة المخاطر، وتزويد البنوك برؤى أوضح وفهم أفضل للتهديدات المحتملة، وتبسيط مهام الالتزام الرقابي والامتثال، وتحسين آلية اتخاذ القرار. ومع زيادة كمية البيانات المتاحة، سيلعب الذكاء الاصطناعي دوراً رئيساً في تكوين فهم دقيق وعميق من شأنه أن يساعد المؤسسة فيتصدر مشهد المنافسة والحفاظ على أمن وسلامة عملائها، وفي ظل استمرار تطور الذكاء الاصطناعي، ستزداد أهمية دور هذه التكنولوجيا في إدارة المخاطر، فيما سيعلو كعب البنوك التي تتبنى هذه التكنولوجيا على منافسيها.

فيما يخص القطاع المالي والمصرفي تحديداً، باتت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تتغلغل في صناعة الخدمات المالية، فيما أصبحت الصناعة المصرفية تعتمد بشكل كبير على استخدام البيانات، تتبنى هذه التقنيات على نحو متزايد، فضلاً عن أنها بدأت تستفيد من إمكانياتها القوية. بدءاً من روبوتات المحادثة وصولاً إلى كشف عمليات الاحتيال، يستخدم القطاع المصرفي الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ليس فقط لأتمتة وتبسيط العمليات في كل من المكاتب الأمامية والمساندة، بل أيضاً لتحسين تجربة العملاء بشكل عام.

وبفضل تقنياتها المتقدمة في التنبؤ وقدراتها الهائلة على استخدام كميات كبيرة من البيانات، يزداد استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إدارة المخاطر من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال والائتمان والاستثمار بشكل أسرع وأكثر كفاءة. فيما يلي أدناه، تم التطرق إلى القوة التحويلية التي تتمتع بها هذه التكنولوجيا من حيث التطبيقات والمزايا الرئيسية وحالات الاستخدام.

في إدارة المخاطر، أصبح الذكاء الاصطناعي/ التعلم الآلي مرادفاً لتحسين الكفاءة والإنتاجية وتقليل التكاليف، وذلك بفضل قدرة هذه التقنيات على معالجة وتحليل كميات كبيرة من البيانات غير المهيكلة بسرعات فائقة مع درجات أقل بكثير من التدخل البشري. ومكنّت هذه التكنولوجيا البنوك والمؤسسات المالية من خفض التكاليف التشغيلية والتنظيمية والالتزام الرقابي وتسليح البنوك في الوقت نفسه بإمكانية اتخاذ قرارات ائتمانية دقيقة.

ويمكن استخدام حلول إدارة المخاطر المدعومة بالذكاء الاصطناعي/ التعلم الآلي في إعداد النماذج الإحصائية لقياس المخاطر المالية وغير المالية والتحقق من فرضياتها وعمل اختبارات الضغط، كما هو مطلوب من الجهات الرقابية العالمية الحصيفة.

من بين المزايا الرئيسية لهذه الحلول دقة التنبؤ الفائقة نظراً إلى قدرة النماذج على رصد التأثيرات غير النمطية بين متغيرات وفرضيات السيناريو وعوامل الخطر المطلوب قياسها، بالإضافة إلى تحسين عملية اختيار تلك الفرضيات والمتغيرات اللازمة لرصد عوامل الخطر التي يتم قياسها.

كما يعد التنبؤ المبكر بالمخاطر من التحديات الرئيسية في إدارة المخاطر، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي من خلال تنبؤات اختبارات الضغط وتحسين معدلات كفاية رؤوس الأموال تحليل البيانات بشكل مستمر وتحديد الإشارات المبكرة للمشاكل المحتملة عن طريق استخدام تقنيات التعلم الآلي، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكتشف الأنماط والعلاقات المعقدة في البيانات ويحذر من المخاطر المحتملة قبل حدوثها، مما يتيح للبنوك المصرفية فرصة لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة.

ورغم المزايا المذكورة أعلاه، إلا أن الذكاء الاصطناعي نفسه قد يخلق أنواعاً جديدة من المخاطر للمؤسسات المالية، مثل احتمالية التحيز في اتخاذ قرارات. بالتالي هناك حاجة إلى حلول برمجية تدقيق متكاملة لإدارة المخاطر الحالية والمحتملة لتلك النماذج التي يتم إعدادها.

بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، طوّر المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) إطار عمل لإدارة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بشكل أفضل للأفراد والمؤسسات والمجتمع. ويهدف إطار عمل مخاطر الذكاء الاصطناعي (AI RMF) الذي طوره المعهد للاستخدام الطوعي إلى تحسين القدرة على التحقق من الجدارة وسلامة عملية تصميم وتطوير واستخدام وتقييم منتجات وخدمات الذكاء الاصطناعي. يرتبط الذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر بطرق عدة، ويمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي مديري المخاطر في معالجة كميات كبيرة من البيانات، وأتمتة مهام معينة، والاستجابة بصورة أسرع للانكشافات الجديدة الناشئة، ودعم الإدارة العليا في اتخاذ أفضل القرارات.

علاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين دقة وكفاءة الائتمان والاستثمار والقرارات المتعلقة بالأعمال، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً أن يخلق أنواعاً جديدة من المخاطر، مثل التحيز، أو اتخاذ قرارات غير واضحة، أو انتهاك المبادئ الأخلاقية أو القانونية. لذلك يتعين على مديري المخاطر تبني إطار عمل لإدارة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بشكل أفضل وضمان مصداقيته.

في الختام، يُعَدُّ الذكاء الاصطناعي عاملاً حاسماً في تطوير وتحسين إدارة المخاطر في العديد من القطاعات المالية والمصرفية. يمكن للمؤسسات الاستفادة من إمكانات التحليل الضخمة والتنبؤات الدقيقة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي لتعزيز استدامة أعمالها وتقليل المخاطر المحتملة، إلا أنه يجب أيضاً مراعاة التحديات المرتبطة بالخصوصية والأمان والشفافية، وضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطرق أخلاقية ومهنية، من خلال الاستفادة القصوى من الذكاء الاصطناعي، ويمكن للمؤسسات المالية أن تواجه التحديات بثقة وتحقق النجاح والاستدامة في عالم الأعمال المتغير دائماً.

على أطلال المستقبل

بقلم: أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك بوبيان وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

المشهد: إضاءة خافتة.. سماء تحتضن ألوان الغروب.. قافلة من الإبل يقودها شباب فارعو الطول.. تقف فوق كثبان من الرمل الناعم (وفي الخلف موسيقى من فيلم علاء الدين).. تقف القافلة لتشاهد إضاءات قطار سريع، يسير كالطلقة ماض في طريقه وخلفه صوته الناعم.. يتجه نحو مدينة عامرة بإضاءات المباني الشاهقة (وهنا تشتغل موسيقى صاخبة نوعاً ما)!!

هذا المشهد أو السيناريو الذي نعيشه اليوم مع نهاية عصر الاعتماد على النفط، (مع كل احترامي للنفط طبعاً فلحم أكتافنا من خيره) وبداية عصر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الكهربائية والألواح الشمسية.. وبطاريات الليثيوم والزيوت النباتية وغيرها، وهو نفس المشهد الذي عاشه أهل البحر، مع نهاية عصر الغوص على اللؤلؤ وبداية عصر اللؤلؤ الصناعي أو المستزرع.. وهو نفس المشهد الذي عاشه أهل مناجم الفحم، مع بداية عصر التحول الى النفط ومشتقاته.. وهي سنة الحياة.. فالبقاء لمن يطور نفسه!! .

دول الخليج العربي.. رسمت لنفسها خططا بديلة، في حال تم الاستغناء عن النفط، أو في حال وجود أسواق أرخص منا.. أو اكتشاف دول إنتاجها للنفط أفضل من إنتاجنا.. فالسعودية مثلا لديها ملايين المعتمرين والحجاج، بالإضافة للسياحة والصندوق السيادي الاستثماري، وبنفس الوقت شجعت الشركات العملاقة، على افتتاح مقرات لها في الرياض.. وقريبا سنشهد كأس العالم في السعودية!

والإمارات رائدة هذا المجال.. فلديها صندوق سيادي استثماري (اللهم بارك).. وحلبة سباق عالمية، وسياحة متغيرة متجددة.. مبهرة، الدخول إليها سهل والإقامة فيها أسهل!!

أما قطر فالكل يعرف إنجازها في كأس العالم.. وكيف تحولت من دولة صغيرة، إلى لاعب دولي في الاقتصاد والسياسة والرياضة، وصندوق سيادي لا

تغيب عن أراضيه الشمس. وعمان والبحرين أيضا، والكل يعمل لجذب المستثمرين، وصناديق الأموال، وتوطين الكفاءات البشرية.

إلا كويتنا الحبيبة التي نعيش فيها وتعيش فينا.. لكننا لا نعرف خطتها (خمسية ولا عشرية ولا عشرينية) وحتى ولا إلى أين تسير؟!

أنا شخصياً لا أريد أن أكون متشائماً.. أرى السلبيات فقط وأكبرها، ولكني أريد أن أقول (على وزن جيت أقول) أن الكويت أمامها وقت ضيق، لاختيار طريقها، فإما أن تكون عاصمة العلاج أو التشافي، فتجلب اغلب المستشفيات العالمية للكويت، وتفتح أبواب الحصول على فيزا/ تأشيرة الدخول للكويت، والعلاج فيها، وبالتالي تشغل الفنادق وشركات الطيران والمطاعم والمولات.. الخ، أو أن تكون عاصمة الدراسة، والشهادات الجامعية، فتجلب الجامعات العالمية، والأساتذة ومعهم الطلبة بالتأكيد، وبالتالي تدور عجلة الاقتصاد.

وفي نفس الوقت، وتوجه أبناءها، بل تدفعهم نحو هذا الطريق، بأن يتخصصوا بما يساهم بنجاح هذا الاتجاه، فتطلب منهم التخصص مثلا في الإدارات الطبية، أو الصيدلة، والأشعة وغيرها من التخصصات، التي تساهم في بناء المدن الصحية.. لأنها لن توفرها وظائف لغير هذه التخصصات، وربما تفرضها على القطاع الخاص.. أو إنها تراهن (كويتنا الحبيبة) على بقاء النفط، والاعتماد عليه، حتى يمر أمامها القطار السريع، وهي على إبل الماضي.. الواقفة على أطلال المستقبل!.

تجلّيات الحوكمة في الخطاب الأميري

د. داوود سلمان بن عيسى
عضو هيئة تدريس
بكلية القانون الكويتية العالمية

أبرز سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح في خطابه السامي تطبيقات لمبادئ الحوكمة، تجلّت للشعب الكويتي بصفة عامة وللسلطتين التشريعية والتنفيذية بصفة خاصة، ليعزز منهجاً وعهداً جديداً.

فالحوكمة منهج، والمنهج هو الطريقة والإجراءات والقواعد والضوابط والسياسات والتعليمات والقوانين والإدارة والنظام الذي يسعى الإنسان لتطبيقه من أجل حفظ الحقوق وتحسين مسار الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه، كما كان للنبي صلى الله عليه وسلم منهج يراقب ويقيس فيه أعمال التجار وغيرهم لحفظ حقوق الناس، إذا قال صلى الله عليه وسلم «عليكم بسنتي» أي طريقتي ومنهجي الذي انتهجه في منع الفساد وحصول الثواب، وقال «من غشنا فليس منا».

وللحوكمة مبادئ كثيرة منها: الإفصاح، والشفافية، وحظر تعارض المصالح، والمساءلة والمسؤولية، قد تجلت هذه المبادئ كما ذكرت في الخطاب الأميري واضحة جلية.

لم يحمل الخطاب أي مجاملات، بل صدره بمبدأ الإفصاح الذي استغرب منه السامع القاصي والداني، حيث ان سموه لم يُخف أي مشاعر ومعلومات تجاه المراسيم والقرارات التي صدرت مؤخراً مبيناً وجوب السمع والطاعة لولي الأمر كما أمرنا الله سبحانه وتعالى، فأفصح عما تكنه نفسه لتحقيق روح الطمأنينة عند الرعية.

كما عطف سموه في خطابه أثر عدم تطبيق مبدأ الشفافية لتصحيح المسار، وبين أن واجب السلطتين التشريعية والتنفيذية هو تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين بتطبيق مبدأ الشفافية في التعيينات والندب وغيرها وعدم الإضرار بمصالح البلد والعباد.

وعليه، يجب على السلطتين تحقيق مبدأ حظر تعارض المصالح والنظر في مصلحة الوطن لا في المصلحة الشخصية ولا المصلحة السياسية ولا التجارية «فلو دامت لغيرك ما اتصلت إليك»، فعلى كل من سمع الخطاب الأميري أن يقيس مدى تطبيقه لمبادئ الحوكمة على نفسه، فمن حصل على منصب أو تعيين وأخذ حق غيره دون وجه حق فليعلم أنه سيسأل عنه يوم الحساب.

إن التكسبات الانتخابية والحزبية والدنيوية والصراعات اللاأخلاقية سبب تراجع التنمية في دولتنا الكويت.

كما تجلت تطبيقات بمبادئ الحوكمة في الخطاب السامي بتحقيق مبدأ المساءلة والمسؤولية «فكلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته».

ببساطة على كل من يحب الكويت وينتمي إليها ومن ولد فيها أن ينتبه ويقرأ معاني الإصلاح ومفاتيحه في خطاب سمو الأمير من تطبيق عملي لمبادئ الحوكمة التي تعد الضمانة المثلى للنهوض، والتنمية، والتطوير لبلدنا الحبيب الكويت.

في حوار خاص للمصارف:

منال المطر: المرأة تقدم وجهات نظر مختلفة وخبراتها الفريدة وأساليبها القيادية تؤدي إلى حلول أكثر ابتكاراً وإبداعاً

في حوارها الخاص مع مجلة المصارف قالت منال المطر رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني أن المرأة تقدم وجهات نظر مختلفة وخبراتها الفريدة وأساليبها القيادية تؤدي إلى حلول أكثر ابتكاراً وإبداعاً. كما قالت إن النهج الأكثر فعالية هو القيادة التكيفية بناءً على سياق واحتياجات الفريق والموقف.

وأكدت المطر أن نسب الموظفين لدى بنك الكويت الوطني تعكس الالتزام بالمساواة بين الجنسين حيث شكل الإناث 44% من إجمالي الموظفين ونسبة الإناث في المناصب الإدارية العليا نحو 29.6%. وأشارت إلى أن المرأة في المناصب القيادية في القطاع المصرفي تلعب دوراً حاسماً في كسر الحواجز بين الجنسين. وأوضحت أن القيادات النسائية غالباً ما تكون أكثر تعاوناً وتوجهاً نحو التواصل، مما يؤدي إلى زيادة رضا العملاء.

وأشارت المطر إلى أن الدراسات تؤكد أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من النساء في الأدوار القيادية تتمتع بأداء مالي وعوائد أفضل على حقوق المساهمين. وقالت إن التوازن بين العمل والحياة من تحديات العمل في الصناعة المصرفية التي تتطلب ساعات عمل طويلة ومتطلبات لا يمكن التنبؤ بها. وأشارت إلى أن بنك الكويت الوطني يفخر بعدم وجود فجوة في الأجور لديه بين الجنسين. وأكدت أن النجاح في مجال الأعمال المصرفية يستغرق وقتاً وتفانياً ومثابرة والسعي دائماً للتعلم والتحسين. كما أكدت أن بنك الكويت الوطني لديه تاريخ طويل في المبادرات التي تستهدف الاستثمار في المجتمع ومجالات المسؤولية المجتمعية بشكل عام.

وفيما يلي نص الحوار:

تعكس نسب الموظفين لدينا التزامنا بالمساواة بين الجنسين حيث شكل الإناث 44% من إجمالي الموظفين ونسبة الإناث في المناصب الإدارية العليا نحو 29.6%

لكل قيادي شخصية وأسلوب مختلف في تحقيق النجاح .. هل لك أن تتحدثي عن ذلك من خلال مسيرتك؟ وما الذي تركزين عليه في هذه المرحلة لمواصلة النجاح؟

كل قيادي يجلب شخصيته ونهجه لتحقيق النجاح، وفي مسيرتي المهنية، شهدت وجربت أساليب قيادة متنوعة، وتعلمت دروساً قيمة. وفي هذه المرحلة من مسيرتي المهنية، تحول تركيزي من مجرد تحقيق النجاح الفردي إلى تعزيز النمو وإحداث تأثير جماعي. وأعتقد أن الإنجازات الأكثر إرضاءً تأتي من تمكين الآخرين وإنشاء فريق نزدهر معاً. أعتقد أن النجاح ليس مسعى فردي، فمن خلال تبني أساليب القيادة المتنوعة، وتعزيز التعاون، وتمكين الآخرين، يمكننا تحقيق تأثير أكبر بكثير مما يمكن لأي فرد أن يحققه بمفرده. وهذا ما يحفزني في هذه المرحلة.

من وجهة نظرك... ما هو أسلوب أو نمط القيادة المفضل؟ وما تأثيره في التعامل مع العاملين؟

من وجهة نظري، لا يوجد أسلوب قيادة واحد «مفضل» يمكنه العمل بشكل مثالي، حيث تتطلب المواقف وفرق العمل المتنوعة أساليب مختلفة. ومع ذلك، هناك أساليب معينة تعمل بشكل عام على تعزيز النتائج الإيجابية وتمكين الموظفين.

أعتقد أن النهج الأكثر فعالية هو القيادة التكيفية، حيث يمكن للقائد أن يستخدم بمرونة أساليب مختلفة بناءً على سياق واحتياجات الفريق والموقف.

وهذا يشمل إلهام رؤية مشتركة، وتحفيز الموظفين وتحديهم، وتعزيز النمو الفردي. وهذا يؤثر بشكل خاص على تحقيق أهداف واسعة النطاق وإثارة الشغف داخل الفريق. كذلك ما يعرف بالقيادة الديمقراطية عبر إشراك أعضاء الفريق في صنع القرار، وتشجيع المشاركة، وتقييم مدخلاتهم، وهذا يبني الثقة ومهارات حل المشكلات الإبداعية.

ما الذي يميز بيئة العمل في بنك الكويت الوطني وخاصة فيما يتعلق بتشجيع المرأة منذ دخولها للبنك ووصولها للمناصب القيادية؟

نحن في بنك الكويت الوطني ملتزمون بشدة بتعزيز المساواة بين الجنسين كعنصر أساسي في إدارة تطوير المواهب لدينا، ومن الإجراءات التي اتخذها البنك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية زيادة تواجد المرأة في المناصب القيادية من خلال توفير التوجيه والفرص المناسبة للتطور الوظيفي وكذلك ترسيخ ثقافة تمكين المرأة على مستوى المجموعة بأكملها.

قمنا بالانضمام إلى مبادرة مبادئ تمكين المرأة من خلال التوقيع عليها ورعايتها في العام 2017 في ضوء الاهتمام الكبير لشركات القطاع الخاص في الكويت بتمكين المرأة لدفع النمو الاقتصادي المستدام والتقدم الاجتماعي.

وأيضاً كون مبادرة مبادئ تمكين المرأة ضمن الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تهدف إلى حشد الدعم لتعزيز

المرأة تقدم وجهات نظر مختلفة ويمكن لخبراتها الفريدة وأساليبها القيادية أن تؤدي إلى حلول أكثر ابتكاراً وإبداعاً

للمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، أيضاً بما يتماشى مع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة للعام 2030 ورؤية الكويت الجديدة 2035.

كذلك تعكس نسب الموظفين لدينا بشكل كبير التزامنا بالمساواة بين الجنسين حيث شكل الإناث 44% من إجمالي الموظفين كما تبلغ نسبة الإناث في المناصب الإدارية العليا بالبنك نحو 29.6%.

كما تتضمن البرامج التي أطلقها البنك في سبيل دعم تمكين المرأة مبادرة NBK RISE العالمية، والتي تعد الأولى من نوعها لتعزيز ودعم القيادات النسائية. بالإضافة إلى ذلك، نقوم أيضاً بتوسيع التزامنا بالتنوع والشمول لعملائنا، حيث قمنا بإطلاق بعض المنتجات والخدمات للعميلات ورائدات الأعمال، وسوف نواصل تطوير مساعينا في هذا المجال بشكل أكبر في إطار التزامنا بتعزيز الشمول المالي.

ما هي أهم أسس بناء فريق عمل يحقق النجاح في نظرك؟

الثقة والاحترام، هما حجر الأساس لأي فريق فعال. يحتاج أعضاء الفريق إلى الشعور بالأمان في الاعتماد على بعضهم البعض، مع العلم أنهم سيقدمون الخدمات ويتصرفون بنزاهة. التواصل المفتوح، والاستماع النشط، والاعتراف بالمساهمات يعزز الثقة والاحترام، ويخلق مساحة آمنة للتعاون وحل النزاعات بشكل صحي.

الرؤية والأهداف المشتركة: فالفريق بدون اتجاه واضح مثل السفينة بدون دفة. ويحتاج الجميع إلى فهم «السبب» وراء عملهم وكيف يساهم في الصورة الأكبر. والأهداف المشتركة توفر إحساساً بالهدف وتحفز الأفراد على تجاوز حدودهم.

التواصل الفعال: فالتواصل الواضح والموجز ضروري للتعاون. يجب أن يكون أعضاء الفريق قادرين على التعبير عن أفكارهم والتعبير عن مخاوفهم وطلب المساعدة دون تردد. فلابد من تشجيع التواصل المفتوح من خلال الاجتماعات المنتظمة وحلقات التعليقات وقنوات المناقشات غير الرسمية. فلابد من أن أستمع بفاعلية، وأطرح أسئلة توضيحية، والتأكد من أن الجميع يشعرون بالاستماع والفهم.

ما هو دور المرأة في المناصب القيادية في القطاع المصرفي وما هي الركائز التي من الممكن أن تستند عليها لتحقيق الأهداف نحو النجاح؟

تلعب المرأة في المناصب القيادية في القطاع المصرفي دوراً حاسماً في كسر الحواجز بين الجنسين: إنهن بمثابة نماذج يحتذى بها للنساء الأخريات، مما يمهد الطريق لمزيد من التنوع والاندماج داخل الصناعة.

فالمرأة تقدم وجهات نظر مختلفة ويمكن لخبراتهم الفريدة وأساليبهم القيادية أن تؤدي إلى حلول أكثر ابتكارًا وإبداعًا، مما يعود بالنفع على البنك وعملائه وتحسين خدمة العملاء، حيث تشير الدراسات إلى أن القيادات النسائية غالباً ما تكون أكثر تعاوناً وتوجهاً نحو التواصل، مما يؤدي إلى زيادة رضا العملاء.

تشير الأبحاث إلى أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من النساء في الأدوار القيادية تتمتع بأداء مالي وعوائد أفضل على حقوق المساهمين.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه المرأة في عملها في القطاع المصرفي؟

التحيز والتمييز من أبرز التحديات، حيث يمكن أن تؤدي الصور النمطية والأحكام المسبقة غير الواعية إلى تجاهل المرأة في الترقيات والمهام والأدوار القيادية. أيضاً التمثيل غير المتساوي، فعدم وجود نساء في المناصب العليا يمكن أن يخلق «سقفاً زجاجياً» أمام النساء الأصغر سنا، مما يعوق تقدمهن الوظيفي.

التوازن بين العمل والحياة، غالبًا ما تتطلب الصناعة المصرفية ساعات طويلة ومتطلبات لا يمكن التنبؤ بها، مما يجعل من الصعب على المرأة إدارة رعاية الأطفال والمسؤوليات العائلية.

فجوة الأجور، فغالباً ما تحصل النساء العاملات في القطاع المصرفي على أجر أقل من نظرائهن الرجال، حتى مقابل نفس العمل.

وأود أن أنوه هنا إلى أن بنك الكويت الوطني يفخر بعدم وجود فجوة في الأجور لديه بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، فقد أدخل تعديلات كبيرة على مزايا الموظفات لضمان فعالية أكبر للمساواة بين موظفيه.

بنك الكويت الوطني لديه تاريخ طويل في المبادرات التي تستهدف الاستثمار في المجتمع ومجالات المسؤولية المجتمعية بشكل عام

تلعب المرأة في المناصب القيادية في القطاع المصرفي دوراً حاسماً في كسر الحواجز بين الجنسين

ما هي النصائح التي تودين مشاركتها لمن يرغبن في العمل في القطاع المصرفي وبناء مسيرة ناجحة؟

النجاح في مجال الأعمال المصرفية يستغرق وقتاً وتفانياً ومثابرة، فالتحلي بالصبر والمرونة والسعي دائماً للتعلم والتحسين عوامل حاسمة للنجاح. وباتباع هذه النصائح وبناء أساس قوي من المهارات والمعرفة والعلاقات، يمكن تمهيد الطريق لمسار مهني ناجح في عالم الخدمات المصرفية المتغير باستمرار.

هل لكِ أن تحدثينا عن دور بنك الكويت الوطني في مجال المسؤولية الاجتماعية؟ وما هي توجهات البنك وتوجهاتك وتفضيلاتك الشخصية في هذا المجال؟

لدينا تاريخ طويل في المبادرات التي تستهدف الاستثمار في المجتمع ومجالات المسؤولية المجتمعية بشكل عام وهذا يتجلى في دمج البنك المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملياته الأساسية بهدف تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. في عام 2023 على سبيل المثال بلغت مساهمات البنك المجتمعية 20 مليون دينار شملت مجالات متنوعة منها تمكين المرأة والرعاية الصحية والشباب والتعليم وأيضاً البيئة والتنمية المجتمعية ورفاهية الموظفين وبالنسبة لتوجهاتي الشخصية فأنا أؤمن بالعمل الجماعي والشراكات في كافة المجالات لتحقيق أقصى قدر من التأثير الاجتماعي.

في دراسة لمعهد الكويت للدراسات المصرفية

التزام البنوك الكويتية بقضايا الاستدامة يساعد في رفع تقييمها لدى وكالات التصنيف خلال الأجلين المتوسط والطويل

نشر معهد الكويت للدراسات المصرفية مؤخراً بحثاً بعنوان «المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة والقطاع المالي الكويتي»، وتناقش هذه الدراسة تطور مفاهيم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، والأطر الرئيسية المستخدمة للإفصاح، وردود الفعل السلبية تجاه اعتماد هذه المفاهيم والأطر في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتقدم المحرز في تنفيذ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي والكويت. وأشار البحث إلى النتائج القوية التي حققتها البنوك الكويتية في محور الحوكمة، في حين سلط الضوء على انخفاض درجات هذه البنوك في محور البيئة نظرا لأن البنوك لا تزال في مرحلة مبكرة مقارنة بالبنوك في الدول المتقدمة. ومع ذلك، فإن إصدار البورصة الكويتية للدليل الإرشادي لإعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، إضافة إلى دعم البنك المركزي الكويتي، والتزام البنوك بقضايا الاستدامة يمكن أن يساعد في رفع تقييمها لدى وكالات التصنيف المختلفة خلال الأجلين المتوسط والطويل.

ما هو مصطلح ESG؟

يمكن إرجاع مصطلح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) إلى تقرير الأمم المتحدة «من يهتم يفوز»، والذي ركز على شرح الترابط بين القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة للمستثمرين. ألا أن مفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أصبح أكثر انتشاراً مع تطوير مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) مع زيادة عدد الموقعين على المبادئ الواردة ضمن الوثيقة من 63 إلى 4902 بحلول مارس 2022، ووصلت الأصول الخاضعة للإدارة لنحو 121.3 تريليون دولار، مقارنة بنحو 6.5 تريليون دولار في عام 2006 **(انظر الرسم البياني 1)**.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالقضايا المتعلقة بالمناخ، واعتماد اتفاق باريس، وأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، إلى زيادة تركيز المنظمات الدولية والبنوك المركزية على دمج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في أطرها الرقابية. ومع ذلك، لم يتم اعتماد تعريف موحد أو صيغة إفصاح موحدة لمفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى العالم لدعم قدرة مقارنة

الرسم البياني رقم (1): - نمو الأصول وعدد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول

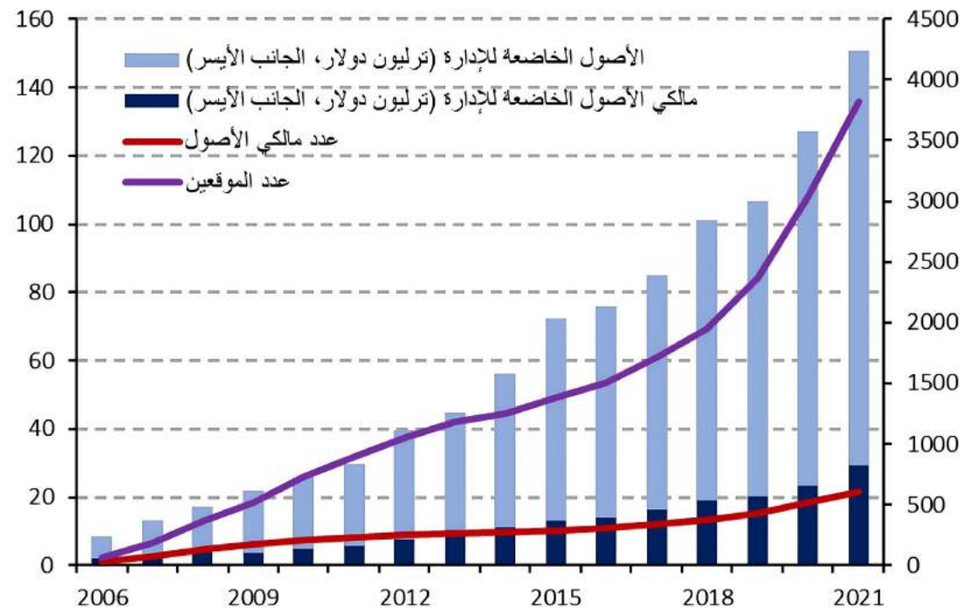

المصدر: مبادئ الاستثمار المسؤول للأمم المتحدة (UNPRI)

تطبيق معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية عبر الشركات والدول. لذلك، غالباً ما يستخدم مصطلح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للتعبير عن الأطر والسياسات التي تأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية على نطاق دولي دون إغفال الجدوى الاقتصادية والمالية للأنشطة المختلفة. كما يتم استخدام مفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أيضاً مع الاستثمار المستدام، ليدل على نهج استثماري يتجاوز فيه التحليل العوامل المالية البحتة.

وقد أدى تطور مفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والأطر الناظمة لعمليات الإفصاح حول نشاط هذه الشركات ضمن هذه المعايير لظهور عدد متزايد من الوكالات التي تقوم بتصنيف المؤسسات حسب تبنيها لمفهوم الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن أطرها التشغيلية والاستثمارية، إضافة إلى الأطر المتعلقة بالإفصاح والتي تهدف جميعها إلى تحسين الشفافية والاتساق ضمن هذه التقارير.

كما ظهرت العديد من أدوات الاستثمار المرتبطة بهذا المفهوم، بما في ذلك السندات الخضراء، وصناديق الاستثمار المشتركة، وصناديق الاستثمار المتداولة، وصناديق المؤشرات. وتسهل هذه الأدوات على المستثمرين مواءمة قراراتهم الاستثمارية بشكل أوثق مع عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

مخاطر الاعتماد على النفط والانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات يشكلان أكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك الكويتية

والبيئية لتعزيز استدامتها مع جذب المزيد من الاستثمارات والعملاء. كما سعت المؤسسات المالية لدمج قضايا الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن أطرها لأنها تعتبر ركيزة أساسية لضمان اعتماد هذه المبادئ في الاقتصاد من خلال دورها في الوصول إلى التمويل، مما قد يساعد في تحقيق انتقال أكثر سلاسة نحو اقتصاد منخفض الكربون.

الأطر الرئيسية لتنفيذ معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

أدى الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والاجتماعية إلى زيادة ضغوط على الشركات للإفصاح عن التزاماتها ومعاييرها المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما ساهم في تطوير معايير وأطر الإفصاح. وقد قدمت هذه الأطر منهجية منظمة لتقييم ممارسات الشركات والمخاطر والفرص التجارية المتعلقة بهذا المفهوم، بما في ذلك تأثيرها على البيئة والمجتمع. ومع ذلك، أصبح اختيار أحد هذه الأطر في ظل تطورها المستمر أمراً متزايد الأهمية بالنسبة للشركات والمؤسسات المالية في السنوات الأخيرة نظراً لأن كل منهجية تركز على جوانب مختلفة من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ولها متطلبات إفصاح خاصة بها. فعلى سبيل المثال، يغطي مشروع الكشف عن الكربون (CDP) بشكل خاص البصمة الكربونية للمؤسسة، في حين تركز مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) على شمولية المالكين والمساهمين والاستدامة والنزاهة.

علاوة على ذلك، يركز فريق العمل المعني بالإفصاح عن المناخ (TCFD) في المقام الأول على قضايا الطاقة المتجددة والحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المالية، بينما يهدف مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) إلى توفير المعلومات ذات الصلة لمقارنة أداء الشركات والبلدان ضمن قضايا الاستدامة. لذلك، يجب على المؤسسات أولاً تحديد أهدافها المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية قبل اختيار إطار الإفصاح المناسب نظراً لعدم وجود توحيد قياسي لها، أضافة إلى التطوير المستمر التي تخضع له مع مرور الوقت، مما قد يزيد من نطاق التغطية إلى مجالات جديدة لم يتم تناولها في الماضي.

ردود الفعل المتعلقة بتبني معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)

وقد أثار التركيز المتزايد على القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة ومحاولات دمجها ضمن الأطر التشغيلية والاستثمارية للمؤسسات موجة من الانتقادات والتي غالباً ما تشير إلى محدودية قدرة القطاع الخاص على عكس التغير المناخي دون وجود لوائح تنظيمية كافية، كما تؤكد هذه الانتقادات أيضًا على عدم توافق هذه المعايير مع هدف تعظيم الأرباح لأنها تنطوي على تحمل مخاطر استثمار إضافية لتحقيق أهداف بيئية واجتماعية.

علاوة على ذلك، فإن مقاييس معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والافتقار لتوحيد معايير الإفصاح، أضافة لانخراط بعض الشركات في «greenwashing»، والذي يتضمن المبالغة في التزاماتها بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لأغراض التسويق، وتركيزها على بعض التغييرات الهامشية قصيرة المدى بدلاً من معالجة القضايا الأساسية يجعل من الصعب مقارنة أداء هذه المعايير بين الشركات المختلفة.

الرسم البياني رقم (2): - تصنيف ريفينيتف لركيزة البيئة لدول مجلس التعاون*

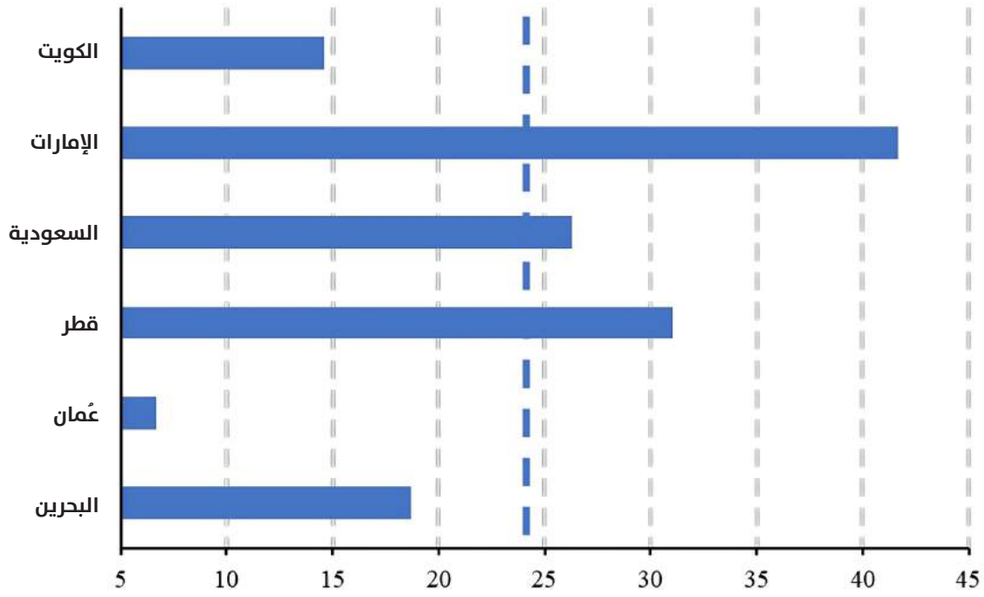

المصدر: ريفينيتف، *متوسط تصنيف البنوك ضمن ركيزة البيئة.

وضمن هذا الإطار، طالت الانتقادات أيضاً وكالات التصنيف الخاصة بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية نتيجة تركز موضوعاتها المادية «materiality topics» على القضايا البيئية والاجتماعية بدلاً من التركيز على تأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة على تقييم أصول الشركة. ومع ذلك، يرى مؤيدو تطبيق هذه المعايير أن النقد خطوة ضرورية تساعد في تحسين الاستراتيجيات مع التوفيق بين الموضوعات المثيرة للجدل بما في ذلك التغير المناخي، والانتقال للطاقة النظيفة، والربحية، وقيمة أصول المساهمين.

علاوة على ذلك، تشجع الهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم الشركات على التركيز على استدامتها على المدى الطويل وخلق القيمة في حين تهدف إلى منع «greenwashing» من خلال مسائلة الشركات عن التزاماتها البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما أن العديد من الخطوات جارية لتوحيد مقاييس هذه المعايير (SASB وTCFD وGRI) لإنشاء أطر متسقة لقياس أداء معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والإبلاغ عنه. ومن خلال توحيد المقاييس، والرقابة التنظيمية، وتعزيز النهج طويل الأجل، والتفاعل مع المساهمين، وإيجاد التوازن الصحيح بين الربح والهدف، يمكن أن تتطور الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) إلى أداة قوية لممارسات الأعمال المستدامة والأخلاقية. وبناءً على ذلك، تبقى آفاق اعتماد هذه السياسات إيجابية مع ضرورة بذل

البنوك الكويتية تحتاج إلى تبني استراتيجيات التمويل المستدام مع تحديد المخاطر الانتقالية والمادية وتأثيرها على العمليات وتكلفة الانقطاعات

الجهود لمعالجة المخاوف المشروعة لمنتقدي هذه السياسات لضمان استمراريتها على المدى الطويل.

معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أكثر عرضة لتحديات الاستدامة وتأثير تغير المناخ. واستجابة لهذه التحديات، تضمنت الرؤى الاقتصادية لدول المجلس عناصر متعددة تؤكد على تنويع الاقتصادات بعيدا عن الاعتماد على النفط، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وموائمة انبعاثاتها مع السيناريو الأساسي لاتفاق باريس. ويظهر التمويل المستدام كأداة حاسمة لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما يسمح لدول مجلس التعاون الخليجي بموائمة عملية صنع السياسات مع أولويات التنمية الدولية. ومع ذلك، لم تسجل معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية حتى الآن تأثيراً كافياً على الصناعة المصرفية على الرغم من التحول نحو تعزيز التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة وزيادة الوعي بفوائدها.

ويبقى القطاع المصرفي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مساهما كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الرئيسي للتمويل. ويمثل هذا الأمر فرصة لتسريع التحول الأخضر من خلال الاعتماد القوي على سياسات التمويل المستدام ومعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وما زالت البنوك في المنطقة تحقق تقدماً ضمن هذا المجال، إذ تقوم العديد منها بالفعل بنشر تقارير الاستدامة مع الالتزام بمعايير الإفصاح الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تنشرها البورصات في جميع أنحاء المنطقة، والتي تتضمن مجموعة من المقاييس التي توضح قدرة الشركة على التحوط من المخاطر المتعلقة بالاستدامة وتحديد فرص جديدة لخلق قيمة طويلة المدى للمساهمين.

ومع ذلك، لم تتم بعد مواءمة نماذج ومعايير الإفصاح في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كامل، مما دفع لجنة الأسواق المالية الخليجية إلى نشر مجموعة موحدة من مقاييس الإفصاح لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مع مراعاة الخصائص الاقتصادية لدول المجلس. وتضمنت مقاييس الإفصاح 29 معياراً (10 معايير بيئية، و10 معايير اجتماعية، و9 معايير للحوكمة) تتماشى مع مبادرة الاتحاد العالمي للبورصات (WFE) وأسواق الأوراق المالية المستدامة (SSEI) وتحتوي على فئات تتضمن انبعاثات الغازات الدفيئة، واستخدام الطاقة والمياه، والأجور بين الجنسين والتنوع، معدل دوران الموظفين، وخصوصية البيانات، والأخلاقيات.

علاوة على ذلك، تبنت البنوك في منطقة مجلس التعاون الخليجي العديد من المبادرات المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بدعم من البنوك المركزية في المنطقة بما في ذلك مبادرات التمويل الأخضر والمستدام، نظراً لتزايد تعرضها للأسواق المالية العالمية والاهتمام المتزايد من وكالات التصنيف. فعلى سبيل المثال، يحرص البنك المركزي السعودي على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الأطر التشغيلية للبنوك وإدارة المخاطر من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، وهو جزء من رؤية السعودية 2030. كما أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة عمل

دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أطر البنوك الكويتية لا يزال في مرحلة مبكرة خاصة ضمن الركيزة البيئية

للتمويل المستدام (SFWG) لتسهيل عملية التحول وضمان اعتماد التمويل المستدام على المستوى الوطني. وفي البحرين، أصدر البنك المركزي تعميماً لجميع المؤسسات المرخصة في مارس 2022 يهدف إلى ضمان التنظيم والرقابة في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، تلاه وحدة خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة لجميع المؤسسات المالية المدرجة في نوفمبر 2023 بشأن متطلبات الإفصاح.

علاوة على ذلك، ساعد تحالف صناديق الثروة السيادية الكوكب الواحد، والذي يضم هيئة أبوظبي للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار الكويتية وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، صناديق الثروة السيادية التي تتطلع إلى تحقيق التكامل بين السياسات وعوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) في عملية إدارة الاستثمار منذ عام 2017. وأكدت هيئة الاستثمار الكويتية التزامها بالتمويل المستدام إذ أعلنت عن نيتها جعل معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) ركن أساسي ضمن خطتها نحو الامتثال لهذه المعايير للمحفظة بأكملها. بالإضافة إلى ذلك، يخطط صندوق الاستثمارات العامة السعودي بالتعاون مع مجموعة تداول لإنشاء منصة تبادل لتعويضات الكربون وأرصدته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يساهم في تحقيق أهداف اتفاق باريس. وستكون منصة تداول الكربون الوجهة الرئيسية للشركات والمنظمات التي تسعى إلى خفض الانبعاثات.

البنوك الكويتية تتقدم في تطبيق معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

حققت البنوك في الكويت تقدماً ملحوظاً نحو اعتماد سياسات مستدامة، إذ تنشر جميع البنوك تقريبًا تقارير الاستدامة السنوية التي تتناول جهودها في الحد من آثار الكربون، والاستخدام المسؤول لموارد المياه والطاقة، وسياساتها المتعلقة بالمناخ والموضوعات المادية «materiality topics». علاوة على ذلك، تلتزم البنوك المدرجة في بورصة الكويت بإرشادات الإفصاح الطوعي الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يساعد في توحيد ممارسات إعداد التقارير التي تتوافق مع مبادرة الأسواق المالية المستدامة التي تقودها الأمم المتحدة، ومؤشرات الأداء الرئيسية الصادرة عن الاتحاد العالمي للبورصات. كما لعب بنك الكويت المركزي دوراً داعماً من خلال إصدار القوانين والتوجيهات والتعليمات المختلفة لحماية البيانات وتحديث لوائح حوكمة الشركات ومبادرات الأمن السيبراني. بالإضافة إلى ذلك، أصدر البنك المركزي تعميماً للبنوك المحلية بشأن التمويل المستدام إضافة إلى العديد من التوجيهات التي تضمنت دمج عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في حوكمة البنوك واستراتيجيتها وإدارة المخاطر مع التأكيد على الحاجة إلى تضمين العوامل المتعلقة بالمناخ في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP). وكانت هذه التوجيهات متوافقة مع مبادئ بازل الأساسية للإشراف الفعال، إذ أنها واسعة النطاق ومرنة بما يكفي لتشمل الاستجابات الإشرافية للمخاطر المالية المناخية.

علاوة على ذلك، أعطى بنك الكويت المركزي الأولوية للمنتجات والخدمات ذات التقنية المالية التي تدعم الاستدامة ضمن البيئة الرقابية التجريبية. ومع ذلك، فإن اعتماد البنوك الكويتية لهذه المعايير

البنوك الكويتية حققت نتائج قوية في محور الحوكمة

والممارسات يعد أمراً حديثاً نسبياً، كما هو الحال مع البنوك الأخرى في منطقة دول المجلس، مقارنة بالبنوك الكبرى الأخرى في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة. ومع ذلك، تبقى درجات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنوك الكويتية ضمن متوسط بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تتراوح بين مخاطر متوسطة إلى مرتفعة (Sustainalytics)، ومتوسطة (MSCI)، وأداء مرضٍ (Refinitiv) **(انظر الجدول 1)**، مما يشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمواءمة أهداف البنوك المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية مع المعايير الدولية، وأن تكون لها أهداف واضحة، خاصة من الناحية البيئية، وأن تكون أكثر تحديداً في تحديد موضوعاتها المادية. فعلى سبيل المثال، يُظهر تصنيف البنوك حسب (Refinitiv) (التي تعتمد على بيانات العامين الماليين 2021 و2022) أن قوة تصنيف البنوك الكويتية يعود لارتفاع أداء ركيزة الحوكمة، وهو ما يمكن تفسيره من خلال الإطار الإشرافي القوي الذي اعتمده البنك المركزي وتوصيات لجنة بازل عقب الأزمة المالية العالمية.

كما تتميز نتائج المجموعات الفرعية للركيزة الاجتماعية بتباين كبير بين البنوك، في حين أن درجات الركائز البيئية منخفضة خاصة داخل المجموعة الفرعية للابتكار، مما يدعو للحاجة إلى منتجات جديدة متعلقة بالتمويل المستدام ويشجع البنوك على وضع أهداف متوسطة المدى متعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة واستخدام الموارد **(انظر الرسم البياني 2)**.

بالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة موديز للتصنيف بتصنيف درجة التأثير الائتماني (Credit impact score) للبنوك الكويتية (يشير إلى تأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة على تصنيف جهة الإصدار أو المعاملات) من «سلبي إلى حد ما (CIS-3)» إلى «محايد إلى منخفض (2- «(CIS)»، مما يعكس التأثير المحدود لعوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على تصنيفات البنوك.

ويشتمل تحليل وكالة Moddy's على درجات جهات الإصدار (Issuer profile score) (التعرض المباشر للمعاملات لمخاطر/فوائد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية) والتي أعطت معظم البنوك الكويتية تصنيف «محايد إلى منخفض (G-2)» في ركيزة الحوكمة، و«سلبي إلى حد ما (S-3)» في الركيزة الاجتماعية، ودرجة «سلبية للغاية (E-4)»، كما سلطت الضوء على أن مخاطر الاعتماد على النفط والانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات يشكلان أكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وتشير هذه النتائج إلى حاجة البنوك الكويتية إلى تبني استراتيجيات التمويل المستدام مع تحديد المخاطر الانتقالية والمادية وتأثيرها على العمليات وتكلفة الانقطاعات مما يسمح بفهم أفضل للتعرض المالي المتعلق بهذه القضايا وتأثيراتها على ميزانياتها العمومية. ومع ذلك، نتوقع ارتفاع تصنيف البنوك الكويتية بمرور الوقت نظراً لتزايد وعي البنوك بأهمية هذه التصنيفات، وجهود البنوك في تطوير نماذج الإفصاح الخاصة بها لتوصيل أهدافها المتعلقة بالحوكمة والمجتمع والبيئة بشكل أفضل إلى المستثمرين وأصحاب المصلحة.

أهم الاستنتاجات والتوصيات

مع زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالمناخ والحاجة إلى تحقيق مسارات إنمائية شاملة ومرنة، تشهد الأنظمة المالية العالمية تحولاً لدمج عوامل الاستدامة في أطرها التشغيلية. لذلك، اعتمد عدد متزايد من المؤسسات المالية سياسات وممارسات

جدول رقم (1): - تصنيف البنوك الكويتية ضمن معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئة

الرقم	اسم البنك	Sustainalytics*	MSCI**	Refinitiv ***
.1	بنك الكويت الوطني	27.4	BBB	59/100
.2	البنك التجاري الكويتي	N/A	N/A	34/100
.3	بنك الخليج	30.7	BBB	41/100
.4	البنك الأهلي الكويتي	32.2	N/A	49/100
.5	بنك برقان	34.8	N/A	N/A
.6	البنك الأهلي المتحد	26.5	N/A	49/100
.7	بنك الكويت الدولي	37.4	N/A	30/100
.8	بنك التمويل الكويتي	25.1	BBB	37/100
.9	بنك بوبيان	29.5	BB	69/100
.10	بنك وربة	34.9	N/A	N/A
.11	البنك الصناعي الكويتي	N/A	N/A	N/A

المصدر: MSCI, Sustainalytics, Refinitiv، كما في 14 ديسمبر
* يمكن إهماله (0-10)، منخفض (10-20)، متوسط (20-30)، مرتفع (30-40)، مرتفع بشكل حاد (40+)
** قيادي (AA, AAA)، متوسط (BB, BBB)، متراجع (B, CCC)
*** (0-25) يدل على أداء ضعيف مع قلة الشفافية والإفصاح، (25-50>) يدل على أداء مقبول في تطبيق المعايير والشفافية والإفصاح، (50-75>) يدل على أداء جيد في تطبيق المعايير والشفافية والإفصاح، (75-100>) يدل على أداء متميز في تطبيق المعايير والشفافية والإفصاح.

تهدف إلى تقليل وإدارة مخاطر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الناجمة عن الأنشطة المالية - بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ، ولتشجيع تدفق رأس المال الذي له تأثير بيئي واجتماعي إيجابي.

إن التعرض المتزايد لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك النظام المصرفي الكويتي، للأسواق المالية العالمية وارتفاع حصة الأصول المالية التي لها علاقة بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى نسب ملحوظة، أدى لتبني دول المنطقة للقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام وإدراجها في جداول أعمال رؤيتها المستقبلية مع دفع البنوك إلى الإفصاح عن التزاماتها المتعلقة بهذه المعايير للمستثمرين والعملاء.

ومع ذلك، فإن دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أطر البنوك الكويتية لا يزال في مرحلة مبكرة، خاصة ضمن الركيزة البيئية. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى نهج أكثر وضوحاً لتطبيق هذه المعايير. وسيساعد الدليل الإرشادي لإعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية المصدر من البورصة الكويتية في توحيد صيغ الإفصاح عبر القطاعات، في حين أن تحديث بنك الكويت المركزي لحوكمة الشركات. وإطار الأمن السيبراني الجديد، وتعميمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالتمويل المستدام والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة ستعزز تصنيفات البنوك بمرور الوقت. كما ينبغي أن تخضع هذه الأدلة للتحديث المستمر نظراً لتطور المفاهيم والأطر مع ضرورة موائمة البنوك لأهدافها وإفصاحاتها مع المعايير الدولية وتعزيز القدرات المتعلقة بدمج هذه الممارسات ضمن أهدافها الاستراتيجية.

صندوق النقد العربي:

الكويت تتقدم على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية وتأتي في المركز الحادي عشر في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

قال صندوق النقد العربي إن دولة الكويت حققت تقدماً على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية لعام 2023 وحلت في المركز الثامن في مؤشر الاقتصاد الكلي مقارنة بالمركز التاسع في التصنيف السابق. وأضاف الصندوق في العدد السابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023 الصادر عنه وحصلت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» على نسخة منه أن سلطنة عُمان والسعودية وقطر والإمارات والكويت والبحرين استحوذت على المراكز المتقدمة على التوالي على مستوى الدول العربية في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية. ولفت إلى أن أربع دول عربية حافظت على وضعيتها التنافسية للفترة (2019-2022) بالفترة المقارنة (2018-2021) فيما تحسن الوضع التنافسي في تسع دول عربية هي الأردن والإمارات والجزائر والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن فيما سجل تراجع أربع دول أخرى.

وأشار إلى استمرار استحواذ الإمارات على المركز الأول في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية بفضل تحقيقها مراتب متقدمة في كل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار تلتها قطر في المركز الثاني وحلت السعودية وعمان والكويت والبحرين في المراكز الثالث والرابع والخامس والسادس على التوالي.

وتناول التقرير مؤشر القطاع النقدي والمصرفي على مستوى الدول العربية حيث حلت قطر في المركز الأول في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي مستفيدة من حصولها على مركز متقدم في مؤشرات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وفي مؤشر القروض المتعثرة.

وقال إن الكويت حلت في المركز الثاني بسبب حصولها على مركز متقدم في مؤشر تراجع القروض المتعثرة ومؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية تليها المغرب في المركز الثالث ويرجع ذلك إلى حصولها على مركز متقدم في السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن الكويت حلت في المركز الحادي عشر في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار فيما حلت الكويت في المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية بالنسبة لمؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولفت إلى استحواذ الكويت وقطر وليبيا على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهر تقرير صندوق النقد العربي أن العديد من الدول العربية قامت بتبني استراتيجيات ورؤى وطنية متعددة بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية وتحسين كفاءة السلع المنتجة وزيادة التركيز على القطاعات الإنتاجية كما تسعى الدول العربية جاهدة لتطوير قطاعات الخدمات وتسهيل بيئة الأعمال وتحسين البنية التحتية بهدف مواجهة التحديات التي تعترض قدراتها التنافسية. وتناول التقرير الجهود الوطنية للدول العربية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وبالتالي رفع مستويات المعيشة في وقت تضمنت هذه الاستراتيجيات والرؤى مجموعة الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية مثل تعزيز الاستثمارات في الصناعات المحلية وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وأفاد بأن الدول العربية ركزت كذلك على تطوير التعليم وتدريب القوى العاملة لضمان توافر المهارات اللازمة للقطاعات الإنتاجية والخدمات إضافة إلى العمل على تحسين البنية التحتية من خلال مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل تطوير الطرق والموانئ وتوفير الخدمات اللوجستية الحديثة بما يُعزز قدرة الدول على تصدير منتجاتها وتحقيق التنافسية العالمية.

وتناول التقرير في مؤشراته ما يتعلق بالقطاع الحقيقي وقطاع مالية الحكومة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي والمصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي والبنية التحتية وقطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة وقطاع الحرية الاقتصادية ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار والمؤشر العام للتنافسية.

ويهدف مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية إلى قياس القدرة التنافسية في الدول العربية في ظل الأوضاع الاقتصادية والدولية التي تمر بها وهو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من مؤشرين رئيسيين هما مؤشر قطاع الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار ويتكون كل مؤشر منهما من مجموعة من المؤشرات.

جهود التنويع الاقتصادي تؤتي ثمارها في منطقة مجلس التعاون الخليجي ولكن تحتاج لمزيد من الإصلاحات

تشير التقديرات إلى أن اقتصادات منطقة مجلس التعاون الخليجي ستنمو بنسبة 1% في عام 2023، قبل أن تعاود ارتفاعها لتسجل 3.6 و3.7% في عامَي 2024 و2025 على التوالي، وفقاً للإصدار الأخير لتقرير البنك الدولي عن آخر المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج. ويُعزى تفاقم ضعف الأداء لهذا العام بشكل أساسي إلى انخفاض أنشطة قطاع النفط الذي يُتوقع أن ينكمش بنسبة 3.9%، في أعقاب تخفيضات الإنتاج المتتالية لمنظمة أوبك+، بالإضافة إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، سيتم تعويض التراجع في أنشطة القطاع النفطي، من خلال القطاعات غير النفطية، التي من المتوقع أن تنمو بنسبة 3.9% في عام 2023، ونسبة 3.4% على المدى المتوسط بدعم من الاستهلاك الخاص المستدام والاستثمارات الاستراتيجية الثابتة والسياسة المالية التيسيرية.

«للحفاظ على هذا المسار الإيجابي، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تستمر في ممارسة إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي، وتستمر في التزامها بالإصلاحات الهيكلية، وتركز على زيادة صادراتها غير النفطية»، قالت صفاء الطيّب الكوقلي، مديرة البنك الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي. «وعلى الرغم من ذلك، من المهم الاعتراف بوجود مخاطر قد يكون لها أثر عكسي، إذ يمثل الصراع الحالي في الشرق الأوسط مخاطر كبيرة على المنطقة، وعلى آفاق دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً في حال توسعه، أو في حال دخول لاعبين إقليميين آخرين. ونتيجةً لذلك، بدأت أسواق النفط العالمية تشهد تقلبات أكبر».

ويشير العدد الأخير من تقرير البنك الدولي، عن آخر المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج، بعنوان «الإصلاحات الهيكلية وتحولات الأعراف الاجتماعية لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة» إلى أن جهود التنويع الاقتصادي في منطقة مجلس التعاون الخليجي بدأت تؤتي ثمارها، مع استمرار الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات.

ورأى خالد الحمود، خبير اقتصادي أول في البنك الدولي، أن «المنطقة قد شهدت تحسناً ملحوظاً في أداء القطاعات غير النفطية، على الرغم من تراجع إنتاج النفط خلال الجزء الأكبر من عام 2023»، مضيفاً أن «جهود التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات غير النفطية قد ساهمت إلى حدّ بعيد في استحداث فرص عمل في القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة داخل دول مجلس التعاون الخليجي».

وبحسب تقرير البنك الدولي عن آخر المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج، فقد نمت القوى العاملة في القطاع الخاص السعودي بشكل مطّرد لتبلغ 2.6

اقتصادات منطقة مجلس التعاون الخليجي ستنمو بنسبة 1% في عام 2023، قبل أن تعاود ارتفاعها لتسجل 3.6 و 3.7% في عامَي 2024 و2025 على التوالي

مليون عاملاً في أوائل عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، زادت مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة بأكثر من الضعف في غضون ست سنوات، من 17.4% في أوائل عام 2017 إلى 36% في الربع الأول من عام 2023.

وقال يوهانس كويتل، خبير اقتصادي أول في البنك الدولي: «شهدت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في القوى العاملة».

وتابع قائلاً: «إن إنجازات المملكة العربية السعودية في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في غضون سنوات قليلة مثيرة للإعجاب وتقدم دروساً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم».

ويركز القسم الخاص من التقرير على الارتفاع الملحوظ لمشاركة المرأة في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية. وقد شهدت المملكة منذ عام 2017 زيادة كبيرة في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، من جميع الفئات العمرية والمستويات التعليمية. والأهم من ذلك أن هذه الزيادة في المشاركة لم تؤد إلى البطالة، بل على العكس، فقد انخفضت معدلات البطالة مع إيجاد السيدات السعوديات فرص عمل في مختلف قطاعات الاقتصاد. وقد كان هذا التطور الإيجابي نتيجة لحملة إصلاحية فعالة بدأتها رؤية المملكة 2030 التي سهّلت بشكل كبير على المزيد من النساء الانضمام إلى القوى العاملة، بالإضافة إلى التحولات في الأعراف الاجتماعية التي تم تسهيلها بفضل التزام الحكومة وعمليات التواصل الفعالة.

يُعزى تفاقم ضعف الأداء بشكل أساسي إلى انخفاض أنشطة قطاع النفط وسيتم تعويضه من خلال القطاعات غير النفطية، بدعم من الاستهلاك الخاص المستدام والاستثمارات الاستراتيجية الثابتة والسياسة المالية التيسيرية

الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

البحرين:

تشير التقديرات إلى أن معدل النمو سيتراجع إلى 2.8% في عام 2023، في ظل ضعف أداء القطاع النفطي، بينما يظل القطاع غير النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو. ومن المتوقع أن يسجل قطاع النفط والغاز نمواً طفيفاً بنسبة 0.1% خلال فترة 2023-2024، فيما ستستمر القطاعات غير الهيدروكربونية في التوسع بنسبة 4% تقريباً، مدعومةً بالانتعاش في قطاعات السياحة والخدمات وباستمرار مشروعات البنية التحتية.

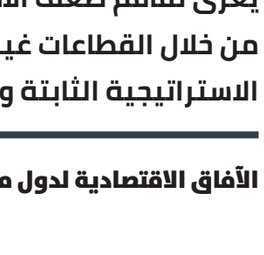

الكويت:

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي بحدّة وصولاً إلى 0.8% في عام 2023، بسبب انخفاض إنتاج النفط، وتشديد السياسة النقدية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وبعد تقليص حصص إنتاج أوبك+ وانخفاض الطلب العالمي، من المتوقع أن ينكمش نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 3.8% في عام 2023، على أن ينتعش في عام 2024، مع تخفيف القيود على حصص الإنتاج - مدعوماً بزيادة النشاط في مصفاة الزور. ويُتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.2%، مدعوماً بالاستهلاك الخاص والسياسة المالية الفضفاضة.

عُمان:

من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد العُماني في عام 2023، بسبب تخفيضات إنتاج أوبك+ وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، يُتوقَع أن يتحسن الاقتصاد على المدى المتوسط بفضل زيادة إنتاج الطاقة، والإصلاحات الهيكلية الواسعة النطاق. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الإجمالي إلى 1.4% في عام 2023، مع انخفاض إنتاج النفط، في حين أن القطاعات غير النفطية ستدعم النمو الذي سيرتفع بنسبة تزيد عن 2%، مدفوعاً بانتعاش قطاعات البناء، والاستثمارات في الطاقة المتجددة، والسياحة.

جهود التنويع الاقتصادي في منطقة مجلس التعاون الخليجي ساهمت في استحداث فرص عمل وبدأت تؤتي ثمارها، مع استمرار الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات

قطر:

من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 2.8% في عام 2023، وأن يستمر على هذا المعدل على المدى المتوسط. وعلى الرغم من ضعف قطاع البناء والسياسة النقدية المشددة، من المتوقع تسجيل نمو قوي في القطاعات غير الهيدروكربونية، يصل إلى 3.6% بفضل تزايد أعداد السياح، وتنظيم فعاليات كبيرة. وسيساهم تنظيم 14 فعالية رياضية رئيسية إضافية خلال عام 2023 في تعزيز مكانة قطر كمركز رياضي عالمي. وسيترافق ذلك مع نموّ في قطاع النفط والغاز بنسبة 1.3% في عام 2023.

المملكة العربية السعودية:

من المتوقع أن ينكمش قطاع النفط بنسبة 8.4% خلال عام 2023، بما يعكس القيود المفروضة على إنتاج النفط والمتفق عليها داخل تحالف أوبك+. وفي المقابل، تشير التوقعات إلى تخفيف القطاعات غير النفطية من حدّة الانكماش، بفضل نموّها بنسبة 4.3%، مدعومةً بسياسة مالية أكثر مرونة، واستهلاك خاص قوي، وتعزيز الاستثمارات العامة. نتيجةً لذلك، سيسجل إجمالي الناتج المحلي انكماشاً بنسبة 0.5% في عام 2023 قبل تحقيق انتعاش بنسبة 4.1% في عام 2024، ليعكس بذلك توسعاً في القطاعات النفطية وغير النفطية.

الصراع الحالي في الشرق الأوسط يشكل مخاطر كبيرة على المنطقة، وعلى آفاق دول مجلس التعاون الخليجي

للحفاظ على المسار الإيجابي، يجب على الدول الاستمرار في ممارسة إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي، والالتزام بالإصلاحات الهيكلية، والتركيز على زيادة صادراتها غير النفطية

الإمارات العربية المتحدة:

من المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في عام 2023 إلى 3.4% بسبب ضعف النشاط العالمي، وركود إنتاج النفط، وصعوبة الأوضاع المالية. وبعد التقليص الإضافي لحصص إنتاج النفط الذي فرضته منظمة أوبك+، يُتوقَّع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي 0.7% في عام 2023، على أن يتعافى بشكل كبير في عام 2024 مع تخفيف القيود المفروضة على حصص الإنتاج. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يدعم الإنتاج غير النفطي النشاط الاقتصادي في عام 2023، حيث سيسجل نمواً بنسبة 4.5% بفضل الأداء القوي في قطاعات السياحة والعقارات والبناء والنقل والتصنيع وزيادة الإنفاق الرأسمالي.

سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي

في الربع الثالث من العام 2023

قطاع الغاز يعزز نمو ترسية المشاريع بنسبة 86% والكويت تسجل أعلى معدل نمو على أساس سنوي لإجمالي العقود

زادت قيمة المشاريع التي تم ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 86% خلال الربع الثالث من العام 2023، إذ وصلت إلى 41.8 مليار دولار أمريكي مقابل 22.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022، مما يؤكد استمرار الاتجاه التصاعدي لسوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي. ويعتبر هذا المستوى هو ثالث أعلى المستويات المسجلة من حيث قيمة المشاريع المسندة على أساس ربع سنوي على مدى السنوات الخمس الماضية. ويعد النمو القوي للقيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً من أبرز المؤشرات الجوهرية التي تدل على تصميم دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي نتيجة للاتجاه العام الذي اتخذته المشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي على أساس ربع سنوي، إذ استمر هذا الاتجاه في التحرك للأعلى منذ عام 2018 .

قيمة ترسية المشاريع الخليجية (مليون دولار أمريكي) - الربع الثالث - 2023 مقابل الربع الثالث - 2022

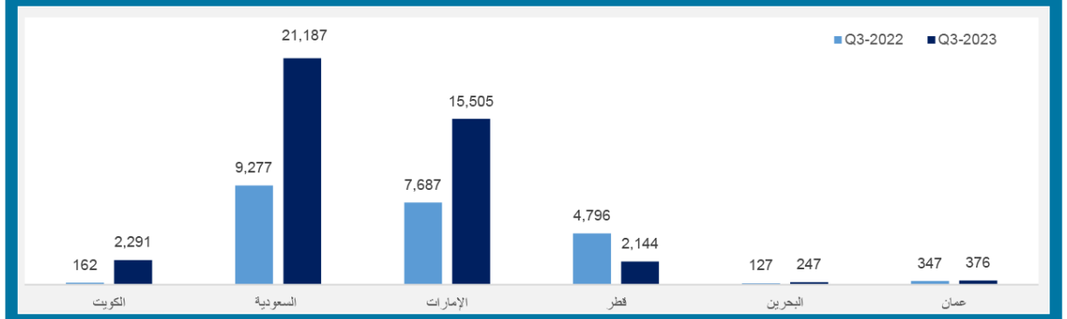

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وشهدت كافة دول مجلس التعاون الخليجي نمواً على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2023 باستثناء قطر التي سجلت الانخفاض الوحيد في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال الربع الثالث من العام 2023. وجاءت الكويت في الصدارة من حيث نسبة النمو على أساس سنوي خلال هذا الربع بعد أن قفزت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها بأكثر من 13 ضعف لتصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 162 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2022.

من جهة أخرى، ظلت البحرين أصغر سوق للمشاريع على مستوى المنطقة على الرغم من أن قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها شهدت قفزة هائلة بنسبة 94.5% خلال الربع الثالث من العام 2023 بقيمة إجمالية بلغت 247 مليون دولار أمريكي، بينما احتفظت السعودية بمركزها كأكبر سوق للمشاريع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2023. وتضاعف حجم سوق مشاريع المملكة خلال الربع الثالث من العام 2023 ليصل إلى 21.2 مليار دولار أمريكي مقابل 9.3 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2022. وبالمثل، قفز إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها في الإمارات بنسبة 101.7% ليصل إلى 15.5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع.

واستحوذت السعودية وحدها على أكثر من 50% من قيمة العقود التي تمت ترسيتها على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2023، في حين مثلت السعودية والإمارات وقطر مجتمعة على ما نسبته 93.0% من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

الكويت

وصل إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت في الربع الثالث من العام 2023 إلى 2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 162 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022، مسجلاً أعلى معدل نمو على أساس سنوي لإجمالي العقود التي تمت ترسيتها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا الربع. ووصلت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها إلى أعلى المستويات على أساس ربع سنوي منذ أكثر من أربعة أعوام خلال الربع الثالث من العام 2023، بدعم قوي من الاستثمار في البنية التحتية التي تعد أحد الركائز الأساسية في خطة رؤية الكويت 2035 بقيادة قطاعي النقل والبناء والتشييد.

القيمة الإجمالية لمشاريع الكويت المخطط لها أو قيد التنفيذ - مليار دولار أمريكي

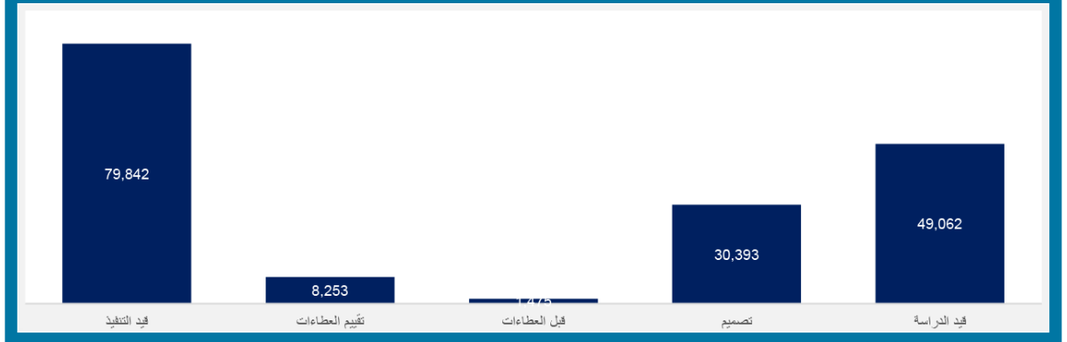

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وتستعد الكويت لعام جيد من ترسية المشاريع، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي قيمة المشاريع السنوية التي سيتم ترسيتها في البلاد إلى أعلى المستويات المسجلة منذ العام 2018. وفي هذا السياق، تجاوزت القيمة الإجمالية للصفقات التي تمت ترسيتها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 (5.8 مليار دولار أمريكي) بالفعل إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها بين عامي 2019 و2022: 2019 (3.3 مليار دولار أمريكي)، و2020 (4.3 مليار دولار أمريكي)، و2021 (5.1 مليار دولار أمريكي)، و2022 والتي وصلت بها قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها 2.4 مليار دولار أمريكي. وفي السياق العام، من حيث حجم سوق المشاريع، تقدر القيمة الإجمالية للمشاريع في الكويت بنحو 169 مليار دولار أمريكي حتى منتصف أكتوبر من العام 2023 وفقاً لمؤشر المشاريع الخليجية الصادر عن ميد. وبالمقارنة، من حيث وضع سوق المشاريع، بلغت قيمة العقود قيد التنفيذ 79.8 مليار دولار أمريكي، والعقود قيد الدراسة 54.4 مليار دولار أمريكي، والعقود قيد التصميم 54.2 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2023.

أما على الصعيد القطاعي، بلغت قيمة مشاريع قطاع النقل في الكويت 1.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2023 مقابل 50 مليون دولار أمريكي في الربع المماثل من العام السابق. ويمثل قطاع النقل نحو 83.6% من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الدولة خلال هذا الربع. وجاء قطاع البناء والتشييد في الكويت في المرتبة الثانية من حيث العقود التي تمت ترسيتها خلال الربع بقيمة 134 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت الحالي، يعد مشروع توسعة مطار الكويت بقيمة 4.3 مليار دولار أمريكي: مشروع مبنى الركاب الجديد 2 أكبر المشاريع الجاري تنفيذها في الكويت، يليه مشروع توسيع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في أم الهيمان بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي. وبالمقارنة، يعتبر مشروع المطار الجديد في شمال الكويت الذي تبلغ قيمته 12 مليار دولار أمريكي أكبر المشاريع المخطط تنفيذها ولم يتم ترسيته بعد، يليه مشروع مدينة جنوب المطلاع بقيمة 11.6 مليار دولار أمريكي.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

وفقا لميد، من المتوقع أن تتجاوز قيمة العقود التي تم طرحها أو سوف يتم ترسيتها على الأرجح هذا العام في دول مجلس التعاون الخليجي 110 مليار دولار أمريكي في

القيمة الأجمالية الحالية للمشاريع المخطط لها أو قيد التنفيذ في دول مجلس التعاون الخليجي - مليار دولار أمريكي

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

العام 2023 بصدارة سوق المشاريع السعودية والقطرية والإماراتية، والتي شهدت بالفعل نمواً ملحوظاً في ترسية المشاريع خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي. كما سجلت الكويت وعمان أيضاً نمواً قوياً في قيمة العقود التي تمت ترسيتها حتى الآن خلال العام 2023. ومن المتوقع أن تأتي قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في صدارة القطاعات التي ستشهد عمليات ترسية العقود المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تستعد لنمو كبير على المديين القريب والمتوسط. ومن حيث الإنفاق المستقبلي، وفقاً للبيانات التي جمعتها ميد، تأتي الإمارات في الصدارة بأكبر قيمة للمشاريع المخطط لها على المدى القصير في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن المتوقع أن تصل قيمة مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات المستقبلية المعروفة في الإمارات خلال الأشهر الثمانية عشرة المقبلة إلى 28.5 مليار دولار أمريكي. وبالمثل، من المتوقع أن تصل قيمة عقود النفط والغاز والبتروكيماويات المعروفة في السعودية وقطر إلى 23.5 مليار دولار أمريكي و13.2 مليار دولار أمريكي، على التوالي، خلال الفترة المماثلة.

وفي هذا السياق، بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في العقد الماضي لقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات أكثر من 280 مليار دولار أمريكي.

وهناك معنويات إيجابية على المديين القصير والطويل تجاه ترسية المشاريع المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقامت شركة جدة الاقتصادية مؤخراً بدعوة المقاولين لتقديم عطاءات لمشروع استكمال برج جدة (أطول مبنى في العالم). وسيكون الانتهاء من المشروع المتوقع إنجازه قبل العام 2030 بمثابة علامة فارقة لسوق المشاريع السعودية لأنه سيعزز من ثقة كلاً من الحكومة السعودية وشركات البناء. من جهة أخرى، تستعد الإمارات لإطلاق مشاريع جديدة ومثيرة وطموحة مع استمرار التعافي من الجائحة.

وضمن المشاريع الطموحة المخطط تنفيذها في الإمارات مشروع برج كريك هاربور الذي من المتوقع أن يبدأ خلال الربع الثاني من العام 2024. وقد تأخر إنشاء المشروع منذ العام 2019 عندما تم الانتهاء من وضع أساساته. كما تخطط هيئة الطرق والمواصلات في دبي لإصدار الوثائق الخاصة بمناقصة الخط الأزرق لمترو دبي الذي تأخر تنفيذه بالفعل. وسيربط الخط الأزرق شبكة مترو دبي بمشروع تطوير ميناء خور دبي.

رغم التباطؤ العالمي في معدلات النمو
مقارنة بالسنوات السابقة

توقعات بنمو إيرادات المدفوعات في الكويت إلى 3.6 مليار دولار بحلول عام 2027

كشف «تقرير المدفوعات العالمية 2023» الذي تصدره شركة بوسطن كونسلتينج جروب أن قطاع المدفوعات في الكويت أظهر مستوى ملحوظاً من المرونة رغم التحديات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة مثل جائحة كوفيد – 19 والتقلبات الاقتصادية، فقد نمى إجمالي إيرادات قطاع المدفوعات في الكويت بين عامي 2018 و2022 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.9%، ليصل إلى 2.2 مليار دولار بنهاية عام 2022. وسجل قطاع المدفوعات العالمي معدل نمو سنوي بواقع 8.3% ليصل إلى 1.6 تريليون دولار بحلول نهاية عام 2022. ووفقاً للتقرير الجديد، فإن علامات التباطؤ في نمو قطاع المدفوعات العالمي بدأت تلوح في الأفق.

محمد خان/ مدير مفوّض وشريك في بوسطن كونسلتينج جروب

من المتوقع أن تنمو إيرادات المدفوعات العالمية بمقدار 2.2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2027 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.2%

ويتوقع التحليل المتعمق الذي أجرته شركة بوسطن كونسلتينج جروب لقطاع المدفوعات في الكويت أن يرتفع إجمالي نمو الإيرادات في السنوات الخمس المقبلة (2023 إلى 2027) بمعدّل نمو سنوي مركب قدره 3.4% ليصل إلى 3.6 مليار دولار. ومن المتوقع أن تنمو إيرادات المدفوعات العالمية بمقدار 2.2 تريليون دولار بحلول عام 2027 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.2%. ويقدم التقرير تحليلاً متعمقاً للسوق، ويستكشف التحديات والفرص أمام المستحوذين والجهات المُصدِرة وغيرهم من الجهات الرئيسية الفاعلة في نظام المدفوعات في الكويت.

وقال محمد خان، مدير مفوّض وشريك في بوسطن كونسلتينج جروب: «تشهد الكويت فترة هامة من التحول الملحوظ بالنسبة للشركات المزودة لخدمات وحلول المتاجر والجهات المصدرة والبنوك ومزودي خدمات البنية التحتية للمدفوعات. وبينما سجل قطاع المدفوعات في الكويت معدل نمو سنوي مركب قدره 4.9% خلال السنوات الخمسة الماضية، فإن التركيز يتحول الآن نحو النمو المستدام والمستقر. وتشير التوقعات إلى إمكانية تحقيق القطاع في الكويت معدل نمو سنوي مركب بنسبة 3.4% بحلول نهاية العام 2027، مصحوباً بنمو في إيرادات المدفوعات بنسبة 18%. ويدعم التوجه المتزايد نحو اعتماد التقنيات المتقدمة في الكويت مثل أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي هذه التوقعات حيث يتم دمج هذه التقنيات بسلاسة في الإجراءات التنظيمية، ما يمهّد الطريق نحو الارتقاء بتجارب العملاء وتقديم المزيد من الحلول المخصصة، وهو ما يساهم في نهاية المطاف في تعزيز نمو الإيرادات».

مسار تحول قطاع المدفوعات في الكويت

يعود التحول الملحوظ في قطاع المدفوعات في الكويت إلى مجموعة من العوامل، منها التحول من التعاملات النقدية إلى التعاملات غير النقدية. ومن المتوقع أن تنمو تعاملات الدفع في الكويت خلال الفترة بين 2023 و2027 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.1%. ويعود هذا النمو المتوقع إلى التحول المستمر من المعاملات النقدية إلى المعاملات الرقمية والمدفوع بالابتكارات التقنية في أنظمة الدفع إلى جانب المبادرات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي الذي تشهده الكويت إلى جانب توجه المستهلكين نحو

نمى إجمالي إيرادات المدفوعات في قطاع المدفوعات في الكويت بمعدل سنوي قدره 4.9% ليصل إلى 2.2 مليار دولار بنهاية عام 2022

تبني المدفوعات الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو في معاملات الدفع.

ويشهد قطاع المدفوعات في الكويت العديد من التطورات بدءاً من التقدم التقني وصولاً إلى دخول شركات جديدة إلى السوق. ويبلغ حالياً عدد شركات التقنيات المالية التي لديها حضور فعلي في قطاع المدفوعات أكثر من 5000 شركة على مستوى العالم، وتستحوذ مجتمعة على حصة جيدة من إيرادات القطاع. وفي ظل هذا السيناريو المتطور، يجب على الشركات التي تتخذ من الكويت مقراً لها أن تضع استراتيجيات فعّالة للحفاظ على قدرتها التنافسية.

التحول الرقمي في الكويت

شهد قطاع الخدمات المصرفية في الكويت تطورات كبيرة في مسار التحول الرقمي، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الدور المحوري الداعم الذي يلعبه البنك المركزي الكويتي. وقد نجحت الهيئات التنظيمية المحلية في دفع عجلة الابتكار وتطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تعزيز المرونة التنظيمية والمبادرات الرئيسية. وقد تم تطوير بيئة تنظيمية تجريبية، ما يسمح بإجراء تجارب آمنة للخدمات والمنتجات المالية المبتكرة. ويضمن هذا النهج استقرار المنظومة المالية وتمكين تقديم حلول رائدة في السوق. ويلعب البنك المركزي الكويتي أيضاً دوراً فعالاً في تطوير مشاريع رائدة مثل منصة الدفع الإلكتروني لتعزيز كفاءة النظام المالي وتنفيذ إطار رقمي لتبسيط إجراءات فتح الحسابات. ويؤكد التركيز على أتمتة العمليات وتنفيذ أطر الخدمات المصرفية الرقمية التزام حكومة بمواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي.

مستقبل قطاع المدفوعات في الكويت

ويسلّط تقرير بوسطن كونسلتيج جروب الضوء على أربعة مجالات محورية تشكل الاتجاه الاستراتيجي لقطاع المدفوعات في الكويت.

المرونة التشغيلية:

يعد ضمان مستوى عالٍ من الأداء التشغيلي أمراً بالغ الأهمية. وبينما تظهر الاتجاهات العالمية نتائج متباينة، يجب على الشركات والجهات المنخرطة في قطاع المدفوعات في الكويت التركيز على تعزيز المرونة التشغيلية وتحسين كفاءة التكلفة باعتبارهما أولويتين استراتيجيتين. ولن يسهم هذا النهج في تعزيز النتائج التشغيلية فحسب، بل في مواءمة الاستراتيجيات التجارية والمالية لتعزيز عوائد المساهمين.

الذكاء الاصطناعي التوليدي:

توفر أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي إمكانات وقدرات على إحداث تحولات إيجابية في قطاع المدفوعات. وقد بدأت الشركات والجهات التي تبنت هذه التقنيات والأدوات في وقت مبكر في الكويت بالفعل في جني فوائدها. ومن خلال تحديد حالات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي عالية التأثير والاستفادة منها، يمكن للشركات تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى الإنتاجية وتعزيز تجارب العملاء.

إدارة المخاطر والامتثال:

يتطلب الوضع التنظيمي في الكويت من الشركات العمل على إجراء تقييمات شاملة للمخاطر والامتثال ومعالجة أي ثغرات بشكل استباقي. وسيضمن تطوير نموذج تشغيلي فعّال توفير مستوى جيد من المرونة على المدى الطويل وتعزيز معايير إدارة المخاطر.

عمليات الاندماج والاستحواذ:

تعكس ديناميكيات الاستثمار في قطاع التقنيات المالية في الكويت الاتجاهات العالمية. ومع التحول في التركيز من الصفقات واسعة النطاق إلى عمليات الاستحواذ التي تركز على المهارات، يجب على الشركات إعادة النظر في استراتيجيات الشراكات الخاصة بها. وسيمكنها هذا النهج من تحديد فرص عمليات الاندماج والاستحواذ الحالية والاستفادة منها، ما يضمن تحقيق المزيد من النمو والنجاح على المدى الطويل.

وأضاف خان: «عند تحليل اتجاهات قطاع المدفوعات في الكويت، يتجلى التركيز على الكفاءة التشغيلية وتحسين التكلفة بشكل واضح ويتزايد التأثير الذي تحدثه أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث تصبح هذه الأدوات أكثر اندماجاً في العمليات التنظيمية الأساسية. إضافةً إلى ذلك، تتطلب البيئة التنظيمية المتطورة هياكل صارمة لإدارة المخاطر وتلبية متطلبات الامتثال، في حين يؤكد اتجاه عمليات الاندماج والاستحواذ على أهمية عمليات الاستحواذ التي تركز على القدرات والخبرات. وفي هذا السيناريو، تصبح المرونة التنظيمية عنصراً حيوياً للنجاح».

استبيان جديد لـ «بيت.كوم» يكشف عن أهم العوامل المعززة لرضا الموظفين في الكويت

67% راضون عن الرواتب والمزايا

كشف استبيان «الرواتب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023» الجديد الذي أجراه مؤخراً بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، الضوء على مستويات رضا الموظفين عن رواتبهم الحالية والعوامل التي تؤثر على هذه المستويات. وأظهر أكثر من نصف المجيبين (67%) عن مستويات عالية أو متوسطة من الرضا عن رواتبهم الحالية. من ناحية أخرى، أظهر البحث أن 54% من المجيبين راضين عن المزايا التي يتلقونها من شركاتهم الحالية.

ويتمثل الهدف الأساسي من الاستبيان في التعرف على مستوى الرضا لدى الموظفين عن الزيادات التي حصلوا عليها خلال العام الماضي، بالإضافة إلى توقعاتهم لناحية زيادة الرواتب مستقبلاً. وتجدر الإشارة إلى أن 45% من المجيبين حصلوا على زيادة في الراتب تصل إلى 10% العام الماضي، وأعرب 35% عن رضاهم عن هذه الزيادات. وبالنظر إلى عام 2024، يتوقع 23% من المجيبين زيادة في الرواتب تصل إلى 10%. وتؤكد هذه النتائج أهمية المزايا والتعويضات العادلة في جذب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بهم.

وتعليقاً على الاستبيان، قالت عُلا حداد، المديرة الإدارية للموارد البشرية في بيت.كوم: «توفر نتائج استبياننا الأخير فرصة استثنائية يمكن استثمارها من قبل المؤسسات في الكويت لإعادة النظر في استراتيجيات التعويضات ومعالجة العوامل التي تؤثر على رضا الموظفين. وذلك من خلال التركيز على منح الرواتب العادلة والتنافسية، إلى جانب مجموعة شاملة من المزايا وفرص النمو، ويمكن للمؤسسات العمل على تمكين قواها العاملة، وتعزيز ولائها، وإنشاء بيئة مزدهرة تجذب أفضل الكفاءات وتحتفظ بها». وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يعتقد 32% من المجيبين أن شركاتهم تساوي بين الذكور والإناث على نحو تام وشامل.

نظرة معمقة للرواتب والمزايا في الكويت

وكشف الاستبيان أن 57% من المجيبين يحصلون على راتب أساسي فقط، في حين اعتبر التأمين الطبي الشخصي (25%)، وبدل النقل (18%)، والمكافأة (25%)، والتأمين الطبي العائلي (9%) من أهم المزايا التي يحصل عليها الموظفون. ويحصل غالبية المجيبين (77%) على دخل شهري قدره 3 آلاف دولار أمريكي أو أقل، بينما يكسب 34% أقل من 1000 دولار أمريكي.

ووفقاً لنتائج البحث، يشغل ربع المجيبين حالياً مناصب إدارية وتنفيذية متوسطة دون مسؤوليات إدارية. على صعيد آخر، يعمل 41% من المجيبين في قطاعاتهم لمدة تصل إلى ست سنوات. ومن المثير للإعجاب أن 75% من المجيبين يعملون في شركاتهم

الحالية منذ ست سنوات أو أقل، بينما يعمل 40% في شركاتهم الحالية منذ أقل من ثلاث سنوات.

وكشف الاستبيان أن 49% من المجيبين يشرفون على أعمال ما يصل إلى 10 موظفين، ما يوضح تأثيرهم ومستوى مسؤوليتهم في الشركات التي يعملون فيها. وعند سؤالهم عن مكانتهم في إطار مسارهم الوظيفي، حدد 60% من المجيبين مكانتهم في منتصف مسيرتهم المهنية أو في مركز عالٍ نسبياً. كما أشار البحث إلى أن 59% من المجيبين شغلوا وظيفة أو وظيفتين خلال السنوات الخمس الماضية، في حين شغل 36% منهم ثلاث وظائف أو أكثر.

تكلفة المعيشة والتوقعات المالية في الكويت

وأفاد 55% من المجيبين في الكويت أنهم وفروا ما يصل إلى 35% من دخلهم الشخصي، مشيرين إلى أنه على الرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة، إلا أنه لا يزال من الممكن ادخار مبالغ كبيرة. من ناحية أخرى، توقع 73% من المجيبين في الكويت ارتفاع تكاليف المعيشة عام 2024. ما يعزز أهمية الإدخار بالنسبة للأفراد للحفاظ على استقرارهم المالي.

ويعد فهم الدوافع المعززة لولاء الموظفين أمر بالغ الأهمية للمؤسسات التي تسعى إلى تشكيل بيئة عمل إيجابية. وبحسب الاستبيان، قال 23% من المجيبين أن ولاءهم لشركتهم لا يرتبط برواتبهم، وفي الإطار ذاته، صرح 57% من المجيبين أن الراتب يلعب دوراً مؤثراً في تعزيز ولائهم لشركاتهم. وبالإضافة إلى التعويضات، أظهر المشاركون أن عوامل أخرى مثل طبيعة المسؤوليات اليومية (33%)، وفرص التقدم الوظيفي (26%)، والعلاقة مع الزملاء (21%)، وفرص التدريب والتطوير (24%)، تعزز بدورها من ولاء الموظفين.

وقال ظافر شاه، مدير الأبحاث في يوجوف: «يسعدنا

عُلا حداد، المديرة الإدارية للموارد البشرية في بيت.كوم

أن نقدم نتائج استبيان «الرواتب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023» الذي أجراه مؤخراً بيت.كوم، والذي يوفر معلومات مهمة عن مستويات رضا الموظفين في المنطقة والعوامل الرئيسية التي تؤثر عليها. حيث إن التعويضات العادلة تعتبر أمر بالغ الأهمية لجذب الموظفين الموهوبين والاحتفاظ بهم، يضاف إلى ذلك مجموعة شاملة من المزايا وفرص النمو، التي بدورها تؤهل المؤسسات لتمكين القوى العاملة لديها وتعزيز ولائهم، مما يخلق بيئة عملية تجتذب المواهب وتحافظ عليها».

تم جمع بيانات استبيان بيت.كوم «الرواتب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023» عبر الانترنت خلال الفترة الممتدة ما بين 2 وحتى 18 أكتوبر 2023. بمشاركة 6 آلاف و734 مجيباً من الإمارات والسعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين ولبنان والأردن والعراق وفلسطين وسوريا ومصر والمغرب وتونس والسودان وغيرها.

في ظل تسجيل أسعار السكن الخاص...
التداولات العقارية تواصل اتجاهاً تنازلياً بالربع الثالث

«بيتك»: 716.4 مليون دينار تداولات العقار الكويتي وبتراجع سنوي 16.8%

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، إن التداولات العقارية في الكويت خلال فترة الربع الثالث من العام الحالي بلغت 716.4 مليون دينار (عقود ووكالات)، منخفضة بنسبة 6.6% عن قيمتها التي سجلت 767 مليون دينار في الربع الثاني من العام الحالي، وأيضاً أدنى بنسبة 16.8% على أساس سنوي، وفق بيانات إدارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل. وأوضح التقرير أن التداولات تواصل بذلك اتجاهاً تنازلياً منذ منتصف عام 2021، مدفوعة بانخفاض ربع سنوي لقيمة تداولات السكن الخاص، في حين لم يسهم الارتفاع في قيمة تداولات العقار الاستثماري والتجاري خلال الربع الثالث في دفع تداولات العقار لأن تحقق زيادة ربع سنوية في الربع الثالث 2023. وانخفضت قيمة التداولات في الربع الثالث مدفوعة برغبة البعض في توجيه السيولة المتاحة لديهم نحو الادخار في ظل جاذبية المدخرات وارتفاع معدلات العوائد على الودائع، فيما قد يكون توجه آخرون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في الأصول النقدية أو المتداولة كالذهب مثلاً. وبالإضافة إلى ذلك توجه البعض لضخ هذه السيولة إلى قنوات استثمارية منها الأسهم، كما أن استمرار التمويل العقاري في تراجعه في ظل ارتفاع سعر الخصم، ساهم في ضعف الطلب على القطاع العقاري خلال الربع الثالث 2023.

رسم بياني (1) قيمة التداولات العقارية

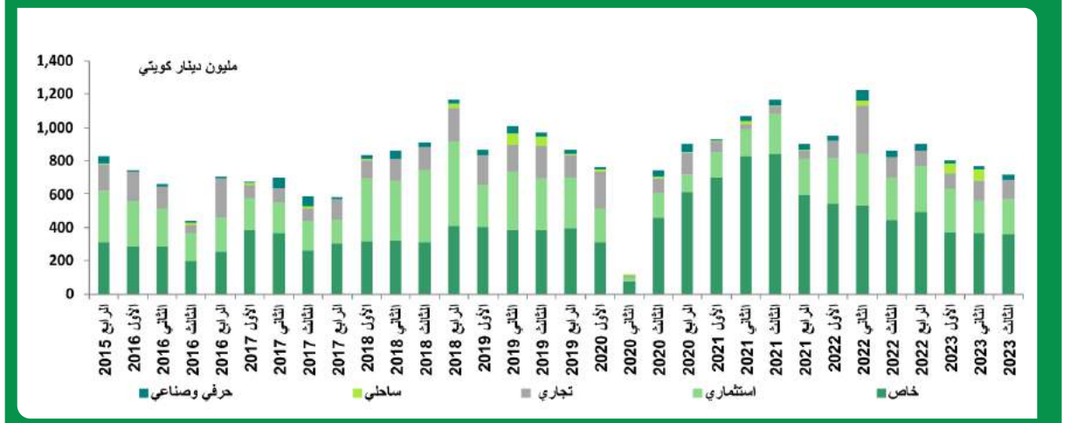

المصدر: وزارة العدل - بيت التمويل الكويتي

اتجاهات التداولات

ذكر تقرير بيت التمويل الكويتي أن تداولات السكن الخاص شكلت 49.9% من تداولات العقار بالكويت خلال الربع الثالث، ومازالت في المرتبة الأولى بين القطاعات العقارية، وارتفعت حصتها مقابل 47.4% في الربع الثاني. كما ارتفعت حصة العقار الاستثماري ومازالت في المرتبة الثانية بين القطاعات المختلفة بحصة زادت إلى 29.9% في الربع الثالث مقابل 26.1% في الربع الثاني، فيما ارتفعت حصة تداولات العقار التجاري مستحوذة على 16.3% مقابل 14.9% في الربع الثاني، بينما تحسنت تداولات العقار الحرفي والصناعي إلى 3.9% مقابل 2.2% من التداولات بالربع الثاني.

الصفقات العقارية

ولفت تقرير «بيتك» إلى أن عدد صفقات التداولات العقارية ارتفع في الربع الثالث من عام 2023 مسجلة 1074 صفقة بنسبة محدودة بلغت 1.2% عن عددها في الربع الثاني، في حين يعد منخفضا بنسبة 18.5% على أساس سنوي، وانخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 667 ألف دينار بنهاية الربع الثالث 2023، بنسبة 7.7% عن الربع الثاني 2023.

وجاء ذلك مع ارتفاع محدود في عدد تداولات السكن الخاص، في حين نشط الطلب وعدد الصفقات المسجلة على العقار التجاري، وارتفع الطلب على العقار الصناعي والحرفي بشكل محدود، بينما انخفض الطلب على العقار الاستثماري بشكل لافت إلى أدنى مستوى خلال سنوات مضت. وبلغت تداولات السكن الخاص 357.4 مليون دينار في الربع الثالث منخفضة بنسبة 2% عن الربع السابق له، وارتفع الطلب إلى 751 صفقة بنسبة محدودة قدرها 1% لنفس الفترة، فيما ارتفعت تداولات العقار الاستثماري في الربع الثالث إلى 214.4 مليون دينار بنسبة 7%، بينما تراجع الطلب عليه إلى 257 صفقة بنسبة 8%.

في حين زادت التداولات في العقار التجاري إلى

حوالي 116.5 مليون دينار بزيادة ربع سنوية قدرها 2% مع ارتفاع الطلب عليه إلى 52 صفقة أي أكثر من ضعف عددها الذي سجل 20 صفقة في الربع الثاني.

اتجاهات الأسعار

وأشار تقرير «بيتك» إلى أن أسعار السكن الخاص استقرت بنهاية الربع الثالث بزيادة طفيفة قدرها 0.1% عن الربع الثاني، معاودة تسجيل زيادة ربع سنوية بعد الربعين الأول والثاني حين سجلت فيهما تراجعا ربع سنوي، وبالتالي شهدت الأسعار أول تراجع سنوي خلال نحو خمس سنوات بنهاية الربع الثالث 2023، بعدما سجلت نسب زيادة ملحوظة في العامين الماضيين. وتواصل مستويات الأسعار في العقار الاستثماري استقرارها دون تغير ربع سنوي في ربعين متتاليين من عام 2023، وبالتالي تباطأت الزيادة السنوية في أسعار العقار الاستثماري إلى 0.9% بنهاية الربع الثالث. واستقرت الأسعار في العقار التجاري في الربع الثالث، دون تغير على أساس ربع سنوي، وسجلت زيادة سنوية محدودة نسبتها 1.3% بنهاية الربع الثالث.

وقد استقرت أسعار أغلب المناطق السكنية بنهاية الربع الثالث على أساس ربع سنوي، في حين تراجعت الأسعار في مناطق سكنية محدودة، بينما ارتفعت في بعض المناطق السكنية كان أغلبها في العاصمة، وتراجعت في مناطق محدودة من محافظة العاصمة أيضاً.

وارتفعت الأسعار في منطقة الشويخ السكنية على أساس ربع سنوي ومازالت أعلى المناطق السكنية في العاصمة، فيما استقرت الأسعار في منطقتي البدع والشعب دون تغير ربع سنوي، وهما أعلى مناطق محافظة حولي أسعاراً في فئة السكن الخاص. وفي محافظة الفروانية تباينت تحركات الأسعار بين مناطق المحافظة حيث سجلت معظم مناطقها استقراراً دون تغير ربع سنوي، فيما سجلت بعض المناطق انخفاضا محدوداً، وفي مبارك الكبير انخفض متوسط السعر بحدود 0.1% عن الربع الثاني، مدفوعا بانخفاض محدود لبعض مناطق المحافظة منها المسايل والفنيطيس وأبوفطيرة.

استقرار متوسط سعر المتر «الاستثماري»

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن متوسط السعر في العقار الاستثماري بالكويت استقر دون تغير على مستوى المحافظات مقارنة بالربع الثاني، في حين سجل زيادة سنوية محدودة نسبتها 0.9%، ليصل متوسط سعر المتر إلى 1592 دينار بالأراضي الاستثمارية. وأضاف التقرير أن الأسعار استقرت في العقارات الاستثمارية في معظم مناطق المحافظات، ولم تشهد مناطق دسمان والمقوع وبنيد القار والرقعي وصباح السالم تغيرا مقارنة بالربع الثاني. كذلك استقرت الأسعار في محافظة الجهراء على أساس ربع سنوي، في حين ارتفعت الأسعار في منطقتي المقوع وبنيد القار بحدود 3% على أساس سنوي وفي الرقعي بنسبة 2%، كما ارتفعت الأسعار في منطقة صباح السالم ومنطقة الجهراء الاستثمارية بحدود 3% على أساس سنوي.

4251 ديناراً متوسط سعر المتر التجاري

ذكر تقرير «بيتك» أن متوسط سعر المتر التجاري استقر على مستوى المحافظات بنهاية الربع الثالث على أساس ربع سنوي، عند 4251 دينار للمتر المربع دون تغير ربع سنوي، في حين سجل متوسط السعر زيادة سنوية بحدود 1.3% وهي أدنى من مستويات الزيادة التي سادت العام الماضي حين وصلت 7% في منتصف عام 2022، وتراجع متوسط السعر في العقار الصناعي بحدود 0.6% على أساس ربع سنوي، في حين سجل زيادة تباطأت نسبتها إلى 2.6% بنهاية

رسم بياني رقم (2) إجمالي التداولات العقاري

الربع الثالث 2023، مقابل ارتفاع سنوي نسبته 13% في نهاية الربع الثالث من عام 2022، وقد انخفض متوسط السعر في الأماكن الحرفية بحدود 0.5% على أساس ربع سنوي فيما سجل انخفاضا سنوياً محدوداً بنسبة 0.3% بنهاية الربع الثالث.

335 ديناراً المتوسط العام لإيجار الشقق الاستثمارية

قال التقرير أن القيمة الإيجارية للشقق في العقارات الاستثمارية سجلت استقرارا بالمتوسط العام مسجلاً 335 ديناراً دون تغير ربع سنوي في حين سجل زيادة 1.9% على أساس سنوي. وبلغ متوسط القيمة الإيجارية في العاصمة 363 دينار بزيادة 3.4% على أساس سنوي. وفي حولي تصل القيمة إلى 356 دينار أي أعلى بنسبة 2.3% على أساس سنوي، وتصل في الفروانية إلى 329 ديناراً بزيادة سنوية 1%، وفي محافظة مبارك الكبير تسجل 350 ديناراً بزيادة سنوية 1.4% فيما تصل في الأحمدي إلى 294 دينارا مرتفعة 1% على أساس سنوي وفي محافظة الجهراء ارتفع المتوسط إلى 323 دينار بنهاية الربع الثالث 2023 بنسبة سنوية طفيفة قدرها 0.8%.

رسم بياني رقم (3) حصة القطاعات العقارية

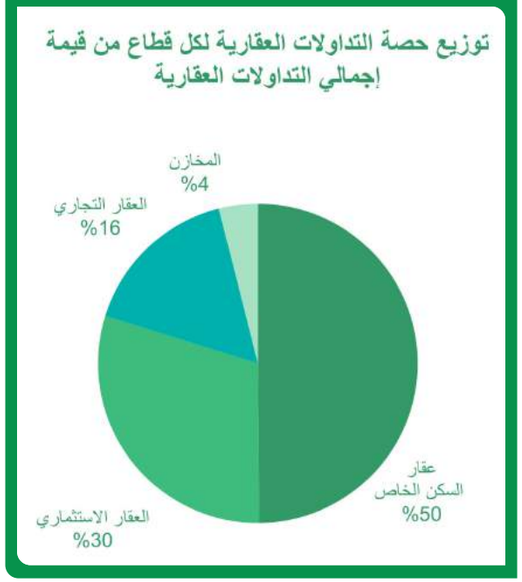

853 ديناراً متوسط إيجار السكن الخاص في العاصمة

قال تقرير «بيتك» إن متوسط القيمة الإيجارية للسكن الخاص في العاصمة يصل إلى 853 دينارا بنهاية الربع الثالث منخفضا 0.9% على أساس سنوي، فيما يبلغ في محافظة حولي 774 ديناراً دون تغير ربع سنوي في حين يعد منخفضا بنسبة طفيفة بلغت 0.6% على أساس سنوي. ويسجل المتوسط في محافظة الفروانية 590 ديناراً دون تغير ربع سنوي إلا أنه سجل زيادة سنوية بحدود 1.1%، فيما لم يشهد في الأحمدي تغيرا ربع سنوي أو سنوي مسجلاً 558 ديناراً، وفي محافظة مبارك الكبير سجل المتوسط 657 ديناراً دون تغير ربع سنوي في حين سجل زيادة طفيفة نسبتها 0.3%، بينما سجل متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الجهراء 502 دينار بنهاية الربع الثالث دون تغير ربع سنوي فيما يعد منخفضاً بنسبة 0.2% على أساس سنوي.

60.3% مساهمة قطاع البنوك الكويتية في القيمة الرأسمالية للبورصة وهو الأكبر مساهمة

قال تقرير شركة الشال للاستشارات أن قطاع البنوك الكويتية يعتبر الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة ونصيبه منها 60.3% كما في نهاية ديسمبر 2023، والأعلى مساهمة في أرباحها في نهاية الشهور التسعة الأولى من عام 2023 –59.3%–، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر، والأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 45.9% من إجمالي سيولتها خلال 2023، وضمنه حظي بنك واحد – بيتك – على 49.3% من سيولة القطاع خلال الفترة المذكورة. وما بين نهاية عام 2022 ونهاية عام 2023، انخفض مؤشر قطاع البنوك بنحو -8.2%، وانخفضت قليلاً مساهمة الأجانب النسبية فيه.

وتشير المعلومات المتوفرة حتى 27 ديسمبر 2023، إلى أن استثمارات الأجانب في القطاع انخفضت قيمتها المطلقة إلى نحو 3.551 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.909 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022، وتعادل نحو 14.46% من القيمة الرأسمالية – السوقية – للقطاع، وقد كانت نحو 14.47% في نهاية عام 2022.

وانحصر تركيز ملكياتهم في خمس بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» وبحدود 1.723 مليار دينار كويتي، وبحدود 1.381 مليار دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، ونحو 150.9 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج» ونحو 145.8 مليون دينار كويتي في «بنك بوبيان»، ونحو 103 مليون دينار كويتي في «بنك برقان».

ذلك يعني أن نحو 98.7% من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 1.3% من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

ويتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، «بنك الكويت الوطني» أيضاً، وبنسبة 24.49% من قيمته الرأسمالية، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى.

ويأتي ثانياً «بنك برقان» بنسبة الملكية البالغة 17.66%، بينما يأتي خامساً في قيمة الملكية المطلقة.

ويحتل «بنك الخليج» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 14.88%، ويأتي كذلك ثالثاً في قيمة تلك الملكية المطلقة، ومن ثم يأتي «بيت التمويل الكويتي» رابعاً بنسبة ملكية بنحو 12.92%، بينما يأتي ثانياً في قيمة الملكية المطلقة.

وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة

جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية وقيمتها السوقية في نهاية 28 ديسمبر 2022 مقارنة مع 27 ديسمبر 2023:

	28 ديسمبر 2022		27 ديسمبر 2023		التغير في نسبة الملكية
	نسبة الملكية	القيمة السوقية (د.ك)	نسبة الملكية	القيمة السوقية (د.ك)	
البنك الأهلي الكويتي	%1.25	7,341,350	%2.02	10,887,516	%61.60
بنك الكويت الدولي	%4.53	10,566,591	%5.56	13,700,454	%22.74
بنك وربة	%5.08	24,180,800	%5.51	21,112,116	%8.46
بيت التمويل الكويتي	%12.30	1,358,719,249	%12.92	1,381,079,079	%5.04
بنك بوبيان	%5.91	178,753,513	%6.13	145,759,266	%3.72
البنك التجاري الكويتي	%0.06	603,593	%0.06	621,522	%0.00
بنك برقان	%17.68	127,882,755	%17.66	103,032,383	%0.11-
بنك الكويت الوطني	%24.72	2,021,891,438	%24.49	1,722,592,746	%0.93-
بنك الخليج	%17.24	176,015,304	%14.88	150,883,283	%13.69-
البنك الأهلي المتحد (الكويت)	%0.37	2,628,657	%0.19	1,235,779	%48.65-
قطاع البنوك	%14.47	3,908,583,251	%14.46	3,550,904,145	

كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 61.60%، أو من نحو 1.25% في نهاية عام 2022 إلى نحو 2.02%. وأكبر انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب «البنك الأهلي المتحد (الكويت)» حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو -48.65%، أي من نحو 0.37% من قيمته إلى نحو 0.19% من قيمته.

وقد برر الشال نشر الفقرة بأنه رغم التذبذب الحاد في أداء بورصات العالم شاملاً البورصة المحلية وخسارة مؤشر قطاع البنوك نحو -8.2% كما ذكرنا، لازالت سلوكيات الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي المحلي سلوكيات إيجابية، نذكر ذلك من دون الإيحاء بترجيح استمرار تلك السلوكيات.

تراجع مؤشرات البورصة في عام 2023
6.5% تراجع في المؤشر العام و29.5% انخفاض في السيولة

قال تقرير شركة الشال للاستشارات أن المؤشر العام لبورصة الكويت سجل أداءً سلبياً مع نهاية عام 2023 مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2022، إذ بلغ مستوى 6,817.29 نقطة أي بانخفاض بنحو 474.83 نقطة أو بنسبة -6.5%.

أنهت بورصة الكويت عام 2023 على انخفاض في مستوى سيولتها إضافة إلى انخفاض لمؤشر السوق العام. وبلغ إجمالي سيولة البورصة نحو 10.386 مليار دينار كويتي وهي قيمة أدنى بنحو -29.5% عن ذلك الإجمالي لعام 2022 البالغ نحو 14.725 مليار دينار كويتي، وانخفض معدل دوران أسهمها من 33.6% لعام 2022 إلى نحو 25.4%. انعكس ذلك على انخفاض المعدل اليومي لقيمة التداول بنحو -28.9%، حيث بلغ نحو 42.9 مليون دينار كويتي مقابل نحو 60.3 مليون دينار كويتي لمعدل عام 2022. وحظي السوق الأول (31 شركة) بنحو 79.1% من إجمالي سيولة البورصة، وحظي السوق الرئيسي (118 شركة) بنحو 20.9%، بينما كان توزيع السيولة لعام 2022 نحو 73.2% للسوق الأول (26 شركة) ونحو 26.8% للسوق الرئيسي (129 شركة)، أي أن توزيع السيولة بين السوقين كان أكثر عدالة وأفضل في عام 2022.

وسجل المؤشر العام لبورصة الكويت أداءً سلبياً مع نهاية عام 2023 مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2022، إذ بلغ مستوى 6,817.29 نقطة أي بانخفاض بنحو 474.83 نقطة أو بنسبة -6.5% مقارنة مع مستوى 7,292.12 نقطة.

وكانت أعلى قراءة للمؤشر خلال عام 2023 قد تحققت بتاريخ 6 فبراير عندما بلغ 7,402.32 نقطة، وأدنى قراءة له سجلت في تاريخ 29 أكتوبر عندما بلغ 6,362.44 نقطة.

وبلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في نهاية العام نحو 40.910 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها مع نهاية عام 2022 نلاحظ أنها حققت انخفاضاً بلغ نحو 2.941 مليار دينار كويتي أو نحو 6.7%. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها 57 شركة، في حين سجلت 89 شركة انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة 3 شركات.

وجاء أكبر ارتفاع مطلق في القيمة من نصيب قطاع التأمين بنحو 296.8 مليون دينار كويتي، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بارتفاع بنحو 105.7 مليون دينار كويتي، بينما حققت قيمة قطاع الصناعة انخفاضاً بنحو 703.4 مليون دينار كويتي.

وعلى مستوى الشركات المدرجة، حققت شركة

«مجموعة الخليج للتأمين» أعلى ارتفاع في القيمة الرأسمالية بنحو 246.2 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» بارتفاع بنحو 128.7 مليون دينار كويتي مقارنة بقيمتيهما في نهاية عام 2022. ولازال قطاع البنوك هو القطاع المهيمن بمساهمته في قيمة شركات البورصة بنحو 60.3%، وسيولته البالغة نحو 45.9% من جملة سيولة البورصة. وحصد قطاع الخدمات المالية نحو 9.4% من القيمة الرأسمالية للبورصة وعلى نحو 21.1% من سيولتها، أي أن مساهمته في السيولة 2.2 ضعف مساهمته في القيمة الرأسمالية، ما يعني ارتفاعاً كبيراً في مستوى سيولته. بينما كان قطاع الاتصالات ثالث أكبر المساهمين بنحو 8.3% من قيمة شركات البورصة، وحاز على نحو 6.1% من سيولتها.

رسم بياني (1) توزيع القيمة الرأسمالية
توزيع القيمة السوقية للقطاعات في نهاية ديسمبر 2023

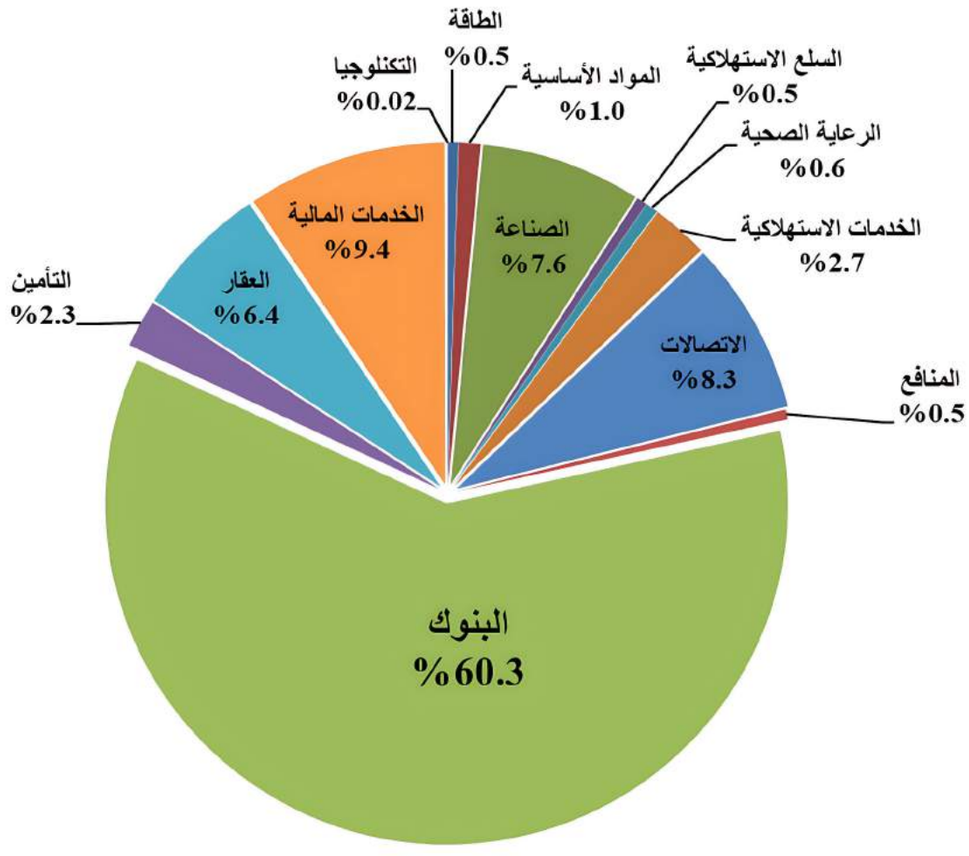

	2023	2022
أرباح الشركات المدرجة (دينار كويتي)	2,765,633,341*	2,334,378,295
العائد على الأصول ROA	%1.7	%1.3
العائد على حقوق الملكية ROE	%9.6	%7.8
**مضاعف السعر إلى ربحية السهم P/E	13.9	17.3
مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية P/BV	1.4	1.5

*أرباح 9 أشهر متوفرة محسوبة على أساس سنوي.
**بعد استبعاد الشركات التي حققت خسائر.

ولو قبلنا بربحية الشهور التسعة الأولى من عام 2023 مؤشراً على ربحية العام بكامله لـ 143 شركة مشتركة ما بين الفترتين، نلاحظ ارتفاعاً في مستوى الربحية بحدود 30.8% ببلوغها نحو 2.065 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.579 مليار دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022، أي أن مسار الربحية الصاعد مخالف لمسار الأسعار.

وبلغ عدد الشركات الرابحة نحو 106 شركات من أصل 143 شركة أعلنت بياناتها المالية، حيث حققت الشركات الرابحة نحو 2.156 مليار دينار كويتي، خصم منها نحو 90.1 مليون دينار كويتي مثلت نصيب خسائر 37 شركة.

وساهم قطاع البنوك بنحو 59.3% من أرباح البورصة المطلقة، تلاه قطاع الاتصالات بنحو 13.4% من الأرباح، وشارك 11 قطاعاً من أصل 13 قطاعاً ناشطاً بالباقي، أو 27.3% من تلك الأرباح المطلقة. وعلى مستوى الشركات، كان أكبر المساهمين في أرباح البورصة «بيت التمويل الكويتي» الذي حقق أرباحاً مطلقة بنحو 461.5 مليون دينار كويتي، يليه «بنك الكويت الوطني» بنحو 431.1 مليون دينار كويتي. بينما حققت شركة «المزايا القابضة» خسائر هي الأعلى بنحو 23.1 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «آسيا كابيتال للاستثمار» بخسائر بنحو 17.1 مليون دينار كويتي.

وعند تحليل مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة طبقاً لآخر البيانات المتوفرة والمحسوبة على أساس سنوي ومقارنتها مع نهاية عام 2022 وفقاً للجدول المرفق، نلاحظ أن مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية للسوق (P/E) بلغ نحو 13.9 ضعف مقارنة بنحو 17.3 ضعف، أي تحسن.

وبلغ مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 ضعف مقارنة بنحو 1.5 ضعف. وارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) إلى نحو 9.6% مقارنة بنحو 7.8%، وارتفع كذلك معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) إلى نحو 1.7% مقارنة بنحو 1.3% في نهاية عام 2022.

رسم بياني (2) مؤشر مضاعف السعر إلى ربحية السهم
في نهاية ديسمبر 2023

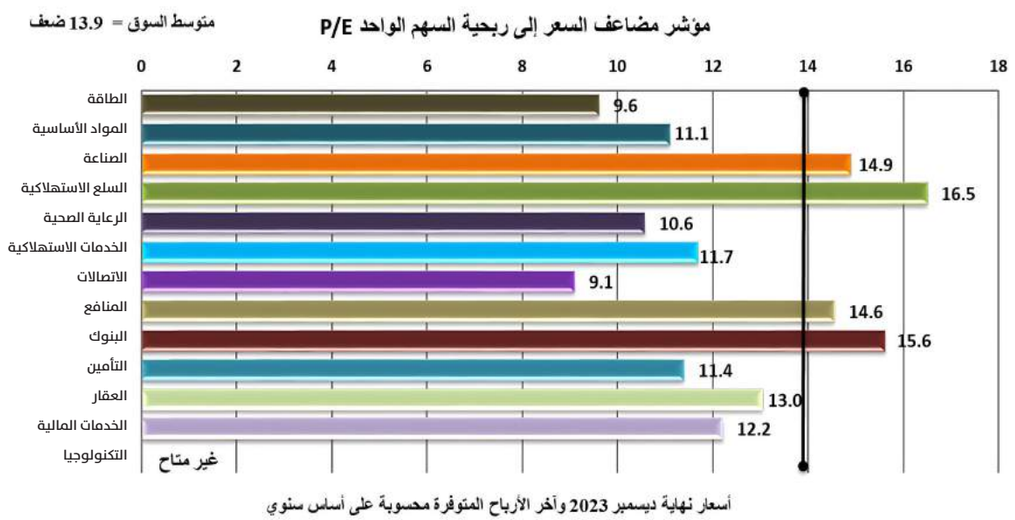

وسبق للشال أن ذكر في تقرير العام الفائت حول الأداء المحتمل للبورصة في عام 2023 بأنه لن يكون أداء جيداً، وذلك ما حدث، وسار المؤشر العام مساراً معاكساً لمسار مستويات الربحية الصاعد للشركات المدرجة ما أدى إلى انخفاض أو تحسن مكرر الربحية (P/E)، ذلك يعني أن التأثير السلبي جاء لمبررات جيوسياسية في الغالب.

وربما كان من الممكن أن تحقق بورصة الكويت أداء أفضل في الربع الأخير من العام لولا الحرب على غزة التي هبطت بالمؤشر العام إلى أدنى مستوياته بتاريخ 29 أكتوبر الفائت وإن استعادت نحو 454.85 نقطة في آخر شهرين من العام.

ولم تكن بورصة الكويت الوحيدة التي حققت أداء سالب خلال العام وإن كانت الأعلى خسائر، فقد شاركتها الأداء السالب 3 أسواق أخرى في إقليم الخليج لقطر ومسقط وأبو ظبي.

ونعتقد أن أداء البورصة لعام 2024 قد يكون أفضل، فالاتجاه إلى خفض أسعار الفائدة على المستوى العالمي، واحتمال تحقق تسويات للأحداث الجيوسياسية، وتشكيل إدارة عامة جديدة على المستوى المحلي، إضافة إلى هبوط أسعار الأسهم الكويتية رغم تحسن مستويات الربحية، كلها داعمة لذلك الأداء مالم يحدث ما هو غير متوقع، وتظل توقعات قابلة للخطأ.

ما الذي ينتظر سوق العملات المشفرة في 2024؟

كتبت سكاي نيوز: كان العام 2023 عاماً مربكاً إلى حد ما بالنسبة لسوق العملات المشفرة، إذ واجه تحديات عديدة تنوعت بين تشديد القيود التنظيمية من جانب الهيئات الرقابية، وخروج بعض المنصات من الأسواق الكبرى من ناحية.

ومن ناحية أخرى شكل الزخم المثار حول الصناديق الخاصة بالعملات المشفرة دفعة للسوق، لتحقق ارتفاعات نسبية. كما عززت بعض الاضطرابات السياسية والعوامل الجيوسياسية حول العالم ارتفاع سعر البتكوين بشكل خاص، والتي سجلت ارتفاعات قياسية تجاوزت الـ100 بالمئة (لكنها لم تصل لمستويات الذروة بعد)، وهو ما أرجعه محللون إلى تأثيرات تقنية واقتصادية، علاوة على أثر التوترات الجيوسياسية الأخيرة، ليتخطى سعرها الأربعين ألف دولار.

وكانت بتكوين قد وصل سعرها إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند نحو 69 ألف دولار في نوفمبر 2021، ومنذ ذلك الحين خسرت العملة نحو 60 بالمئة من قيمتها.

وبشأن ما ينتظره سوق العملات المشفرة في العالم الجديد 2024، وسط سيطرة حالة من الضبابية حول مستقبل سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، وأيضا تزايد عدم اليقين في السوق، فضلًا عن الحديث حول تكثيف عملية التنظيم، تحدث متخصصون في تصريحات متفرقة لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»، عن العوامل التي تُحدد اتجاهات السوق المستقبلية، والتأثير المرتقب لتكثيف عملية التنظيم على تطور السوق.

الأوضاع العالمية

قال محلل أول لأسواق المال في مجموعة إكويتي، أحمد عزام، في تصريحات خاصة لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»، إن العملات الرقمية استفادت كثيرًا من الأوضاع التي شهدها الاقتصاد العالمي في العام 2023 وبشكل خاص النصف الثاني من العام، وهو ما يجعل هناك إمكانية لتسجيل المزيد من الارتفاعات في 2024، مرجعاً هذا إلى الأسباب التالية:

- الإقبال الكبير على المخاطرة وارتفاع الطلب على أدوات المخاطرة مثل العملات الرقمية، وذلك بسبب الأنباء بشأن تخفيض أسعار فوائد الاقتصادات الكبرى في بداية 2024.
- تداول أنباء بشأن قبول هيئة الإشراف على الأوراق المالية (سيك) التابعة للبورصة الأميركية لفكرة الصناديق والمؤشرات المتداولة للبيتكوين.
- التوقعات بموافقة هيئة الأوراق المالية والبورصات في 2024 على مجموعة من صناديق المؤشرات، وهو ما دفع عديداً من شركات وصناديق استثمار كبرى مثل الشركة الأميركية «بلاك روك» إلى تقديم طلبات أكبر على العملات الرقمية وفي مقدمتها البتكوين، وهو ما ينذر بارتفاع الأسعار بعد أن وصل سعر البتكوين إلى قرابة الـ 45 ألف دولار.
- مع الاعتماد بشكل رسمي على صناديق الاستثمار المتداول، من المتوقع أن تتأثر سوق العملات الرقمية بشكل أكبر، فهناك ما يقارب ثمانية صناديق قدمت لإنشاء صندوق متداول في البورصة.
- خفض أسعار الفائدة، فكلما انخفضت الفائدة يرتفع الاتجاه نحو أدوات المخاطرة والتي يأتي على رأسها العملات الرقمية، فحالياً ما يقارب القيمة السوقية للعملات الرقمية 1.8 تريليون دولار، وقد نشهد في 2024 ارتفاعاً أكبر قد يصل لأكثر من 2 تريليون دولار كقيمة سوقية.
- تنصيف مكافأة التعدين سيؤدي لتقليل المعروض للبتكوين إلى النصف، وهو ما سيؤدي إلى دافع سعري إيجابي بالنسبة لتداولات البتكوين في 2024.
- ارتفاع البتكوين ووصوله لما يقرب من 45 ألف دولار، ووجود العملات البديلة عند مستويات متدنية، قد يمثل فرصة إيجابية للعملات الرقمية ذات السعر المنخفض لتسجيل ارتفاعات في الفترة القادمة، فالمتعارف أن البتكوين يعد قائد القطيع بالنسبة للعملات الرقمية، وتسجيله ارتفاعات قد يدفع العملات البديلة لتسجيل ارتفاعات الفترة القادمة.

عوامل مؤثرة على أداء العملات المشفرة

المدير التنفيذي في شركة VI Markets أحمد معطي،

حدد في حديثه مع موقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»، عدداً من العوامل الرئيسية التي أثرت على أداء العملات المشفرة خلال العام 2023، وتسببت في تراجعها، والتي من أهمها:

- حدوث العديد من عمليات النصب عن طريق العملات المشفرة، وهو ما أدى إلى تشويه سمعتها.
- وقوع أكثر من عملية اختراق على منصات العملات المشفرة.
- إعلان بعض المنصات عن إفلاسها، والتي كان أشهرها أكبر المنصات وهي FTX التي تم إعلان إفلاسها.
- خروج منصات للعملات المشفرة وتوقفها في بعض الدول الكبرى بسبب تشديدات القيود واتجاهها إلى أسواق أخرى أقل قوة.
- بدء تشديد القواعد والقوانين بشكل أكبر في بعض الدول لعل أبرزها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما كان على عكس العام 2022.

ويشير إلى أنه كان هناك تفاؤلاً شديداً بين المتعاملين في سوق الكريبتو بعد أن قامت بعض الدول بتقنين الوضع وأقرت البتكوين رسمياً، وكان هناك توقعاً بأن تحذو دول أخرى حذوها، لكن ما حدث في 2023 كان العكس بزيادة القواعد والقوانين ولم تحدث الطفرات المتوقعة، فكان من المتوقع أن ترتفع قيمة البتكوين إلى مائة ألف دولار خلال العام، لكن حينما ارتفع وصل إلى 43 ألف دولار فقط.

وكانت السلفادور أول دولة في العالم تقنن التعامل بالعملات الرقمية في عام 2021. وفي 2022 لحقت بها جمهورية إفريقيا الوسطى التي تعد أول دولة في القارة السمراء تُقدم على اعتماد البتكوين عملة رسمية.

ووفق معطي، كان من المتعارف أن الأزمات لها تأثير كبير على العملات المشفرة بارتفاع قيمتها واتجاه الأفراد لها، وهو ما يطلق عليه «الذهب الرقمي» على غرار المعدن الأصفر «الذهب» الذي يتم الاتجاه له كملاذ آمن في وقت الأزمات، وبالفعل ارتفعت قيمة البتكوين، لكنها لم تصل إلى أعلى قيمة كانت قد وصلت لها من قبل.

وقال معطي إن التوترات الجيوسياسية والأزمات التي يشهدها العالم وتفرض نفسها على الاقتصاد العالمي، جعلت من العملات المشفرة ملاذاً آمناً بالنسبة للبعض هرباً من تلك الأحداث، متوقعاً حال استمرارها أن تشهد العملات المشفرة ارتفاعاً أكبر.

وبشأن الاتجاهات المستقبلية للعملات المشفرة في 2024، أوضح معطي، أن هذا العام سيكون مليئاً بالتحديات في هذا المجال، ولكنه سيستمر بالارتفاع لكن لن يكن بنفس قوة الطفرات التي كان عليها عام 2020.

ماذا عن العام 2024؟

وأضاف أن ارتفاع أو انخفاض العملات المشفرة خلال العام الجديد، يرتبط بعاملين رئيسيين وهما:

• السياسة النقدية:

فإذا قام الفيدرالي الأمريكي بخفض الفائدة سيكون ذلك له تأثير إيجابي على العملات المشفرة في حالة ارتفاع الأسهم، فإذا خفضت الفائدة ستخرج الأموال من البنوك لتتجه لجهات أخرى منها العملات المشفرة، أما في حالة استمرار تشديد السياسة النقدية قد تتراجع العملات المشفرة.

• القواعد والقوانين:

في حالة إصدار المزيد من القيود والقوانين التشديدية ستتراجع العملات المشفرة، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية، بينما على العكس إذا كان هناك تسهيلات سترتفع العملات، فالقواعد ستكون لاعباً أساسياً خلال 2024 سواء بتشديد أو تيسير القوانين.

75% من البنوك الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفذت استراتيجيات حوكمة بيئية واجتماعية ومؤسسية

كشف أول تقارير EY للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي حمل عنوان: «سد الفجوات: الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مجال العمل المناخي»، أن نحو 75% من البنوك التي تم دراستها في المنطقة قامت بتطوير استراتيجيات حوكمة بيئية واجتماعية ومؤسسية، مما يعكس الاعتراف المتزايد بأهمية معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في القطاع المصرفي في المنطقة، والتزام البنوك بالاستدامة والممارسات المالية المسؤولة. ويتتبع هذا التقرير، الذي تم إصداره على أعتاب انطلاق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 30 نوفمبر، التقدم الجماعي الذي أحرزه أكبر 20 بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في كلٍّ من البحرين والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت والمغرب وقطر والإمارات العربية المتحدة.

وتهدف هذه الدراسة إلى توفير تحليل متعمق يمكن أن يساعد البنوك على مقارنة جهودها مع جهود أقرانها في الصناعة. وتم تصميم الدراسة بما يوفر لصناع السياسات والجهات التنظيمية في جميع أنحاء المنطقة معلومات كافية حول التغييرات الواجب تنفيذها لمساعدة البنوك على لعب دور داعم وفعال في تحقيق التزامات العديد من دول المنطقة في الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري.

وتشير نتائج التقرير إلى أن أكثر من 80% من البنوك التي شملتها الدراسة لم تصدر بيان بالتزامها تجاه المناخ، في حين ذكر 60% فقط منها أنها تجري حالياً تقييمات للأهمية النسبية للتوجهات البيئية. كما أظهر التقرير أيضاً أن أقل من 20% من البنوك قد طورت سياسات خاصة بمخاطر المناخ، وأن خُمسها فقط وضع أطر عمل قوية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسي مدعومة بمؤشرات أداء رئيسية. كما أشار التقرير إلى أن معظم البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تدمج اعتبارات استدامة، وخاصة تغير المناخ، في استراتيجياتها الشاملة.

وفي تعليقه على التقرير، قال تشارلي ألكسندر، رئيس قطاع الخدمات المالية في EY الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «يُعد إعطاء الأولوية لتخفيف مخاطر المناخ أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك، ومن هنا يجب تسريع دمج أطر وسياسات المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك. كما أنه من الضرورة بمكان سد الفجوة في تنفيذ استراتيجيات الحوكمة البيئية

على الرغم من أن 55% من البنوك التي تمت دراستها أنشأت لجان رسمية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إلا أن 20% فقط من البنوك الكبرى اعتمدت مؤشرات أداء رئيسية للحوكمة

والاجتماعية والمؤسسية على مستوى مجالس الإدارة. وهناك فرصة للبنوك في المنطقة لإحراز تقدم كبير على هذا الصعيد من خلال تبني ممارسات شفافة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع تحديد واعتماد مسؤوليات ومعايير مساءلة وأدوات قياس قوية. وفي حين أن هناك مجالاً لتحسين هذا التوجه ليكون متوافقاً مع أفضل الممارسات العالمية، يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستفادة من الدعم الاستباقي الذي توفره الهيئات التنظيمية لتعزيز وتطوير استراتيجياتها الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية».

تنامي عروض التمويل المستدام

هذا ويظهر التقرير أن البنوك التي تحرز بالفعل تقدماً في مواءمة المخاطر المناخية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجياتها التجارية، تتقدم أيضاً في مجال تطوير منتجات وخدمات تمويل مستدام. ومن بين البنوك التي شملتها الدراسة، ذكر 45% منها أنها قامت بتطوير أطر عمل للتمويل المستدام، ترتبط عادة باعتبارات بيئية واجتماعية. وجدير بالذكر أن العديد من هذه الأطر مدعومة بمعايير دولية مثل مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لسوق رأس المال، ومبادئ السندات الاجتماعية، ومبادئ السندات المرتبطة بالاستدامة.

تشارلي ألكسندر، رئيس قطاع الخدمات المالية في EY الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ويُظهر استطلاع الرأي أن بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بأفضلية مقارنة مع البنوك العالمية في مجال توفير منتجات تمويل مستدامة لعملائها من الشركات والمؤسسات. وتقوم 70% من بنوك المنطقة بعمليات إقراض لمشاريع الطاقة المتجددة، و65% منها تصدر سندات خضراء أو سندات اجتماعية أو سندات مستدامة. وعلاوة على ذلك، يقدم 40% من بنوك المنطقة قروضاً مرتبطة بالاستدامة، وتشارك 15% منها في تمويل اتفاقيات إعادة شراء صديقة للبيئة.

وفي المقابل، لحظ التقرير تركيزاً أقل على المنتجات المصرفية المستدامة للأفراد. وأكثر هذه المنتجات شعبية هو قروض السيارات الخضراء أو الهجينة، والتي تقدمها 35% من بنوك المنطقة. وعلاوة على ذلك، تقدم 25% من البنوك قروضاً للطاقة الشمسية و10% منها تقدم قروض الرهن العقاري الأخضر.

من جانبها، قالت جيسيكا روبنسون، رئيس قسم التمويل المستدام في EY منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «يمثل توسيع العديد من البنوك في المنطقة لعروضها من منتجات التمويل المستدام مصدراً للإلهام والتفاؤل، لا سيما في الأسواق الرئيسية التي يزدهر فيها ابتكار المنتجات. ومع ذلك، ونظراً لتزايد تعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتأثيرات تغير المناخ، فمن الضروري أن تسارع البنوك إلى تضمين تقييمات مخاطر المناخ في أطرها الشاملة لإدارة المخاطر. ويؤكد تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أن هناك مجالاً لتحسين جهود المؤسسات المالية الكبرى لاستيعاب تقييمات مخاطر المناخ وإدارتها ودمجها بسلاسة في هياكل ووظائف الإدارة والاستراتيجيات التجارية لديها».

العوامل الضرورية لدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل فعّال

هذا وكانت EY قد استفادت من الدراسة التي أعدتها وقامت بتحديد سبع مجالات تركيز يمكنها مساعدة البنوك وتوجيه الهيئات التنظيمية في عملية تطوير ودمج سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

حوكمة واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

ينبغي على البنوك التركيز على التفكير والتوجيه الاستراتيجيين لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال دمج هذه المعايير في الاستراتيجيات التجارية وخطط العمل. ويجب عليها دعم تلك العملية من خلال حوكمة وإشراف قويين يغطيان المخاطر والفرص المتعلقة بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بالإضافة إلى إحراز تقدم في مجال تنفيذ هذه المعايير. ولإنشاء هيكل أو إطار عمل حوكمة فعّال، يجب أن تكون هناك أدوار ومسؤوليات واضحة ومساءلة قوية عبر خطوط العمل، يدعمها فريق استدامة ذو موارد جيدة، ويتمتع بالقدرات والمهارات المناسبة.

تعزيز التمويل المستدام

يجب على البنوك في المنطقة أن تتطلع إلى توسيع عروض منتجاتها للعملاء المؤسسين من خلال تقديم خدمات تمويل واستشارات للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتمويل مستدام للتجارة وسلسلة التوريد، وتمويل اتفاقيات إعادة الشراء المستدامة، وأدوات مالية خاصة بالكربون. ويمكنها في الوقت نفسه أن تقدم للعملاء الأفراد بطاقات مستدامة، وودائع خضراء، وقروضاً مرتبطة بالاستدامة، وأدوات المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة. وسيكون للبنوك دور مهم تلعبه عندما يتم تأسيس سوق طوعية للكربون في المنطقة.

إدارة المخاطر المناخية

ستلعب المؤسسات المالية دوراً بالغ الأهمية في مكافحة تغير المناخ، يبدأ بتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ. وتعتبر تقييمات المخاطر المناخية عملية تكرارية، ويمكن أن يستغرق الأمر عدة سنوات لتطويرها ودمجها. وكلما أسرعت بنوك المنطقة في البدء بهذه الرحلة، كلما أسرعت في فهم المخاطر التي تواجهها. وعلاوة على ذلك، ستجد البنوك السباقة في هذا المجال فرصاً لزيادة ربحيتها من خلال تطوير منتجات جديدة.

جيسيكا روبنسون، رئيس قسم التمويل المستدام في EY منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أكثر من 80% من البنوك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تصدر بيانات التزام تجاه القضايا المناخي

دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية

من الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات لدمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل كامل في أطر إدارة المخاطر المؤسسية. ولا تزال العديد من البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة لهذه المخاطر، حيث إن أكثر من نصف البنوك التي تم تقييمها لا تقوم بتقييم هذه المخاطر أو تحدد سياسة واضحة أو بيان للمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ولمعالجة هذه المشكلة، يجب على البنوك إعطاء الأولوية لدمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وإدارتها في أطر إدارة المخاطر الشاملة المعمول بها لديها.

نحو صافي الانبعاثات الصفري

يجب على البنوك أن تبدأ في وضع خط أساس محدد والإبلاغ عن انبعاثاتها من الغازات الدفيئة من خلال تعريفات معترف بها وفقاً لبروتوكول الغازات الدفيئة، وهو المعيار المحاسبي الأكثر استخداماً على مستوى العالم. وبموجب المبادئ التوجيهية لهذا المعيار، ينبغي على البنوك أن تبدأ في وضع خط أساس محدد والإبلاغ عن انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2 لبروتوكول الغازات الدفيئة كحد أدنى للنشاط، بهدف الارتقاء إلى النطاق 3 في العامين المقبلين.

المشاركة في مبادرات استدامة عالمية

يتعين على البنوك أن تدرك مزايا المشاركة في مبادرات استدامة عالمية، مثل مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة. ويمكنها من خلال القيام بذلك التعلم من أقرانها حول العالم بشأن أفضل السبل لمواءمة أعمالها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ.

الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يساهم في تعزيز التقدم

قد يتحول إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى أمرٍ مرهقٍ للغاية بسرعة كبيرة. وقد أصبحت التوقعات بشأن إعداد التقارير على مستوى دولي أكثر توجيهية وتعقيداً، الأمر الذي يمكن رؤيته بوضوح في المعايير الأخيرة لمجلس معايير الاستدامة الدولية. وتعتبر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة عنصرين حاسمين في الأداء المالي للبنوك، ويحاول واضعو المعايير تعزيز مواءمتها بقدر الإمكان.

جارتنر تكشف عن:

أهم 10 توجهات تقنية إستراتيجية لعام 2024 لإحداث تغيير وفرص كبيرة

كشفت مؤسسة (جارتنر) Gartner عن أبرز 10 توجهات تقنية إستراتيجية يجب على المؤسسات الاهتمام بها خلال عام 2024. إذ ستؤدي هذه التوجهات إلى إحداث تغيير كبير وفرص كبيرة لمدراء تكنولوجيا المعلومات وغيرهم من قادة الشركات خلال العام القادم.

وقال (بارت ويليمسن) Bart Willemsen، نائب الرئيس للتحليلات في شركة جارتنر: «إن التطورات الجذرية التي تشهدها التكنولوجيا وحالة عدم اليقين الاجتماعية والاقتصادية السائدة، تتطلب توافر الإرادة والرغبة باتخاذ إجراءات جريئة، وتحسين مرونة المؤسسات بصورة إستراتيجية فيما يتعلق بالاستجابة للحالات الخاصة. يتمتع قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحالي بموقع فريد يتيح لهم وضع خريطة طريق إستراتيجية تحدد المجالات التي يمكن فيها للاستثمارات في مجال التكنولوجيا مساعدة مؤسساتهم في المحافظة على زخم النجاح الذي تحققه المؤسسات على الرغم من الضغوطات وحال عدم اليقين السائدة».

أهم التوجهات التقنية الإستراتيجية لعام 2024:

1. الذكاء الاصطناعي التوليدي

يواصل استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) انتشاره بفضل تقاطع النماذج اللغوية ذات المستويات المرتفعة من التدريب السابق، والحوسبة السحابية، والمصادر المفتوحة، الأمر الذي يتيح للفئات العاملة حول العالم إمكانية استخدام هذه النماذج.

وتتوقع جارتنر أن تكون أكثر من 80% من المؤسسات بحلول عام 2026 قد استخدمت بالفعل واجهة برمجة تطبيقات عاملة بالذكاء الاصطناعي، ونماذج أو تطبيقات مدعومة بالذكاء الاصطناعي مستخدمة في بيئات الإنتاج، وذلك مقارنة بالرقم المسجل في مطلع عام 2023 والبالغ 5%.

2. إدارة الثقة والمخاطر والأمن باستخدام الذكاء الاصطناعي:

أسهم توسع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في جعل إدارة الثقة والمخاطر والأمن باستخدام الذكاء الاصطناعي (TRiSM) مسألة أكثر إلحاحاً وزاد من وضوح الحاجة إليها. وقد تؤدي نماذج الذكاء الاصطناعي في حال إلغاء الحواجز، إلى آثار سلبية متراكمة قد تخرج عن السيطرة وتطغى على الأداء الإيجابي والفوائد الاجتماعية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.

وتتوقع جارتنر أن تكون المؤسسات التي تطبق ضوابط إدارة الثقة والمخاطر والأمن باستخدام الذكاء الاصطناعي (TRiSM) بحلول عام 2026 قادرة على تحسين دقة عملية اتخاذ القرار عبر التخلص مما يصل إلى 80% من المعلومات غير المنطقية والمغلوطة.

3. التطوير المعزز بالذكاء الاصطناعي:

يمثل التطوير المعزز بالذكاء الاصطناعي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل: الذكاء الاصطناعي التوليدي والتعلم الآلي لمساعدة مهندسي البرمجيات في تصميم وترميز واختبار التطبيقات.

وتسهم هندسة التطبيقات بمساعدة الذكاء الاصطناعي في تحسين إنتاجية المطورين، كما تمكّن فرق التطوير من تلبية الطلب المتنامي على البرمجيات اللازمة لعمليات المؤسسات.

4. التطبيقات الذكية:

تشتمل التطبيقات الذكية على عنصر الذكاء – الذي تُعرِّفُه جارتنر أنه التكيُّف المكتسب للاستجابة بصورة مناسبة ومستقلة – وذلك كإحدى القدرات الأساسية. ويمكن توظيف هذا الذكاء في حالات استخدام متعددة بهدف تعزيز العمل وأتمتته بشكل أفضل.

ويشمل الذكاء بصفته قدرة أساسية عدداً من الخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي مثل: التعلم الآلي، وتخزين قواعد البيانات ذات الوصول السريع (Vector Stores)، والبيانات المتصلة.

5. القوى العاملة المتصلة والمعززة:

تُعدّ القوى العاملة المتصلة والمعززة (ACWF) إستراتيجية تهدف إلى تحسين القيمة المحققة من القوى البشرية العاملة. وتمثل الحاجة إلى تسريع وتطوير المهارات محركاً أساسياً لتوجه إستراتيجية القوى العاملة المتصلة والمعززة.

وتوظف هذه الإستراتيجية تطبيقات ذكية وتحليلات القوى العاملة بهدف تقديم سياق ودليل توجيهي يومي لدعم تجربة القوى العاملة ورفاهيتها وقدرتها على تطوير مهاراتها. كما تساعد هذه الإستراتيجية في تحسين نتائج المؤسسات وإحداث أثر إيجابي بالنسبة لأصحاب العلاقة الرئيسيين.

وسيقوم 25% من الرؤساء التنفيذيين لشؤون المعلومات حتى عام 2027 باستخدام مبادرات القوى العاملة المتصلة والمعززة لتقليل الوقت اللازم لتعزيز كفاءة 50% من الوظائف الرئيسية في المؤسسة.

6. الإدارة المستمرة للتهديدات الأمنية:

تُعدّ إدارة التعرُّض المستمر للتهديدات (CTEM) توجهاً عملياً ومنهجياً يتيح للمؤسسات التقييم المستمر والمتواصل لإمكانية الوصول إلى الأصول الرقمية المادية للمؤسسة والاطلاع عليها واستخدامها.

وتتوقع جارتنر أن تنجح المؤسسات، التي ستقوم بحلول عام 2026 بإعطاء الأولوية للاستثمار في الأمن بناءً على برنامج لإدارة التعرُّض المستمر للتهديدات، في خفض نسبة الخروقات الأمنية بنحو الثلثين.

7. العملاء الآليون:

يُعدّ العملاء الآليون الذين يُعرفون كذلك باسم العملاء الروبوتيين (custobots) عناصر اقتصادية غير بشرية قادرة بصورة مستقلة على التفاوض وشراء المنتجات والخدمات لقاء أموال مدفوعة. وسيتوفر بحلول عام 2028 نحو 15 مليار منتَج متصل يتمتع بالقدرة على التصرف كعميل، مع إمكانية إضافة مليارات أخرى من المنتجات خلال الأعوام اللاحقة.

8. التكنولوجيا المستدامة:

تُعدّ التكنولوجيا المستدامة إطار عمل لحلول رقمية تُستَخدَمُ لدعم المخرجات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي تعزز التوازن البيئي وحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام التكنولوجيا مثل: الذكاء الاصطناعي، والعملات المشفرة وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، يثير بعض المخاوف المتعلقة باستهلاك الطاقة والأثر البيئي، ما يزيد من أهمية ضمان استخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة أكثر كفاءة واستدامة وقابلية لإعادة التدوير.

وتتوقع جارتنر في واقع الأمر أن تصبح العلاوات الشخصية التي يحصل عليها نحو 25% من الرؤساء التنفيذيين لشؤون المعلومات بحلول عام 2027 مرتبطة بالأثر التكنولوجي المستدام الذي يُحدثونه.

9. هندسة المنصات:

تُعدّ هندسة المنصات تخصصاً يتعلق ببناء منصات خدمة ذاتية للتطوير الداخلي وتشغيلها. وتُعدّ كل منصة طبقة يُقوم بتصميمها وصيانتها فريق منتجات متخصص، وهي مصممة لدعم احتياجات مستخدميها من خلال تفاعلها مع الأدوات والإجراءات. وتهدف هندسة المنصات إلى تحسين

الإنتاجية وتجربة المستخدم، وتسريع تحقيق القيمة بالنسبة للمؤسسات.

10. منصات سحابة القطاعات:

تتوقع جارتنر استخدام نسبة 70% من المؤسسات بحلول عام 2027 لمنصات سحابة القطاعات (ICPs) لتسريع تنفيذ مبادرات المؤسسات، وذلك مقارنة بالرقم المسجل في عام 2023 والبالغ 15%.

وتسهم منصات سحابة القطاعات في التعامل مع المخرجات المتعلقة بالقطاع في المؤسسة عبر جمع خدمات البرمجيات المقدمة كخدمة (SaaS)، والمنصات المقدمة كخدمة (PaaS)، والبنى التحتية المقدمة كخدمة (IaaS)، وذلك في عروض منتجات شاملة تتمتع بقدرات مرنة.

تطلعات UBS لعام 2024:

ما يجب على المستثمرين توقعه على مشارف «عالماً جديداً» تسوده حالة من الضبابية الاقتصادية

يتوقع مكتب الاستثمارات الرئيس التابع لمصرف UBS دخول الولايات المتحدة «عالماً جديداً» في عام 2024. ففي ظل أجواء اقتصادية وجيوسياسية تسودها حالة من الضبابية وعدم اليقين، يجب على المستثمرين التركيز على الجودة والحرص على التوازن والتمتع بالانضباط والمرونة في آن واحد. وبالنظر للعقد المقبل فثمة فرص تلوح في الأفق لانتزاع قادةٍ رغم الشتات، تشمل مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي وفي الأسواق الخاصة. في العام المقبل 2024، يطرح مكتب الاستثمارات الرئيس (CIO) الحائز على جوائز والتابع لإدارة الثروات العالمية (GWM) بمصرف UBS، ما يجب على المستثمرين توقعه وهم على مشارف ما قد نسميه «عالماً جديداً».

وحسب ما أورده هذا التقرير، فإن ذلك «العالم الجديد» - والذي تسوده حالة من الضبابية الاقتصادية وعدم الاستقرار الجيوسياسي، مع ظهور تغيرات تقنية جذرية - يتركنا أمام ثلاثة استنتاجات رئيسية ونحن بصدد الحديث عن العام المقبل.

الأول هو احتمالية أن تفسح القوة التي اكتسبها الاقتصاد الأمريكي إبان العام 2023 المجال أمام نمو أبطأ وتيرة، رغم كونه إيجابياً، خلال العام 2024، مع بقاء النمو الأوروبي في حالة وهن، فيما تمر الصين بحالة «طبيعيةٍ جديدة» لنموٍ أقل حجمًا وأعلى جودةً. الثاني توقع لجوء البنوك المركزية إلى بدء دورات خفض أسعار الفائدة خلال العام المقبل. الثالث والأخير هو تأثير السياسة تأثيرًا بالغًا خلال العام 2024، في ظل الانتخابات الأمريكية المقبلة فضلاً عن استمرار التوترات والحروب الجيوسياسية.

التوصيات الأساسية للتقرير للعام المقبل:

● إدارة السيولة:

مع توقع انخفاض أسعار الفائدة خلال 2024، يجب على المستثمرين التفكير في الحد من الأرصدة النقدية إجمالاً واغتنام الفرص لتحسين العوائد واستخدام الودائع محددة الأجل واللجوء لاستخدام سلم السندات وغيره من الحلول الهيكلية.

● شراء الجودة:

من المفترض أن تسهم السندات عالية الجودة في زيادة قيمة العوائد وزيادة قيمة رأس المال، فيما يفترض الاستفادة من الأسهم ذات الميزانيات العمومية المستقرة وهوامش الربح المستدامة من أجل تحقيق الأرباح رغم وهن النمو الاقتصادي.

● تداول النطاق في العملات والسلع:

في ظل توقعات استمرار دعم الدولار الأمريكي في نطاق المستويات الحالية وتداول أسعار النفط على نطاق 90-100 دولار أمريكي للبرميل، قد تكون الفرصة سانحةً لتبني استراتيجيات تكوين العوائد أو تلك الاستراتيجيات التي تمكن المستثمرين من شراء العملات بمستوياتٍ أقل من المستويات الحالية على نحوٍ ممنهج.

● مخاطر التحوط:

تلك الضبابية الجيوسياسية تقتضي من المستثمرين التأهب لتقلبات السوق القادمة. ومن هنا يمكن للمستثمرين، فضلاً عن تنويع محافظهم، حماية تلك المحافظ من مخاطر بعينها عبر انتهاج استراتيجيات حفظ رأس المال أو اللجوء إلى البدائل أو بالحفاظ على مراكز في تداول النفط والذهب.

● التنويع بين الائتمانات البديلة:

إن انخفاض معدلات الفائدة وتقلبات الأسعار والفروق المرتفعة الناجمة عن أرصدة الديون العالمية المرتفعة جميعها يدعم تبني استراتيجيات الائتمان المختلفة بما في ذلك المراجحة الائتمانية والديون المتعثرة.

وقد صرح «مارك هيفيل» كبير مسؤولي الاستثمار في إدارة الثروة العالمية التابعة لمصرف UBS قائلاً: «نعتقد بأن 2024 ستكون بمثابة بداية لعالم جديد. ورغم ما قد يجتاحنا من مشاعر خوفٍ أو قلقٍ حينما نواجه تحدياتٍ جديدة، إلا أن سنوات الصعاب تلك تعزز أموراً ثلاثة إن كنا بصدد الحديث عن الاستثمار - قيمة التنويع العالمي وفضيلة الصبر، والأهم من ذلك، قدرة البشر على الصمود.

السيناريوهات المحتملة للعام المقبل

السيناريو الأساسي: الهبوط السلس

في إطار هذا السيناريو، تُحقق الأسهم والسندات كلاهما عوائد إيجابية خلال العام 2024. ولابد وأن يترجم

تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وانخفاض التضخم وتوقعات انخفاض أسعار الفائدة في صيغة انخفاضٍ للعوائد ودعمٍ لتقييمات السندات والأسهم، في حين أن غياب الركود الحاد في الولايات المتحدة لابد وأن يمنح الشركات الفرصة الكافية للاستمرار في زيادة أرباحها.

● **السيناريو السلبي: الهبوط العنيف**

من المرجح أن تسفر الأسهم عن عوائد سلبية فيما تحقق السندات عوائد إيجابية. فالتباطؤ الحاد للنمو والذي ربما يكون ناجمًا عن التأثير التراكمي لزيادات أسعار الفائدة التي تم إقرارها حتى الآن يسفر عن حالةٍ من الركود المعتدل أو ربما الحاد. ومع انخفاض معنويات المستثمرين وتوقعات انخفاض الأرباح انخفاضاً كبيراً تنخفض أسعار الأسهم هي الأخرى. أما السندات فتبلي بلاءً حسنًا مع تراجع توقعات أسعار الفائدة فيما يتلمس المستثمرون ملاذًا آمنًا.

● **السيناريو الإيجابي: الإقلاع**

من المتوقع تحقيق الأسهم عوائد إيجابية مع ثبات العوائد على السندات. هذا ويعزز النمو الاقتصادي القوي نمو أرباح الشركات ومعنويات المستثمرين وبالتالي أسعار الأسهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو المرن والتضخم المستمر فوق المستوى المستهدف من شأنهم الإبقاء على ارتفاع عوائد السندات أو رفعها أكثر وأكثر، بما يفضي إلى ثبات العوائد على السندات.

● **السيناريو السلبي البديل: حراس السندات**

تنخفض أسعار الأسهم والسندات. فيما تستمر عوائد السندات في الارتفاع، ربما بسبب المخاوف من العجز الزائد في الميزانية أو ارتفاع أسعار الطاقة أو لطول فترات التضخم الزائد عن المستهدف. وفي هذا السيناريو، تؤثر عوائد السندات المرتفعة أيضاً على الأسهم، إذ تسفر أسعار الفائدة المرتفعة عن انخفاض التقييمات العادلة المقدرة فضلاً عن اتجاه بعض المستثمرين لإعادة توزيع أموالهم نحو السندات وبعيدًا عن الأسهم.

● **مناخ «خمس للتنمية» ينبغي الانتباه لها إبان العقد القادم**

خلف الوباء تبعات اقتصادية واسعة النطاق وغير متوقعة في كثيرٍ من الأحيان. فمنذ أكثر من 15 عامًا لم نشهد ذلك المزيج الاقتصادي غير المعتاد من الارتفاع المستمر للتضخم ومستويات أسعار الفائدة، إلا أن معدلات البطالة المنخفضة والنمو القوي حتماً ستثير التساؤل عما إذا كان ذلك «العالم الجديد» سيجلب معه نظاماً اقتصادياً كلياً جديداً. وتحدد الإجابة على هذا السؤال بتنمية خمس مناحٍ تعرف بـ «Five Ds» وهي إزالة العولمة والديموغرافيا والرقمنة وإزالة الكربون والديون.

وحسب ما ورد في هذا التقرير، فإن فرص الاستثمار المواتية لتحقيق القيمة والنمو خلال العقد القادم تشمل:

● **انتقاء القادة رغم المعوقات:**

من المتوقع أن تأتي بعض أعلى العائدات في أسواق الأسهم على مدى العقد المقبل من بين تلك الشركات القادرة على تسخير التقنيات الجديدة لتنمية الأسواق أو إزاحة أصحاب المناصب أو خفض التكاليف. ومن هنا فإن القدرة على تحديد هؤلاء «القادة رغم المعوقات» والكشف عنهم لهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز إمكانات المحافظ على المدى الطويل.

● **اقتناص النمو لدى الأسواق الخاصة**

ينبغي منح الفرصة لمديري الأسواق الخاصة بما يتيح لهم توفير رأس المال، عبر الاستثمارات في الأسهم والديون، من أجل دعم مجالات النمو الرئيسة بما في ذلك التحول إلى «صافي الصفر» وسبل الرعاية الصحية والبنى التحتية فضلاً عن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. ومن هنا تتيح فئات الأصول للمستثمرين فرصًا مغرية لاستهداف الفرص المواتية طويلة المدى مقابل انخفاض السيولة.

سيناريوهات العقد القادم

● **عشرينات صاخبة: تضخم معتدل ونمو مرتفع**

قد نجد من بين القوى المحركة ارتفاع معدلات الاستثمار المرتبطة بالمجال الرقمي (الذكاء الاصطناعي) وإزالة الكربون والدفاع. يتوقع مع هذا السيناريو نمو الأرباح نمواً قوياً مع تمتع الأسهم بأداء جيد، رغم أداء أولي أكثر هدوءً من السندات مع استمرار ارتفاع معدلات فوائد المستثمرين لفتراتٍ طويلة.

● **عودة الركود طويل الأمد: انخفاض التضخم وانخفاض النمو**

من بين القوى المحركة أو الدوافع المحتملة لهذا السيناريو معدلات الشيخوخة أو عدم وفاء مجالات الذكاء الاصطناعي أو الطاقة المتجددة بالتوقعات. ومن المرجح أن يكون هذا السيناريو ذا مردود إيجابي في البداية فيما يتعلق بالسندات، إذ يوظف القمع المالي لإدارة أعباء الديون المتزايدة. فيما يمكن دعم مضاعفات الأسهم عبر محفزات البنك المركزي، غير أن

الشركات قد تعاني من أجل نمو أرباحها.

● **عالمٌ جديد شجاع: انكماش ونمو مرتفع**

من بين القوى المحركة المحتملة لهذا السيناريو ذلك الدور البارز الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي، و/أو التحول نحو العولمة. وبصفةٍ عامة يكون هذا السيناريو ملائماً لكل من الأسهم والسندات على حدٍ سواء. ومن المرجح أن يسهم نمو الأرباح في دعم الأسهم فيما تسهم توقعات انخفاض أسعار الفائدة في دعم السندات.

● **الركود التضخمي: ارتفاع التضخم وانخفاض النمو**

قد تشمل محركات هذا السيناريو أو التوجه تراجع العولمة والتوترات الجيوسياسية وتغير المناخ. فالحروب أو الظواهر المناخية قد تسفر عن انخفاض معدلات العرض الإجمالي، في حين أن الضرائب المفروضة على التجارة أو الكربون قد تعني ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين والشركات. وفي هذا السيناريو، من المتوقع أن يكون أداء كل من السندات والأسهم ضعيفاً (على الأقل بالقيمة الحقيقية)، إذ تؤثر توقعات ارتفاع أسعار الفائدة والتحديات التي تعصف بنمو الأرباح الحقيقية على الأداء. فيما قد تظل العوائد الاسمية للأسهم إيجابية.

خمسة ملامح لاتجاهات إدارة الثروة في عام 2024 أبرزها التقدم التكنولوجي

لا شك أن ديناميكيات السوق والتقدم التكنولوجي واحتياجات العملاء المتغيرة، تجعل مشهد إدارة الأصول في حالة تغير مستمر، لذلك من المتوقع أن يشهد عام 2024 مجموعة من الاتجاهات، التي ستعيد تحديد كيفية تعامل الأفراد والشركات مع إدارة أصولهم وتأمين مستقبلهم المالي. وانتشرت بعض اتجاهات إدارة الثروات بشكل أسرع من المتوقع، بما في ذلك الانتشار الرقمي، والتخطيط القائم على الأهداف، الذي أصبح معياراً في الصناعة. ومن ناحية أخرى فإن بعض التحركات كانت أبطأ مما كان متوقعاً، بما في ذلك تأثير البيانات الضخمة، فضلاً عن الوصول على نطاق واسع إلى الأصول الجديدة وفرص الاستثمار، وفقاً لموقع ألتو الاستشاري.

1. التحول التكنولوجي

ستستمر التكنولوجيا في إحداث ثورة في إدارة الأصول والثروات في عام 2024، وتعمل ابتكارات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الخوارزميات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، والتحليلات التنبؤية والأتمتة، على تمكين الشركات من تقديم المشورة الشخصية وتبسيط العمليات وتحسين استراتيجيات الاستثمار.

وتتوقع شركة الأبحاث والاستشارات الأميركية، فوريستر، أن مديري الثروات لن يكونوا مستعدين لنشر الذكاء الاصطناعي، حيث إن الاستخدام الناجح للتقنيات يتطلب محاذاة عوامل متعددة، ليس أقلها قدرة الذكاء الاصطناعي الفعالة والقابلة للتفسير. وفي غياب الدليل يجب على مطوري التكنولوجيا، العمل لتحقيق أفضل مصالح للعملاء، حيث سيتعين على مديري الثروات التراجع عن تطلعاتهم في مجال الذكاء الاصطناعي، حتى يتمكنوا من تقديم مستشار موضوعي من خلال النشر الدقيق لمجموعة كاملة من قدرات الذكاء الاصطناعي. كما يجب على مديري الأصول استكشاف الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليلات البيانات، لتعزيز عملية صنع القرار الاستثماري والحفاظ على القدرة التنافسية.

2. التكامل البيئي والاستدامة

بات المستثمرون يبحثون بشكل متزايد عن الفرص الاستثمارية، التي تتناسب مع قيمهم من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتقوم شركات إدارة الأصول والثروات، بدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل متزايد في استراتيجياتها لتلبية الطلب المتزايد.

وفي الوقت نفسه يتعين على الشركات إنشاء إطار شامل للتكامل الاجتماعي والمؤسسي، يوائم استراتيجيات الاستثمار مع أهداف الاستدامة. ويمكن أن تؤدي التقارير الشفافة حول مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى جذب المستثمرين ذوي الوعي الاجتماعي.

3. إدارة الثروات الشخصية

أدت توقعات العملاء للتجارب الشخصية إلى ظهور التخصيص على نطاق واسع، ومن خلال تسخير البيانات والتكنولوجيا، يمكن لمديري الأصول تصميم استراتيجيات استثمارية للعملاء الأفراد، وإنشاء محافظ فريدة تتوافق مع الأهداف المالية للعملاء وقدرتهم على تحمل المخاطر. وتم تصميم هذه الخدمات لمعالجة الصورة المالية الكاملة للأفراد أصحاب الثروات العالية، مع الأخذ في الاعتبار قدرتهم على تحمل المخاطر وتفضيلاتهم الاستثمارية وأهدافهم طويلة المدى، حيث يركز العديد من مديري الثروات على تزويدهم بنهج شامل لإدارة الثروات.

وسابقاً كان المستشارون الماليون يركزون في المقام الأول على تقديم المشورة الاستثمارية، مثل تحديد مخصصات المحفظة، واختيار الأسهم الفردية، والتوصية بصناديق الاستثمار المشتركة. وأصبحت المشورة الاستثمارية حالياً موحدة في الغالب، خاصة للعملاء في السوق الشامل أو القطاعات الغنية الناشئة. ويعمل مديرو الثروات الخاصة، مثل المخططين الماليين المعتمدين ومستشاري الاستثمار المسجلين، بشكل وثيق مع العملاء، لتطوير وتنفيذ استراتيجيات استثمار مخصصة.

4. الخدمات الاستشارية الرقمية

تكتسب الخدمات الاستشارية الرقمية أهمية كبيرة، حيث يبحث العملاء عن طرق ملائمة ويسهل الوصول

إليها لإدارة ثرواتهم. ويوفر المستشارون الآليون والمستشارون الماليون الافتراضيون، إدارة استثمار آلية وتخطيطًا ماليًا ونصائح في الوقت الفعلي. ومع ذلك، فإن النموذج الاستشاري المختلط الذي يجمع بين اللمسة الإنسانية والأدوات الرقمية، يمكن أن يقدم للعملاء أفضل ما في العالمين. ويمكن أن تلبي الاستشارات الشخصية والميزات الاستشارية الآلية تفضيلات العملاء المتنوعة.

5. الامتثال التنظيمي وأمن البيانات

يظل الامتثال التنظيمي وأمن البيانات ذا أهمية قصوى في مشهد إدارة الأصول والثروات. تستثمر الشركات في تدابير الامتثال القوية، وبروتوكولات الأمن السيبراني لحماية معلومات العملاء والالتزام باللوائح. يجب على الشركات أن تتبنى عقلية مرنة للتكيف بسرعة مع تحولات السوق والتغيرات التنظيمية. إن المرونة في استراتيجيات الاستثمار وأساليب مشاركة العملاء، ستضع الشركات في طريق النجاح.

تقرير لشركة بين أند كومباني

الشركات التي تتحرك مبكراً ستتمتع بميزة مستدامة دون تراجع بفضل الذكاء الاصطناعي

وفقاً للاستبيان الذي أجرته شركة بين أند كومباني مؤخراً، يؤكد 75% من أكثر من 750 مديراً تنفيذياً أن الذكاء الاصطناعي قد حقق بالفعل توقعاتهم أو تجاوزها. ووفقاً لتقرير التكنولوجيا العالمية السنوي الرابع لشركة بين، يمكن للجيل الحالي من أدوات ونماذج الذكاء الاصطناعي أن يساعد الشركات على تسريع مهام الموظفين بنسبة 20% دون فقدان الجودة. في حين أن سهولة الوصول إلى واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لنموذج اللغة الكبيرة (LLM) قد سهلت نسبياً عرض المنتجات الجديدة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، فقد وجد استطلاع بين أند كومباني أن 89% من شركات البرمجيات تستخدم الذكاء الاصطناعي لتمييز منتجاتها — بمقدار 15 نقطة مئوية أعلى من القطاعات الأخرى. ووجدت شركة بين أن أول المستخدمين للذكاء الاصطناعي يشهدون بالفعل نتائج ومكاسب في الإنتاجية حيث تستكشف الشركات طرقاً جديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أعمالها. وقال ديفيد كروفورد، الرئيس العالمي لممارسات التكنولوجيا في شركة بين «نحن نشهد تطوراً متسارعاً في الابتكار، وما نزال في المراحل الأولى منه. تؤكد ثلاث من أصل أربع شركات برمجيات شاركت معنا في الاستبيان أن الشركات التي تتحرك مبكراً ستتمتع بميزة مستدامة دون تراجع. يتوقع قادة البرمجيات أن توفر التكنولوجيا فرصاً كبيرة لزيادة النمو الإجمالي والاحتفاظ بالعملاء. ويظهر بحثنا أنه في هذه البيئة سريعة الحركة، فإن الشركات التي تتبع نهج الانتظار والترقب فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي معرضة للتراجع».

89% من شركات البرمجيات تستخدم الذكاء الاصطناعي لتمييز المنتجات

وقال أوليفر بيتنر، الشريك ورئيس قسم تكنولوجيا المؤسسات والممارسات الرقمية في بين أند كومباني الشرق الأوسط: «مع تحول الذكاء الاصطناعي في كل صناعة تقريباً في جميع أنحاء العالم، فإن منطقة الشرق الأوسط تخصص بدورها استثمارات كبيرة في هذه المجالات، ولا سيما في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

إن هذه التقنيات المبتكرة، إذا تم استخدامها بشكل صحيح، لن يقتصر دورها على تغيير الطريقة التي نعمل بها ونعيش بها فقط، وإنما ستشكل أيضاً تحديات يمكن أن تؤثر على الصناعات في المستقبل. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى التخطيط الدقيق لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بفعالية».

تحتاج شركات البرمجيات أيضاً إلى معالجة كيفية اعتماد عملائها للذكاء الاصطناعي التوليدي ويمكن للمنافسين التأثير على أعمالهم. تظهر الكثير من مخاوف العملاء بشأن حماية البيانات والوصول إليها، ومعلومات التعريف الشخصية، ومسارات التدقيق، والأساس السريع مع بيانات الملكية، والتكامل مع تقنيات التعلم الآلي (ML) وتقنيات الأتمتة الأخرى، في طبقات النظام الأساسي، خارج نماذج اللغات الكبيرة. ويوضح التقرير أنه هذا هو المجال الذي يمكن لشركات البرمجيات أن تميز نفسها فيه، وأن تستفيد من مكانتها الراسخة في البنية الهيكلية بالنسبة للعملاء.

أوليفر بيتنر

الآثار المترتبة على موهبة الذكاء الاصطناعي التوليدي

مع قيام العملاء باعتماد الذكاء الاصطناعي في عملياتهم الخاصة، فمن المتوقع أن تتغير الأدوار الوظيفية. تعد الهندسة والمبيعات والتسويق من بين الوظائف التي من المرجح أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي على مدار الـ 18 شهراً القادمة. ستحتاج الشركات إلى المزيد من المواهب الهندسية في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، خاصة مع الخبرة في بناء أو دمج نماذج اللغات الكبيرة.

سيغير الذكاء الاصطناعي التوليدي الطريقة التي تقوم بها الشركات بتسويق منتجاتها وخدماتها وبيعها، لأنها تؤدي إلى أتمتة كبيرة عبر كل خطوة من دورة حياة العميل. وعلى وجه الخصوص، فإن الطلب وتوليد العملاء المحتملين، ومبيعات الخدمة الذاتية الرقمية، ونجاح العملاء، وأنشطة الدعم

ديفيد كروفورد

الأخرى، لديها جميعاً القدرة على الاستفادة من أنواع الأتمتة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وبالنسبة للتوجهات التي يسعى إليها المستثمرون، أظهر تقرير شركة بين أن معظم المستثمرين يتفقون على أن الذكاء الاصطناعي سيكون له تأثير كبير على قطاع التكنولوجيا. وفي الواقع، فإن حماس المستثمرين للذكاء الاصطناعي مرتفع، حيث قادت استثمارات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي نمو المشاريع في النصف الأول من عام 2023. ومع ذلك، يعتقد معظم المستثمرين أن تطور المشهد التنافسي لا يزال مرتقباً.

لتجنب مخاطر أي تأثير سلبي، يجب على المستثمرين النظر في كل من احتمالات هذه التأثيرات والحواجز الهيكلية في السوق. ويجب عليهم أيضاً النظر فيما إذا كانت الشركات التي تملك بيانات خاصة يمكنها إثراء تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدية

حلول الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تتصدر تمويلات المشاريع والنمو في النصف الأول من عام 2023

أم لا. يقول كروفورد: «إن أفضل صناديق التمويل لا تنتظر لترى كيف يغير الذكاء الاصطناعي التوليدي هذا المجال. وإنما هي تنحاز نحو اتخاذ الإجراءات للاستفادة من إمكانات أصولها البرمجية الحالية».

وجهات نظر المستثمرين:
سوق المشترين قادم للأصول التقنية

من ناحية أخرى، ظلت معنويات المستثمرين في قطاع التكنولوجيا على نطاق أوسع منخفضة منذ الربع الثالث من عام 2022. ومع انخفاض أحجام الصفقات وقيم المخرجات، وتزايد تراكم الصفقات، بما في ذلك أكثر من 700 مليار دولار من أصول التكنولوجيا التي تم شراؤها بين عامي 2018 و2021، وهذا ما أدى إلى فترات انتظار أطول للشركات في مجال التكنولوجيا.

وفي عام 2023، أكثر من 40% من شركات محفظة التكنولوجيا متأخرة لأكثر من أربع سنوات، وللمرة الأولى منذ عام 2012. وينمو هذا المخزون المتراكم من أصول المحفظة على المدى الطويل بسرعة أكبر من المستوى القياسي للاحتياطات النقدية والأصول التي ما تزال ثابتة، الأمر الذي سيخلق سوقا للمشتري عند العودة إلى حالة النشاط.

يكافئ المستثمرون شركات التكنولوجيا بشكل مختلف بناءً على محتوى الشركة وتوجهاتها في دورة حياتها، وفقاً لشركة بين. ينجذب بعض المستثمرين إلى الشركات الشابة والمبتكرة بناءً على إمكانات نموها. مع نضوج الشركات وأسواقها،

مع قيام العملاء بإدخال الذكاء الاصطناعي في عملياتهم الخاصة، من المتوقع أن تتغير الأدوار الوظيفية

يتوقع المستثمرون مزيجاً من النمو والعوائد. يمكن للشركات الناضجة التي تتمتع بسجل حافل في الأسواق المستقرة أن تتوقع نمواً أبطأ بينما يركز مستثمروها بشكل وثيق على الربحية.

ومن أجل زيادة القيمة إلى أعلى مستوى، يجب أن تتغير استراتيجيات علاقات المستثمرين الخاصة بشركات التكنولوجيا بمرور الوقت مع نضوج الأسواق. يعد فهم الدور بين نضج السوق وتوقعات المستثمرين ومصادر إجمالي عوائد المساهمين أمراً ضرورياً لتقديم قيمة للمساهمين في كل خطوة من الرحلة.

ما بعد العولمة: مصنعو التكنولوجيا يعملون على تنويع سلاسل التوريد ومواقع الأبحاث والتطوير

في فصل آخر من تقرير التكنولوجيا، تتوقع شركة بين أنه من المرجح أن تبدو البصمة العالمية لسلسلة القيمة التكنولوجية مختلفة تماماً، بعد عقد من الآن. كانت صدمات الاقتصاد الكلي في السنوات القليلة الماضية السبب الذي دفع شركات التكنولوجيا إلى المرونة في سلاسل التوريد الخاصة بها، من خلال توسيع آثارها الجغرافية إلى مواقع جديدة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا ما تسبب بالمزيد من المرونة ضمن مجموعات المواهب فيها. أدى هذا في البداية إلى قيام الشركات بمواءمة عمليات سلاسل التوريد الخاصة بها، ولكن الآن تعمل هذه الشركات على حماية جوانب العمل المهمة وتقترب من الأسواق النهائية

إبراهيم العايدي

من خلال تنويع مراكز الأبحاث والتطوير والمواهب والابتكار. تشمل بعض المواضيع الأخرى التي تمت مناقشتها في تقرير هذا العام الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والابتكار الرقمي والحافة الذكية.

وقال إبراهيم العايدي، الشريك في بين أند كومباني الشرق الأوسط: «في الوقت الذي أصبحت فيه التكنولوجيا في متناول أيدينا باستمرار، يوضح أحدث تقرير سنوي عن التكنولوجيا العالمية لشركة بين آند كومباني تأثير هذه الأدوات المبتكرة على حياتنا اليومية وكيف تشكل ممارساتنا التجارية. ليس هناك شك في أن التكنولوجيا سوف تستمر في التقدم، ويمكننا أن نتوقع إدخال تقنيات جديدة في المستقبل القريب. ولذلك، من المهم للشركات ألا تكتفي بخطوة متقدمة وأن تكون مستعدة لتبني هذه الأدوات فحسب، بل يجب عليها أيضاً أن تفهم كيف ستؤثر على عملياتها اليومية».

kaspersky

في توقعاتها حول مشهد الأمن السيبراني في القطاع المالي لعام 2024:

كاسبرسكي: أبرزها استغلال ثغرات أنظمة الدفع المباشر وعودة ظهور برمجيات حصان طروادة البرازيلية

أطلقت شركة كاسبرسكي تقريرها عن برمجيات الجريمة وتوقعاتها المتعلقة بالقطاع المالي لعام 2024، وأوضحت أن الشركات والمؤسسات المالية يتوجب عليها تعزيز دفاعاتها في عام 2024 تحسباً للازدياد المتوقع للتهديدات السيبرانية المدفوعة بقدرات الذكاء الاصطناعي، والأتمتة العالية التطور.

كما يتوقع خبراء كاسبرسكي أن يشهد عام 2024 زيادة في الهجمات السيبرانية، واستغلال ثغرات أنظمة الدفع المباشر، وعودة ظهور برمجيات حصان طروادة البرازيلية التي تستهدف القطاع المصرفي، وارتفاع الحزم البرمجية الخبيثة التي تستخدم أبواباً خلفية لاختراق البرامج المفتوحة المصدر.

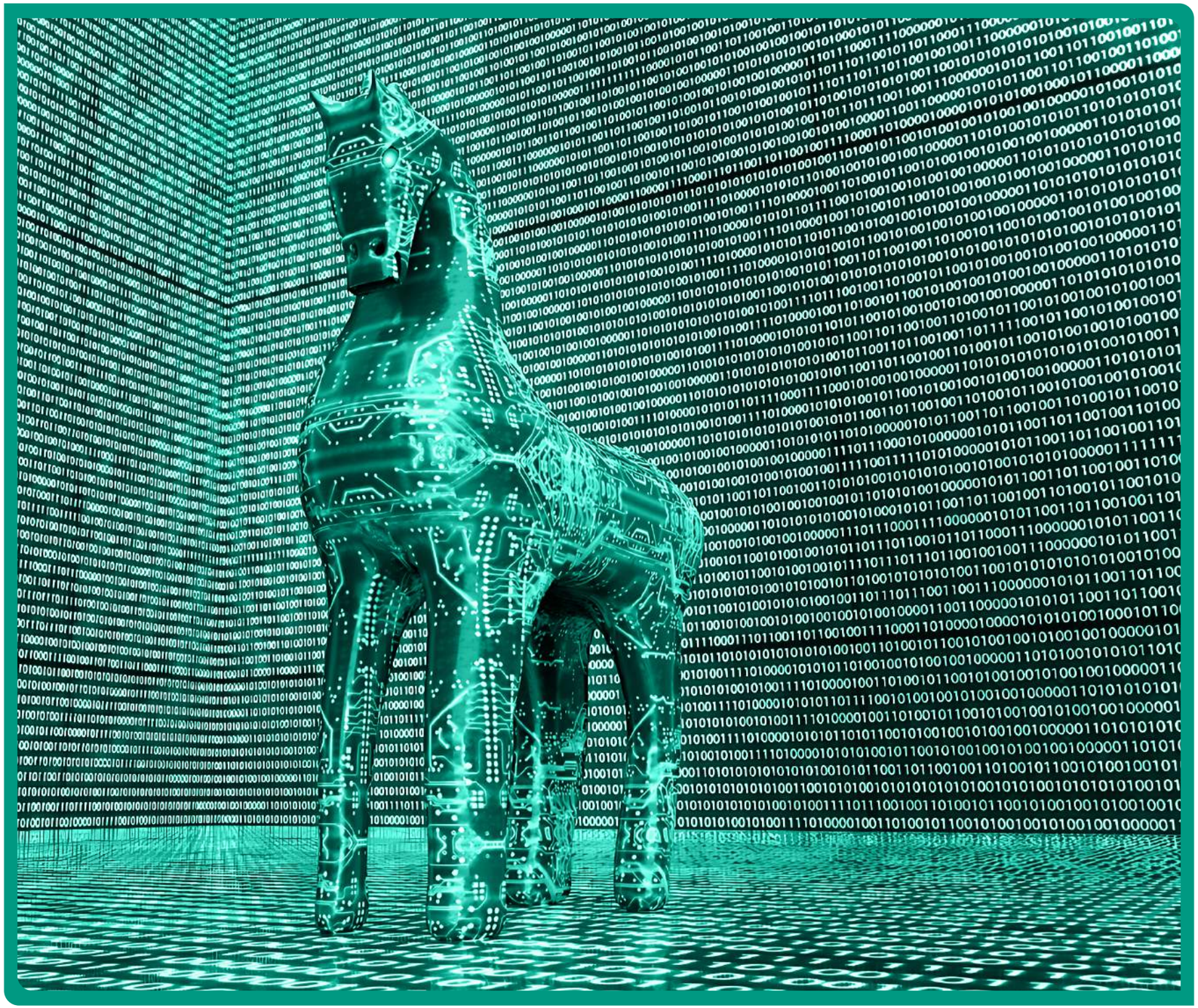

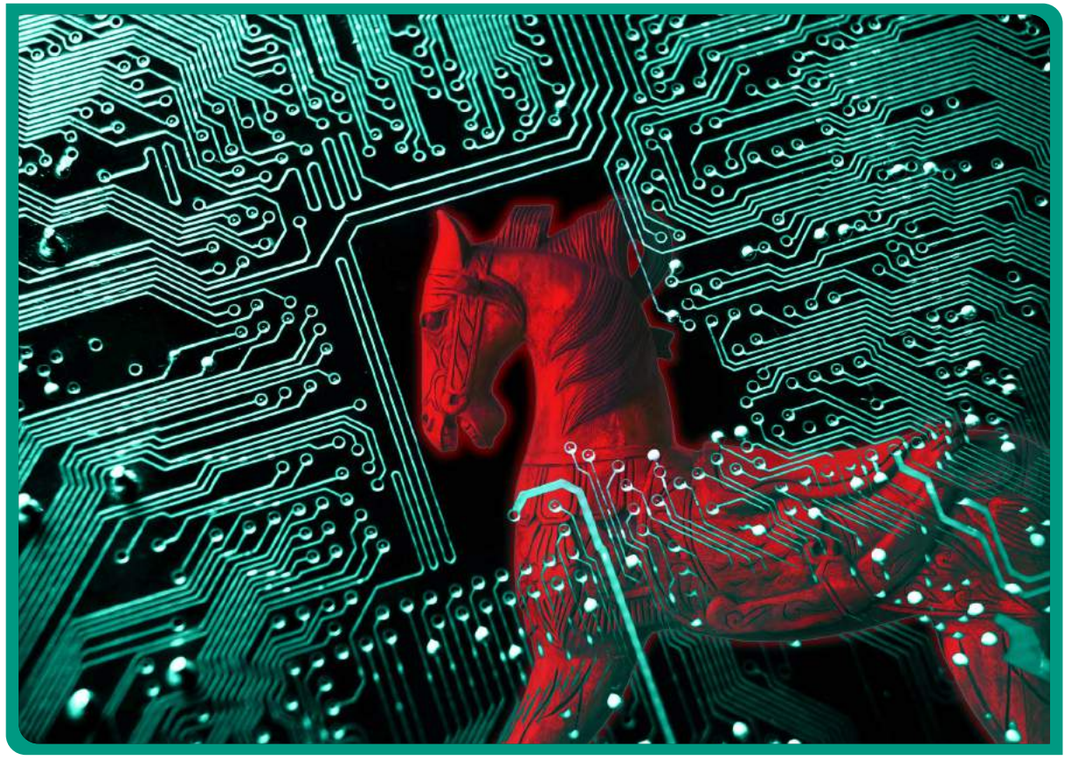

تقرير كاسبرسكي

يتضمن تقرير كاسبرسكي أيضاً مراجعة شاملة لدقة تنبؤاتها عن العام الماضي، مع التركيز في توجهات مثل: ارتفاع التهديدات في (الويب 3) Web 3.0، وزيادة طلب أدوات تحميل البرمجيات الخبيثة. وبشكل عام، يتطلب التكيف مع المشهد الأمني المتطور في عام 2024 اتباع إستراتيجيات أمنية استباقية، وتعاون القطاعات، واتخاذ دفاعات مبتكرة.

في العام الماضي، توقع خبراء كاسبرسكي بشكل صحيح ودقيق ارتفاع التهديدات في عالم الويب 3، وزيادة طلب أدوات تحميل البرمجيات الخبيثة، وتوجه مجموعات برمجيات الفدية إلى الأنشطة المدمرة في عامنا الحالي. في حين لم تتحقق حتى الآن توقعاتهم بشأن أطر عمل «الفريق الأحمر» وابتعاد المجرمين السيبرانيين عن استخدام عملة البيتكوين.

الهجمات السيبرانية

وبالتطلع إلى عام 2024، يتوقع خبراء كاسبرسكي أن تزيد الهجمات السيبرانية المدفوعة بقدرات الذكاء الاصطناعي، التي تتنكر على هيئة قنوات اتصال مشروعة، مما يؤدي إلى انتشار الحملات الأقل جودة بسرعة.

علاوة على ذلك، يتنبأ الخبراء أن يستغل المجرمون السيبرانيون شعبية أنظمة الدفع المباشر، ومن ثم ظهور برمجيات خبيثة تستهدف حافظات النسخ واللصق وبرمجيات حصان طروادة، وتستهدف العمليات المصرفية التي تجرى عبر الهواتف. فمنذ الآن، قد توسعت عائلات برمجيات خبيثة، مثل Grandoreiro إلى خارج البرازيل التي ظهرت فيها أولاً، مستهدفة أكثر من 900 بنك في 40 دولة.

يتمثل توجه آخر مقلق في عام 2024 في زيادة عدد الحزم البرمجية الخبيثة التي تستخدم أبوابًا خلفية لاختراق البرامج المفتوحة المصدر. وهذا الاستغلال للثغرات في البرامج المفتوحة المصدر الواسعة الانتشار سيهدد أمن الكثيرين وربما يؤدي إلى انتهاك بيانات شخصية وخسائر مالية.

لذلك يتوقع خبراء كاسبرسكي أن تتمتع مجموعات الجريمة السيبرانية ببنية أكثر مرونة في العام المقبل، أي أن يقوم أعضاؤها بتبديل المجموعات التي يرتبطون بها بشكل متكرر أو أن يعملوا لصالح مجموعات متعددة في آن واحد. وهذا سيصعب على جهات إنفاذ القانون تتبع هذه المجموعات ومكافحة الجريمة السيبرانية بشكل فعال.

تنبؤات وتوقعات

بالإضافة إلى ذلك، تشمل تنبؤات كاسبرسكي المهمة ما يلي:

1. التبني العالمي لأنظمة التحويل المؤتمتة (ATS)

سيتوسع التبني العالمي لأنظمة التحويل المؤتمتة على الهواتف المحمولة خارج الحدود البرازيلية، مما يسمح للمجرمين السيبرانيين في جميع أنحاء العالم باستغلال هذه الأنظمة لتحقيق مكاسب مالية.

2. ارتفاع استغلال ثغرات اليوم الواحد:

بهدف زيادة إمكانية الوصول، ستنتقل مصادر هجمات برمجيات الجريمة إلى استغلال ثغرات اليوم الواحد بسبب موثوقيتها الكبيرة وندرة ثغرات اليوم الصفر.

3. استغلال الأجهزة والخدمات المهيأة بطريقة غير صحيحة:

ستزيد عمليات استغلال الأجهزة والخدمات المهيأة بطريقة غير صحيحة، مما يوفر للمجرمين السيبرانيين وصولاً غير مصرح به لشن الهجمات.

وفي هذا الصدد، قال (مارك ريفيرو)، وهو باحث أمني رئيسي في فريق البحث والتحليل العالمي في كاسبرسكي (GReAT): «في مشهد الأمن السيبراني الدائم التطور في القطاع المالي، نتوقع زيادة التهديدات، وارتفاع مستوى الأتمتة، واستمرار مثابرة المجرمين السيبرانيين في عام 2024. لذلك يجب على الشركات والمؤسسات المالية تكييف إستراتيجياتها الأمنية بشكل استباقي، وتعزيز دفاعاتها لحماية الأصول والبيانات الحساسة. ويكمن سر النجاح في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل جبهة موحدة ضد المخاطر المتصاعدة في مجال الأمن السيبراني للقطاع المالي تكون جاهزة للعام المقبل».

وتعد التوقعات المتعلقة بالقطاع المالي جزءاً من تنبؤات كاسبرسكي Vertical Threat Predictions لعام 2024، والتي بدورها تعد جزءاً من نشرة كاسبرسكي الأمنية، وهي سلسلة سنوية من التنبؤات والتقارير التحليلية حول التحولات الرئيسية في عالم الأمن السيبراني.

جلوبل فاينانس تتوج بنك الكويت الوطني بجائزة البنك الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم

توجت مجلة «جلوبل فاينانس العالمية» إنجازات بنك الكويت الوطني بباقة من جوائزها السنوية «أفضل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية عن العام 2023»، حيث حصد الوطني جائزة البنك الأكثر ابتكاراً على صعيد تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية على مستوى العالم، متفوقاً على عدد كبير من البنوك حول العالم.

كما حصد البنك 11 جائزة على مستوى الكويت ومنطقة الشرق الأوسط والعالم وفاز بكافة الجوائز على مستوى الكويت والبالغ عددها 7 جوائز، فيما قاسم باقي بنوك المنطقة الفوز بـ 3 جوائز على مستوى الشرق الأوسط، وتفرد هذا العام في الفوز بجائزة كان فيها الأفضل على مستوى العالم.

تفوق بنك الكويت الوطني وريادته في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية تزداد وتترسخ كل يوم كما تبرهن الحقائق والأرقام فعلى صعيد القنوات الرقمية، يأتي الإقبال الكبير على قنوات البنك، حيث يتم إجراء أكثر من 97% من إجمالي المعاملات من خلالها، وخاصة برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل الذي يستحوذ على أكثر من ثلثي المعاملات ويشهد زيادة كبيرة في عدد المستخدمين تخطت 72% على أساس سنوي خلال العام الماضي.

وفيما يخص حلول الدفع، لا توجد طريقة دفع حديثة تظهر بالسوق الكويتي لأول مرة إلا من خلال الوطني، حيث استبقنا الجميع وركزنا على تقديم حلول الدفع اللاتلامسية من قبل جائحة كوفيد وواصل البنك تقديم أحدث الحلول وأكثرها تطوراً عالمياً لعملائنا».

إضافة إلى ذلك تبقى كلمة السر في تلبية احتياجات عملائنا على أكمل وجه هي أننا الأقرب إليهم، ونعرف كافة التفاصيل الدقيقة لاحتياجاتهم ونسارع الخطى لنواكب تغيرها باستمرار».

ويعد تكامل ما يتم تقديمه من خدمات ومنتجات متميزة وعروض حصرية واستثنائية، وحلول الدفع الأكثر تطوراً يساهم بشكل كبير في حصول عملاء البنك على تجربة مصرفية هي الأفضل في الكويت وبين الأفضل على مستوى المنطقة والعالم.

كما أن ما يحققه بنك الكويت الوطني من نجاحات في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية يرجع الفضل فيه إلى فريق العمل الذي يمثل مركز قوة البنك الفائقة، وذلك بفضل ما يملكونه من مهارات وخبرات، وما يتسمون به من روح

المسؤولية والمبادرة والإصرار على التفوق، بالإضافة إلى أن بنك الكويت الوطني، وبما يملك من تراث زاخر بالتفوق والابتكار على مدى عقود متتالية جعل مسار الإبداع في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية مساراً إجبارياً بلا نهاية.

وعلاوة على ذلك، فإن جائزة البنك الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم يجب أن تكون ملهمة لأبناء الكويت وليس بنك الكويت الوطني أو القطاع المصرفي فقط، فهي دليل على أن كوادرنا الوطنية وكافة مؤسساتنا الحكومية والخاصة قادرة على أن تصل إلى العالمية وتنافس وتتفوق.

ويواصل البنك تشييد بنية تكنولوجية هائلة وترسيخ الثقافة الرقمية في جميع الأنشطة، على كافة المستويات، ووضع آلية جاذبة للمواهب، والتأسيس لبيئة عمل تحفز على الابتكار والإبداع ويمكنها الاحتفاظ بالمبدعين. ولم يكتف البنك بوضع أسس لاستمرار النجاح، لكن استبق الاتجاهات المصرفية الحديثة واستعددنا لمستقبل نعرف جيداً حجم التطور السريع والهائل الذي يتضمنه، حيث نجحنا في سرعة أتمتة عملياتنا، وتأسيس مركز بيانات من بين الأضخم في المنطقة، والذي يعتمد على أحدث برامج تحليل البيانات الضخمة.

ويذكر أن جلوبل فاينانس العالمية التي تأسست في العام 1987 من أعرق المجلات المتخصصة في قطاعي التمويل والاقتصاد ويبلغ عدد قرائها أكثر من 50 ألفاً من المدراء التنفيذيين ومسؤولي القرارات الاستثمارية والاستراتيجية في المؤسسات المالية في 187 دولة حول العالم.

وتجري المجلة سنوياً العديد من الاستبيانات حول الابتكار والربحية للبنوك والمؤسسات المالية حول العالم يتم على إثرها اختيار الأفضل على المستوى الإقليمي والعالمي.

البنك التجاري الكويتي يحصل على جائزة «إحلال وتوطين العمالة»

حصل البنك التجاري الكويتي على جائزة «إحلال وتوطين العمالة»، وذلك بمنحه شهادة تقدير بمناسبة الاحتفال التكريمي التاسع عشر للمشروعات الرائدة في مجال العمل الاجتماعي الأهلي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك ضمن استضافة وترأس سلطنة عُمان للاجتماعات التاسعة عشر للجنة أصحاب المعالي وزراء الخدمة المدنية والعمل والاجتماعات التاسعة للجنة أصحاب المعالي وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر فندق قصر البستان بسلطنة عمان.

وفي تعليقه على حصول البنك على جائزة «إحلال وتوطين العمالة»، قال مدير عام قطاع الموارد البشرية في البنك التجاري صادق عبدالله: «تأتي هذه الجائزة تقديراً لالتزام البنك بتطوير وتشجيع المواطنين الكويتيين وخاصة فئة الشباب، حيث يحرص التجاري على تحفيزهم للعمل لديه مع تدريبهم وصقل مواهبهم وقدراتهم وإكسابهم المهارات والخبرات المهنية وتخطيط مساراتهم الوظيفية إيماناً من البنك بأهمية الاستثمار في العنصر البشري ودعم الطاقات الكويتية الشابة لتحقيق مبادئ الاستدامة وتمكين الشباب الكويتي الطموح من المساهمة في بناء المستقبل»، مشيراً إلى أن رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس لطالما يوفرون للإدارة التنفيذية كل الدعم في هذا الصدد وهو ما يتماشى مع نهج وتوجه الدولة في تطبيق خطط الإحلال الوظيفي بغرض توفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين في القطاع الخاص، هذا وقد وصلت نسبة العمالة الوطنية في التجاري 84.7 % .

وللوصول إلى هذه النسبة المرتفعة من توطين الوظائف، يشارك البنك في معارض الفرص الوظيفية التي تنظمها الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، وتأتي مشاركات البنك في هذه الفعاليات والمعارض الوظيفية انطلاقاً من مسئوليته الاجتماعية كمؤسسة مالية تهدف إلى عرض فرص العمل المتوفرة لديه على الشباب الكويتي الباحث عن فرص عمل متميزة في القطاع المصرفي واستقطاب الخريجين الجدد الراغبين في تحقيق طموحاتهم المهنية بالعمل في القطاع المصرفي والمالي.

وكان البنك قد أطلق من قبل برنامج «مبادرون» الذي تم تصميمه لدعم وتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الكفاءة لمواجهة ما قد تتعرض له أنشطة أعمالهم عقبات بسبب الظروف الصعبة، وكذلك برنامج «رواد» الهادف إلى توظيف الشباب الكويتيين حديثي التخرج لدى البنك

والاحتفاظ بهم وتنمية مهاراتهم، وبدأت مجموعة من الموظفين الجدد بزيارة العديد من قطاعات البنك وإدارته للتعرف على نطاق العمل والأنشطة التي يقوم بها البنك بغرض صقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم بما يساهم في توطين الوظائف والقضاء على البطالة.

وقد استطاع البنك أن يسخر جميع الجهود لتوظيف وتأهيل حديثي التخرج من الكوادر الكويتية الواعدة عن طريق وضع أفضل وسائل التدريب والتطوير لتنمية مهاراتهم من خلال بوابة التعليم الإلكتروني «ثابر»، بالإضافة إلى المهارات التي اكتسبها المتدربون عن طريق التعامل المباشر مع أصحاب الخبرات المميزة داخل البنك والتي ساهمت في تقديم العديد من المعلومات الهامة عن العمل المصرفي للمتدربين.

ويقوم البنك بالمشاركة بقوة في مبادرة كفاءة التي أطلقها البنك المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية ومعهد الدراسات المصرفية لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية حيث يقوم بترشيح موظفيه في البرامج والدورات المتنوعة التي تنعقد تحت مظلة المبادرة بالتعاون مع جهات أكاديمية واستشارية مرموقة.

وتأتي هذه الجهود الحثيثة من التجاري في إطار رؤيته الاستراتيجية بأن الاستثمار في الخريجين الكويتيين يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، لذلك يحرص البنك على استقطاب الشباب الكويتي الطموح وتأهيله وتدريبه للعمل في القطاع المصرفي لخلق جيل من المصرفيين الكويتيين الجدد ضمن رسالة البنك الهادفة إلى «بناء المستقبل معاً».

خلال قمة عقدت في مملكة البحرين مؤخراً

«الموارد البشرية» في بنك الخليج تحصد جائزتين على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حصد بنك الخليج جائزتين في قمة إدارة الموارد البشرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023، والتي عقدت في مملكة البحرين الشقيقة مؤخراً، تحت رعاية معالي وزير العمل البحريني جميل بن محمد علي حميدان، بمشاركة نخبة من المسؤولين والمتخصصين في مجال الموارد البشرية لدى أبرز شركات وبنوك المنطقة.

وتسلمت مدير إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج سلمى الحجاج جائزتي «أفضل تدريب وتطوير» و«التميز في التنوع والشمول» في حفل توزيع جوائز الموارد البشرية على الشركات الفائزة.

يذكر أن حفل توزيع جوائز قمة إدارة الموارد البشرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حدث رئيسي يعقد سنوياً ويجمع المحترفين والخبراء من دول متعددة للاحتفال بالتميز في ممارسات الموارد البشرية.

وبهذه المناسبة، أعربت سلمى الحجاج عن سعادتها بالحصول على جائزتين على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تعكس جائزة «أفضل تدريب وتطوير» دور بنك الخليج المميز في تعزيز مهارات موظفيه وكما يعد حصول البنك على جائزة «التميز في التنوع والشمول» نجاح البنك في ترسيخ

سلمى الحجاج: نفتخر بحصولنا على جائزتي «أفضل تدريب وتطوير» و«التميز في التنوع والشمول»

مبادئ الاستدامة في بيئة العمل.

وأضافت: «نفخر بأن يكون «الخليج» من البنوك الرائدة، التي تستثمر في رأس المال البشري بسخاء، لتعزيز كفاءات موظفيه، باعتبارهم المحور الرئيسي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وذلك من خلال تزويدهم بأحدث الخبرات والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المصرفية الكبرى التي تمر بها الصناعة المصرفية محلياً وعالمياً».

وأشارت إلى أن البنك يحرص على نيل الموظفين

فرص التدريب والتطوير اللازمة لاستيفاء متطلبات المعايير البيئة والاجتماعية والحوكمة ومدى تماشيها مع متطلبات السوق وتناسبها مع المهام الوظيفية المسندة إليهم في البنك منوهة إلى أن 72% من موظفي البنك حصلوا على دورات تدريبية متنوعة في عام 2022.

وقالت: تماشياً مع استراتيجية بنك الخليج للاستدامة، يؤكد البنك التزامه بتهيئة بيئة عمل تدعم المساواة بين الجنسين، وتوفر فرصاً متكافئةً لجميع الموظفين، عبر إقامة برامج التدريب والتوجيه واكتشاف المهارات القيادية، بما يساعد على الارتقاء في حياتهم الوظيفية.

وتابعت: يحرص بنك الخليج على ترسيخ مبادئ الاستدامة من خلال التزامه الصارم بتحقيق المساواة بين الجنسين، وهو ما ينعكس في تقديم مزايا وظيفية متكافئة ومتساوية للموظفين والموظفات، لافتة إلى أن «الخليج» هو أول بنك في الكويت يساوي بين النساء والرجال في المزايا الوظيفية.

من مجلة «International Business»

البنك الأهلي الكويتي ينال جائزة أفضل بنك للتجزئة في الكويت

حصل البنك الأهلي الكويتي على جائزة أفضل بنك للتجزئة في الكويت لعام 2023 من مجلة International Business، في شهادة على الأداء الاستثنائي الذي يقدّمه، بما يظهر التزامه بالتميز في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والحلول المبتكرة لعملائه. وتم الإعلان عن الجائزة في حفل أقيم في منتجع أتلانتس دبي بحضور محمد طالب بهبهاني رئيس الخدمات المصرفية الخاصة ومجموعة من موظفي البنك تقديراً للجهود المميزة التي يتمتع بها البنك الأهلي الكويتي كمؤسسة مصرفية رائدة، بعدما عمل بجد من أجل تحقيق رضا العملاء وتقديم حلول مالية موثوقة، في انعكاس لتفانيه بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة والكفاءة المهنية.

وبهذه المناسبة، قال لؤي مقامس، الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الكويتي - الكويت «يسعدنا الحصول على جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للتجزئة في الكويت لعام 2023 من مجلة International Business، بما يسلط الضوء على التزامنا بتزويد عملائنا بخدمات وحلول مالية استثنائية، ونؤكد أن هذا الإنجاز تحقق بفضل العمل الجاد والتفاني المستمر لفريقنا الذي يسعى باستمرار لتجاوز التوقعات».

ولعبت مجموعة المنتجات والخدمات الشاملة التي يقدمها البنك الأهلي الكويتي، دوراً مهماً في الحصول على هذه الجائزة، إذ نجح من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخيارات المصممة لتلبية احتياجات عملائه، في تأكيد مكانته الرائدة وقدرته على توفير الحلول المالية الشاملة لجميع فئات العملاء. وتم تكريم البنك الأهلي الكويتي بهذه الجائزة تقديراً لخدماته الموجهة للعملاء، والتي كان لها الدور الفعّال في تعزيز مكانته الرائدة، إذ يقدم باستمرار خدمات مبتكرة تحظى بشعبية عالية لتعزيز راحة وسهولة الوصول لعملائه، بينما حظي النهج الذي يتبعه والذي يركز عليهم بتقدير وولاء كبيرين منهم. ويعدّ أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح البنك الأهلي الكويتي صافي الفائدة الذي يقدمه للعملاء على منتجاته وحلوله، إذ أدى النهج الإستراتيجي الذي يتبعه في إدارة أصوله واستثماراته إلى تحقيق دخل قوي ومستدام، مما يدل على الأداء المالي القوي للبنك وقدرته على الحفاظ على استقراره على جميع الصعد.

وفي الوقت نفسه، شهد البنك الأهلي الكويتي نمواً ملحوظاً في حصصه السوقية على مدى العامين الماضيين، مما عزز مكانته كأحد أكبر بنوك التجزئة في القطاع المصرفي الكويتي، بحيث يعكس نجاحه في توسيع نطاق حضوره في السوق قدرته على تلبية

لؤي مقامس: الجائزة تسلّط الضوء على التزامنا بتزويد عملائنا بخدمات وحلول مالية استثنائية

احتياجات عملائه في بيئة أعمال تنافسية ومتطورة باستمرار. ويتجلى التزام البنك الأهلي الكويتي بتجاوز التوقعات في التطورات العديدة التي شهدها مؤخراً مثل إطلاق حساب الفوز بحلته الجديدة، إذ أتاح مع الزيادة الأخيرة في عدد السحوبات المزيد من الفرص للعملاء للفوز بجوائز كبيرة. ويأتي تقديم السحب الشهري الجديد بقيمة 20,000 دينار كويتي والسحب ربع السنوي الاستثنائي على 100,000 دينار كويتي، كدليل على تفاني البنك الأهلي الكويتي في تقديم مزايا لا مثيل لها لعملائه.

وفي الوقت نفسه اكتسب حساب الفوز شعبية كبيرة في السوق، بفضل جوائزه الجاذبة مثل السحب السنوي الكبير على راتب شهري بقيمة 5,000 دينار كويتي لمدة 10 سنوات، والجائزة الأسبوعية بقيمة 10,000 دينار كويتي، بحيث يواصل البنك من خلال هذه الإضافات الرائعة، إظهار تقديره لولاء العملاء وتقديم عروض جذابة للانضمام إلى عائلة حساب الفوز المتنامية باستمرار لديه. وأعرب مقامس في نهاية تصريحه عن امتنانه لمجلة International Business لتقديرها جهود البنك الأهلي الكويتي وإنجازاته، مؤكداً التزامه بتقديم حلول مبتكرة، والحفاظ على أداء مالي قوي، ووضع رضا العملاء في مقدمة أولوياته.

منذ تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام 1967 يواصل العمل على طرح منتجات جديدة وتطويرها، ليصبح واحداً من أهم البنوك الكويتية التي تقدّم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لقطاع الأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة.

لؤي مقامس الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الكويتي - الكويت

وتقدم شركته التابعة ABK Capital مجموعة واسعة من الخدمات والحلول الاستثمارية محلياً وإقليمياً وعالمياً. هذا ويوفر البنك الأهلي الكويتي - مصر جميع الخدمات المصرفية والمالية لخدمة عملائه من الشركات والأفراد من خلال فرعه الرئيسي وفروعه الأربع والأربعين المنتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية. ويتواجد البنك الأهلي الكويتي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقدّم جميع الخدمات المصرفية لعملائه من الشركات الكويتية والإماراتية، ويخدم كذلك عملاءه الأفراد من خلال فروعه المتواجدة في دبي وأبو ظبي ومركز دبي المالي العالمي DIFC.

ويعد البنك الأهلي الكويتي من أبرز الداعمين لحملة «لنكن على دراية» التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بحيث يهدف من خلال مبادراته المختلفة إلى تعزيز الثقافة والشمول المالي لدى جميع أفراد المجتمع وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم لدى التعامل مع البنوك والخدمات المصرفية المختلفة بما يشمل خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وسبل تجنب الاحتيال المصرفي والمالي وشروط الحصول على منتجات البنك والاستفادة من الخدمات الرقمية وغيرها.

تقديراً لقيادتها الاستثنائية ومسيرتها المهنية
منذ انضمامها إلى البنك الأهلي المتحد

جهاد الحميضي تنال جائزة المصرفي الإسلامي للعام 2023 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

توجت مجلة ميد العالمية، المرموقة ضمن جوائز التميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2023، جهود وإنجازات الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في البنك الأهلي المتحد، جهاد سعود الحميضي، بمنحها جائزة المصرفي الإسلامي للعام 2023 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك تقديراً لقيادتها الاستثنائية ودعمها للابتكار التكنولوجي في القطاع المصرفي، وخبراتها المتنوعة، وعضويتها النشطة في العديد من مجالس إدارات المؤسسات الناشئة في مجالات الدفع الإلكتروني، ومراقبة الائتمان، وتصنيف المخاطر، والتأمين التكافلي.

على مدار مسيرتها المهنية التي استمرت لأكثر من 38 عاماً، منذ انضمامها إلى البنك الأهلي المتحد فور تخرجها، شغلت الحميضي عدة مناصب إشرافية وقيادية في البنك، وجمعت بين المعرفة الواسعة في التكنولوجيا والتقدم المصرفي، ولم تتوان عن تنويع وتكامل خبراتها المصرفية الشاملة، حتى أصبحت رائدة في الابتكار في مجال الخدمات المصرفية، كما استطاعت أن تقدم نموذجا يحتذى به ومصدرا لإلهام العاملين في الصناعة المصرفية.

كذلك استطاعت جهاد الحميضي أن تحقق نجاحاً ملحوظا في جميع المناصب الإشرافية والقيادية التي تولتها حتى وصلت لمنصب الرئيس التنفيذي وتم اختيارها لعضوية مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد، حيث استطاعت أن تحدث فارقاً ملحوظاً في أداء البنك، وكان لها بصمة مميزة كأول سيدة تتولى منصب الرئيس التنفيذي في قطاع البنوك الإسلامية في الكويت. لم يكن اختيار جهاد الحميضي لنيل جائزة المصرفي الإسلامي للعام 2023 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا راجعا لما تتمتع به من سجل حافل من إنجازات منذ انضمامها إلى البنك الأهلي المتحد فحسب، فقد تم الأخذ في الاعتبار مساهمتها في مجال الصناعة المصرفية بشكل عام، حيث تشغل منصب نائب الرئيس في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة كي نت (K-NET)، وعضوا في مجلس إدارة شركة الهلال للتكافل، وشركة الهلال لايف، كما شغلت سابقاً نائب رئيس مجلس إدارة شركة المعلومات الائتمانية المشتركة ساي نت. (Ci-Net).

وقد تم تتويج جهاد الحميضي بهذه الجائزة بعد قيام لجنة تحكيم مستقلة من مجلة ميد، بتقييم كل المرشحين للجائزة والمفاضلة بينهم من خلال نقاط لكل جانب من جوانب التميز لدى جميع المرشحين ثم يتم دمج النقاط، ومقارنتها مع بعضها البعض لتحديد الفائز.

تم تسلم الجائزة في احتفالية أقيمت في البنك الأهلي المتحد بحضور ممثلي الإدارة التنفيذية، وبهذه المناسبة تقدمت جهاد الحميضي بجزيل الشكر إلى القائمين على هذه الجائزة، مؤكدة أنها بمثابة تكريم لفريق العمل بأكمله في البنك الأهلي المتحد واعتراف بتميّز الخدمات المصرفية الإسلامية التي نقدمها لعملائنا، وتعكس الجهود المبذولة في مختلف قطاعات العمل بالبنك وفقا لرؤية استراتيجية واضحة.

كما أكدت جهاد الحميضي على دعم مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد والذي يعد المحرك الأول لكل نجاح يحققه البنك وجميع منتسبيه. وتقدمت الحميضي بخالص الشكر لبنك الكويت المركزي لما يقدمه من دعم ومساندة للقيادات الوطنية النسائية وللجهاز المصرفي بشكل عام.

وأشارت الحميضي إلى دور بيئة العمل المميزة وروح الأسرة في البنك الأهلي المتحد في الحفاظ على الكفاءات الوطنية وصقلها وإتاحة الفرصة كاملة للمتميزين منهم، مؤكدة إن الاستمرار في تحقيق النجاح يحتاج إلى بيئة عمل إيجابية ومستقرة.

واعتبرت الحميضي أن نيلها لأي جائزة أو تكريم هو اعتراف بتميز المرأة الكويتية وقدرتها على إحراز النجاح والتفوق من خلال الإخلاص والتفاني في عملها.

الجدير بالذكر أن جهاد الحميضي قد تم اختيارها أيضا، ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط للعام 2023 من اللاتي يقدن نجاح مجموعة من أكبر الشركات في المنطقة وخارجها،

جهاد الحميضي تتسلم الجائزة من كولين فورمان رئيس تحرير مجلة ميد

بحسب المجلة التي اعتمدت في اختيارها على معايير دقيقة، من بينها التأثير في المنطقة والأسواق التي تعمل بها المرأة، والإنجازات التي حققتها خلال العام الماضي، ومبادرات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التي قادتها، وحجم الأعمال، والخبرة المهنية.

كما توجت الحميضي بجائزة الرئيس التنفيذي للقطاع المصرفي بالكويت لعام 2021، من مجلة جلوبل بانكنج آند فاينانس ريفيو وذلك تقديرا لقيادتها القوية واستراتيجيتها ورؤيتها التي ساهمت بشكل كبير في نجاح عمل البنك الأهلي المتحد. فقد قدمت جهاد النموذج الأمثل لما يجب أن يكون عليه الرئيس التنفيذي، حيث عملت بنزاهة وعدالة وإنسانية لخلق بيئة عمل مميزة.

وكذلك حازت الحميضي على جائزة «المرأة المبادرة للعام Woman Entrepreneur of the year 2017» في مجال تكنولوجيا المعلومات وجميع العمليات المصرفية في الكويت من مجلة «إنترناشونال فاينانس»، والتي جاءت تتويجا للجهود المخلصة التي قامت بها جهاد الحميضي منذ تعيينها في البنك الأهلي المتحد.

للمرّة العاشرة على التوالي

KIB يتلقّى جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت لعام 2023» من مجلة وورلد فاينانس

حصد بنك الكويت الدولي (KIB)، في الآونة الأخيرة، جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت لعام 2023»، للعام العاشر على التوالي، وقد جاء هذا التتويج المرموق من قبل مجلة «وورلد فاينانس» تقديراً لاستمراره في طرح منتجات وخدمات مصرفية إسلامية مبتكرة ومميّزة، واعترافاً المتقدّم لخدمة العملاء الاستثنائية التي يوفّرها.

وتقوم مجلة «وورلد فاينانس»، التي تعتبر واحدة من أبرز المنصّات الإعلامية العالمية الرائدة في المجال الاقتصادي والمالي، ومقرّها المملكة المتحدة، بتنظيم برنامج الجوائز السنوي Islamic Finance Awards، منذ العام 2007، إذ تستضيف وتكرّم من خلاله أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في كافة أنحاء العالم، وذلك بناءً على أعلى المعايير وأفضل الممارسات المتّبعة في عالم المال والأعمال.

وقد تم تتويج KIB من قبل لجنة تحكيم جوائز «وورلد فاينانس» بهذه الجائزة العالمية بعد أن رشّحته للفوز ضمن نخبة من مؤسسات القطاع المصرفي الإسلامي، بناء على أسس ومعايير صارمة ومتنوّعة. ووقع اختيار اللجنة على KIB لنيل هذا اللقب بفضل ريادته المستمرة للصناعة المصرفية الإسلامية، وتميّز خدماته ومنتجاته المتوافقة مع الشريعة الإسلاميّة، وتمكّنه من تنويع تلك المنتجات والخدمات، سواء كانت مخصّصة للأفراد أو الشركات، على حدّ السواء، إضافة إلى قدرته على الاستمرار في تحقيق النمو، تسجيل معدلات ربحية إيجابية، التوسّع والانتشار في السوق، الالتزام بمعايير الإفصاح والحوكمة والشفافية، ودعم المبادرات الهادفة في إطار استراتيجيته الشاملة للمسؤولية الاجتماعية.

وأشارت مجلة «وورلد فاينانس»، إلى أن ما يميّز KIB هو التزامه في بناء علاقات راسخة وبعيدة المدى مع عملائه وتقديم خدمة عملاء منقطعة النظير.

وفي هذه المناسبة، أعرب KIB عن فخره بحصد جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت خلال 2023، للمرّة العاشرة على التوالي، من قبل جهة معروفة عالمياً مثل مجلة وورلد فاينانس المتخصّصة، مؤكّداً أن هذه الجائزة تعكس بشكل واضح استمراره في تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفيّة، بما يلبّي

احتياجات عملائه على اختلافها وتنوّعها، انطلاقاً من شعاره الأساسي، بنك للحياة، ومسلّطاً الضوء، في الوقت نفسه، على إنجازاته الاستثمارية، وتوفيره تجربة مصرفية رقمية متطوّرة، إلى جانب سجلّه الحافل في المساهمات المجتمعية المختلفة.

وأضاف أن هذه الجائزة هي ثمرة العمل المشترك والتعاون الذي يميّز جهود فريق البنك بأكمله، لمساهمته في تحقيق هذا الإنجاز، موضحاً أن «هذا التكريم دافع مهمّ لبذل جهود أكبر في سبيل تقديم أرقى مستويات الخدمة والمنتجات للعملاء، من أجل الحفاظ على مكانتنا كمؤسسة مصرفية رائدة في الكويت».

تقديراً لجهوده الدؤوبة في تنمية الموارد البشرية وتمكين الكفاءات المحلية

بنك برقان يحصد جائزة التميّز في «إحلال العمالة الوطنية» للمرة الثانية

حصد بنك برقان، للمرّة الثانية، جائزة التميّز في «إحلال العمالة الوطنية»، من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في شهادة جديدة على تفوّقه بتنمية الموارد البشرية وتمكين المواهب الوطنية. وتُعتبر هذه الجائزة المرموقة، المخصّصة لشركات القطاع الخاص التي تحقّق أعلى نسبة توطين للوظائف على مستوى دول المنطقة، دليلاً واضحاً على التزام بنك برقان باستراتيجية التوطين والإحلال، وذلك وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وبمناسبة تحقيق هذا الإنجاز المهم، قال فاضل عبد الله، الرئيس التنفيذي- الكويت: «نفتخر بحصولنا على هذه الجائزة المرموقة مرّة أخرى والتي تضاف إلى إنجازات البنك وسعيه الدائم في مجال التوطين والإحلال. ونؤمن بأن الاهتمام بتطوير رأس المال البشري هو الأساس في تحقيق النمو المستدام والنجاح لبنك برقان. كما إن البنك يحرص دائماً على استقطاب العمالة الوطنية كجزء أساسي من خطته الاستراتيجية الداعمة للكوادر الوطنية الشابة القادرة على المساهمة في دعم وتطوير المسيرة التنموية بالكويت وتأهيلهم من خلال خطط تدريبية متخصّصة تمهيداً لشغلهم مراكز قيادية في البنك مستقبلاً، وذلك لإيماننا بالمواهب والكفاءات التي تساعد في سير عجلة التطوّر التي يشهدها القطاع المصرفي».

وحصل بنك برقان على هذه الجائزة المرموقة من خلال عدة معايير أهمّها نسبة توظيف الكفاءات الوطنية في مختلف المستويات الوظيفية، إشراك المرأة في العمل خصوصاً في المراكز القيادية، إضافة إلى جهود دعم وتوظيف المواهب من ذوي الهمم.

وركّزت معايير التقييم الأخرى على المزايا المقدّمة للموظفين وثقافة بيئة العمل وتدابير الصحة والسلامة وجهود التدريب والتنمية التي تدعم جميع الموظفين في تقدّمهم المهني، وأخيراً معدّل دوران الموظفين.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان قد حصد الجائزة ذاتها في عام 2019، ما يؤكد التزامه باستراتيجية التوطين والإحلال على مستوى الكويت، وذلك من خلال استمرار نمو عدد الكفاءات الكويتية في كافة فروعه. ومع ارتفاع نسبة معدلات العمالة الوطنية فيه، يقدّم البنك نموذجاً متميّزاً ومثالاً ناجحاً للقطاع الخاص الكويتي في استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية وفي تسخير كافة الإمكانات للشباب الكويتي الواعد وتسليحهم بالمهارات الأساسية من خلال برامج التدريب والتطوير الحديثة تمهيداً لشغلهم مراكز قيادية في البنك مستقبلاً.

تقديرا لقوة أدائه المالي والمزايا الاستراتيجية للبنك

«بيتك» يفوز بجائزة بنك العام من مجلة ذي بانكر

فاز بيت التمويل الكويتي «بيتك» بجائزة بنك العام- الكويت لعام 2023 من المجلة المصرفية العريقة «ذي بانكر»، التابعة لمجموعة «فايننشال تايمز» العالمية.

وتستند معايير اختيار المؤسسات الفائزة بجوائز «ذي بانكر» إلى قدرتها على تقديم أداء مالي قوي والمزايا الاستراتيجية التي يتمتع بها سواء من خلال الاستثمار بالتكنولوجيا الجديدة أو التوصل إلى طرق مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لتوسيع أعمالها وزيادة رضا العملاء.

وتعليقاً على اختيار «بيتك» بنك العام، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف عبدالوهاب الرشود: «إن هذه الجائزة لها صدى خاص، فاليوم، لا يعد تكريمنا كبنك العام على مستوى الكويت شهادة فقط على ما يتمتع به فريقنا من خبرات ومؤهلات ومهارات عالية، ولكنه يمثل أيضاً اعترافاً بالدور المهم لـ «بيتك» في قيادة الصناعة المصرفية الإسلامية».

وأضاف أن ما حققه «بيتك» من نتائج مالية قياسية ونمو مستدام جاء نتيجة التنفيذ الأمثل للاستراتيجية، والأداء التشغيلي القوي، ومراعاة الممارسات المصرفية المسؤولة، وإدارة المخاطر، وتعزيز الملاءة المالية والجدارة الائتمانية لمجموعة «بيتك».

ولفت الرشود إلى المكانة الريادية التي يتمتع بها «بيتك» باعتباره أكبر بنك في الكويت من حيث حجم الأصول، وتصدره قائمة الشركات المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية. وهو ما يعكس الإمكانات الهائلة التي يتفوق بها «بيتك» وقدرته العالية على دعم الشركات وقيادة صفقات تمويلية عملاقة.

ثقة مستمرة

من جهة أخرى، ذكر الرشود أن تكريم «بيتك» يعكس الثقة المستمرة للعملاء بالمنتجات والخدمات التمويلية المبتكرة التي يوفرها البنك، وقوة علامته التجارية في الأسواق التي يعمل فيها، والقيمة المضافة التي يوفرها للعملاء من خلال استراتيجية الابتكار وتبني أحدث الحلول الرقمية العالمية في الصناعة.

وأوضح الرشود أن الجوائز العديدة التي حصدها البنك مؤخراً ومن ضمنها هذه الجائزة، تؤكد نجاح نموذج أعمال «بيتك» وجودة خدماته وكفاءة استراتيجية التحول الرقمي، وريادته في مختلف المجالات بما يعزز مكانته وقوة علامته التجارية ومتانة وضعه المالي.

عبدالوهاب عيسى الرشود الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف

عن التزامه بالابتكار التكنولوجي من خلال الخدمات المصرفية الرقمية المتقدمة التي يوفرها البنك لعملائه، أشار الرشود إلى بنك «تـم» الرقمي، الذي أطلقه «بيتك» مؤخراً، وهو أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت. كما لفت إلى إطلاق خدمة مبتكرة تعتبر الأولى من نوعها في الكويت تعتمد على خاصية التعرف على السمات البيومترية للوجه Liveness Face Matching عند زيارة أي من فروع «بيتك».

وقال إن التحول الرقمي للخدمات المصرفية يشكل محطة مهمة في مسيرة «بيتك» المصرفية، نظراً إلى أنه ساعد في تعزيز كفاءة البنك وأدائه المالي، وتحقيق ربحية قوية، والانفراد في تقديم خدمات مبتكرة ذات جودة عالية من خلال بنية تحتية رقمية متطورة تواكب تطلعات العملاء.

نهج متوازن

وأكد الرشود أن النهج الذي يتبعه «بيتك» يقوم على الموازنة بين الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا وبين تقديم أفضل الحلول المصرفية التي تتناسب مع احتياجات العملاء. وأضاف أن هذا النهج ساعد في تحسين تجربة العملاء وجعل حياتهم أكثر سهولة دون الحاجة إلى زيارة الفرع، وذلك من خلال وسائل سريعة وآمنة تحقق تطلعاتهم وتثري نمط حياتهم.

تجدر الإشارة إلى أن «بيتك» حقق قفزات نوعية في سرعة تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، من خلال تبني أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية، فضلاً عن تبوؤ مكانة رائدة في سوق الصكوك والخدمات المالية الإسلامية. كما نجح في تعزيز سمعته المؤسسية وتفوقه في تطوير الأعمال والمنتجات، والقدرة على تلبية احتياجات العملاء المتنوعة في جميع القطاعات.

ويزخر «بيتك» بمجموعة قوية من الأنشطة والخدمات الاستثمارية والمصرفية المتوافقة مع الشريعة التي تتبنى أحدث التقنيات والمعايير المالية العالمية.

الجدير بالذكر أن مجلة «ذي بانكر» التي تأسست منذ عام 1926 تهتم بنشر المعلومات الاقتصادية والمالية للقطاع المالي العالمي وحظيت بسمعة طيبة في تقديم التقارير الموضوعية والواضحة.

بالنسبة لجوائز بنك العام، تشرف لجنة مختصة من المحررين ومتخصصين من مختلف القطاعات والدول على مدار 5 أشهر على معايير ترشيح الفائزين. ولهذه الأسباب وغيرها، تعد جوائز «بنك العام» من بين الجوائز الأكثر شهرة وتقديراً على نطاق واسع في الصناعة المصرفية.

غلوبل فاينانس العالمية:

بوبيان أفضل بنك إسلامي بالعالم في الخدمات المصرفية الرقمية

أعلنت مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية عن اختيار بنك بوبيان لجائزة «أفضل بنك إسلامي في العالم» في مجال الخدمات المصرفية الرقمية للعام التاسع مما يؤكد على ريادته الراسخة في عمليات التحول الرقمي وبناء قاعدة قوية من الحلول والبرامج المتطورة بما يساهم في تعزيز صناعة الصيرفة المالية الإسلامية الرقمية على مستوى العالم.

وقد مُنح بنك بوبيان هذه الجائزة لنجاح الاستراتيجية التي انتهجها منذ سنوات نحو الاستثمار والتوسع في خدماته الرقمية ودوره في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال ما يقدمه من حلول رقمية مبتكرة تعمل على زيادة قاعدة العملاء المستفيدين منها.

ويُعد التحول الرقمي نقطة ارتكاز تقود مسيرة الأعمال المصرفية لبنك بوبيان لتطوير البنية التحتية لخدماته وتعزيز محفظة حلوله الرقمية وفقاً لأحدث التقنيات واتباع أعلى معايير الأمان والجودة ليعكس الالتزام الراسخ بضرورة تقديم تحسينات ملموسة ومنفردة تهدف إلى تسريع الكفاءة التشغيلية لقطاع الحلول الرقمية وتقديم تجربة رقمية استثنائية رائدة على مستوى العالم.

ويؤكد بوبيان أن ما يهدف إليه دائماً هو الارتقاء بمستوى خدماته المصرفية الرقمية تجاه مستقبل أكثر إبداعاً وتميزاً يُلبي من الاحتياجات المتنوعة لعملائه من أصحاب الشركات وعملاء الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم مما يؤكد موقعه كبنك رقمي إسلامي رائد محلياً وإقليمياً وكذلك عالمياً.

وتكتسب جوائز غلوبل فاينانس أهمية خاصة لاسيما وأنها تأتي من قبل مؤسسة عالمية معروف عنها الحيادية التامة والاختيار بناء على معايير صارمة ودقيقة إلى جانب كون الجائزة التي حصدها البنك تمثل واحداً من أهم المجالات التي تشهد منافسة قوية.

«وربة» يحصد جائزة «البنك الأكثر استدامة في الكويت» لعام 2023

حصد بنك وربة جائزة «البنك الأكثر استدامة في الكويت 2023» وذلك ضمن جوائز مجلة الأعمال الدولية، تأكيداً على التزامه بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) طوال العام، واهتمام البنك بتعزيز نهج الاستدامة، وتأسيس علاقات دائمة مع كافة أصحاب المصلحة لديه وتعزيزها، وتأثير البنك من الجانب البيئي والاجتماعي والاقتصادي وتوفير الشفافية حول مساهمته في التنمية المستدامة.

وفي تعليقه على حصول بنك وربة على هذه الجائزة قال مدير قطاع التسويق والاتصال المؤسسي في بنك وربة أيمن سالم المطيري بأن هذا الإنجاز يؤكد على الدور الذي يؤديه بنك وربة - كمؤسسة مالية وطنية رائدة، وبنك إسلامي، وجهة موقعة على الميثاق العالمي للأمم المتحدة - في تلبية معايير الاستدامة، والعمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع، من خلال ممارساته وشراكاته وفعالياته المتنوعة، والتي تبدأ من أصغر دائرة في البنك، ومروراً بموظفيه، لتمتد إلى الدوائر الأكبر التي تشمل عملائه، والمجتمع الكويتي، بما في ذلك الاقتصاد الكويتي، ووصولاً للبيئة بشكل عام وبمواءمة أهدافه في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية الكويتية، فضلاً عن قضايا أخرى مثل تغير المناخ، تقليل انبعاث الكربون الناتج من الأنشطة الاقتصادية، والشمول المالي.

وأضاف المطيري أن الاستدامة تأتي من صلب مبادئنا ونموذج التشغيل في بنك وربة وبصفتنا مصرفاً إسلامياً، فإن العمليات المستدامة تعد جزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا، حيث تنبع قيمنا الأساسية في الحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية في جميع المعاملات، واتباع أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وذكر أننا في بنك وربة نهدف لأن نكون في الصدارة من خلال أدائنا المستدام ونتطلع إلى تعزيز هذه الممارسة في المستقبل والحفاظ على شفافية التواصل مع أصحاب المصلحة من خلال الإفصاح عن أدائنا للمؤشرات غير المالية ودورنا وأثرنا على مؤشرات الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وأشار المطيري إلى أن إحدى أهم مرتكزات الاستدامة هي المسؤولية الاجتماعية، مبينا أن «وربة» حقق فيها تميز وريادة بمختلف جوانبها: البيئة والصحة والشباب والطلبة والرياضة ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل التطوعي والجهود الإنسانية ودعم المشاريع الشبابية وغيرها، مما أدت عن شراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد الكويتي

الرياضي المدرسي والتعليم العالي ورعايتنا لدوري المدارس لعام 2023، التي تأتي في إطار حرص بنك وربة على الاهتمام بالأنشطة الرياضية والشبابية وتنميتها وتشجيع المحافظة على نمط حياة صحي لطلبة المدارس بكل مراحلها التعليمية.

وتابع قائلاً: «بأن هذه الشراكة الاستراتيجية تأتي بهدف دعم جهود التنمية المجتمعية والمساهمة في تهيئة أجيال متعاقبة تساهم في نهضة ورفعة دولة الكويت والتي تعتبر من الركائز الأساسية الراسخة في استراتيجية بنك وربة، كما تأتي رعاية دوري المدارس من قبل البنك تأكيداً على التزامه الدائم بدعم المواهب الشبابية وتعزيز فرص التطوير المتاحة لهم وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والقدرات اللازمة للنجاح في الحياة العلمية والمهنية وغرس قيم النجاح والريادة وتطوير المهارات الشخصية ومهارات النجاح في الحياة العلمية والعملية».

علماً بأن جائزة مجلة الأعمال الدولية «Awards International Business Magazine» هي جائزة مرموقة تحت إشراف خبراء ماليين واقتصاديين والتي تهدف بشكل رئيسي إلى الاهتمام وتقييم الإنجازات التي تحققها المؤسسات المالية والبنوك والقادة العالميين وقطاعات الشركات - من جميع أنحاء العالم التي تندرج في الفئات التجارية والمالية.

الجدير بالذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة خلال فترة وجيزة حيث احتلّ مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية للأفراد، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين فيه، وتلك من أبرز المقومات التي تجعل البنك قريب من جميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بنك وربة ضمن أكبر 50 بنكاً في الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية لعام 2023 في تصنيف فوربس الشرق الأوسط.

5. Deficit countries form 'Rome Club' to negotiate trade terms

A coalition of deficit countries aims to restructure global trade dynamics in their favor:

"As the US debt situation has become uncontrollable, a group of six deficit countries form a 'Rome Club' to cooperate on reducing deficits by collectively negotiating new world trade terms with the surplus countries. The argument goes that resetting the deficits through gradual pegged revaluations of the surplus countries would enable a global reset, creating a more equal and stable economic model. The six founding countries of the 'Rome Club' are the US, UK, India, Brazil, Canada and France. Adjusting the divergence of the current account between the key countries is going to be a painful adjustment for the highest surplus countries which are China, Germany, Norway, Japan, the Netherlands and Singapore."

Market Impact: *The fact that the world's reserve currency is spinning out of control reduces faith in the fiat money system, setting up big gains for gold, silver, and crypto currencies.*

6. Robert F. Kennedy Jr wins the 2024 US presidential election

In a stunning political upset, RFK Jr. captures the presidency, ushering in a new political direction for the United States: "In 2024, for the first time in the history of the USA, a third-party candidate, Robert F. Kennedy Jr, wins the US presidential election. His populist platform against the war-mongering Democrats and against the corporate elites resonates with both disgruntled traditional Democratic and Trump supporters. A new political era in the USA begins with the dramatic pivot away from plutocracy, as voters demand an end to drastic inequality and injustice and the end of forever wars."

Market Impact: *Kennedy's pro-peace message and promise to end the abuses of the US healthcare system and break up excess corporate power sees defense, drug and healthcare companies nosedive, and the internet and info-tech monopolies trade nervously on concerns that a wider war against monopoly companies will follow.*

7. Japan's 'lucky 7%' GDP growth rate forces BoJ to abandon yield curve control

Japan experiences a surprising economic surge, leading to a significant policy shift by the Bank of Japan. "The deflation era in Japan has ended, bringing wage growth back. With a yield curve control policy in place, the Japanese economy is over-stimulated as real rates decline with nominal yields capped but inflation expectations rising. The BoJ is therefore forced to end its yield curve control policy in 2024. This causes a rout in global bond markets, as Japanese investors move money back home."

Market Impact: *Yen strengthens as Japanese investors repatriate money to domestic assets, pushing USDJPY below 130, EURJPY below 140 and AUDJPY below 88.*

8. Luxury plunges as EU goes Robin Hood, introducing wealth tax

The European Union's new wealth tax leads to a downturn in the luxury market, with major repercussions for high-end brands: "It is a great irony that the EU, which is the world's biggest welfare system, has created 499 USD billionaires who are paying the lowest amount of personal tax in percentage of wealth compared to billionaires from North America and East Asia. As social unrest in Europe is constantly at the edge of eruption, and as costs associated with the green transformation, the war in Ukraine and general inflation rise, the EU Commission commits to the July 2023 European Citizens' Initiative (ECI) entitled 'Taxing great wealth to finance the ecological and social transition'. The EU Commission implements a law that annually taxes 2% of wealth on billionaires. This modern version of Robin Hood sends shockwaves through the European luxury industry, as recent studies have shown a strong correlation between the pursuit of luxury items and levels of income and wealth inequality."

Market Impact: *LVMH shares plunge 40% on the EU Commission's new wealth tax and other parts of the luxury segment including Porsche and Ferrari see their share price suffering badly.*

Implications for Markets and Investors

Though these predictions are not Saxo Bank's official market forecasts, they are a reminder to investors to consider all potential outcomes, including those that seem far-fetched. Outrageous Predictions are a deliberate effort to push the boundaries of market participants' imaginations and prepare them for any eventuality.

Saxo Bank's 2024 Outrageous Predictions:

1. With oil at $150, Saudis buy Champions League franchise

As oil prices soar, Saudi Arabia extends its influence by acquiring one of the most coveted franchises in sports to create a World Champions League: “Saudi Arabia’s radical restructuring of its economy away from its dependency on oil revenues towards becoming a tourism, leisure, and entertainment powerhouse, receives an added boost from a meteoric rise in oil prices, which reach $150 per barrel around mid-year on stronger-than-expected demand. Now holding the keys to the cherished football competition, the Saudis immediately move to transform it into a global club competition.”

Market Impact: *The Manchester United stock price doubles and Brent crude goes to $150 per barrel.*

2. World hit by major health crisis as obesity drugs make people stop exercising

GLP-1 obesity drugs are seen as a solution to the world’s obesity epidemic, but the ease of taking a pill makes people stop exercising and increase their intake of junk food: “As supply of GLP-1 obesity drugs is expanded, prices come down and governments choose to designate the obesity drugs as vital for improving health and stopping the obesity epidemic... However, in a turn of events, supply of GLP-1 obesity drugs is unable to meet the widespread demand, and patients need to wait for years to get their injections. Meanwhile, they stop exercising or keeping to a healthy diet now that a pill can keep weight in check, fueling a major health crisis. Global adult obesity rates shoot up from the current 39% to 45% in 2024.

Market Impact: *The processed food industry sees a significant demand lift, McDonalds and Coca-Cola stock prices outperform broader markets by 60% each.*

3. US heralds the end of capitalism with tax-free government bonds

The US adopts a radical fiscal strategy to tackle its economic challenges by incentivizing investment in government bonds. “The US government is forced to increase fiscal spending exponentially amid the 2024 elections to keep the economy going and avoid social unrest. Due to lingering inflation pressures and foreign investors repatriating capital, demand for US Treasuries remains sluggish, provoking a spike in US Treasury yields. In a desperate attempt to normalize borrowing costs, the US government makes income from government bonds tax-free.”

Market Impact: *US Treasuries rally across all tenors, and the yield curve bull-flattens as investors can lock in the highest yields in decades without tax burdens. The stock market tumbles, but a selected group of cash-rich companies benefit from an inverted yield curve.*

4. Generative AI deepfake triggers a national security crisis

Generative AI, hailed as a productivity boon, becomes a national security threat after a daring AI deepfake heist against a high-ranking official in a developed country.

Governments crack down on AI with new regulations, puncturing the AI hype as VCs flee the industry:

“In a high-stakes game, a criminal group deploys the most deceptive generative AI deepfake the world has ever seen, phishing a high-ranking government official to hand over top-secret state information from a developed country. The daring move and success trigger the biggest national security crisis since WWII, ushering in a new era of far-reaching AI regulation. In a historic move to deal with the catastrophic side effects of generative AI, the US and EU declare that all content produced by a generative AI should have the label ‘Made by AI’. The generative AI deepfake incident goes from national security crisis to full-blown public distrust in information delivered on the Internet, as AI-produced content swells to 90% of all information.

Market Impact: *Traditional media companies approved by their governments for disseminating public news soar in value, with shares in The New York Times Company doubling. Adobe shares plunge as government penalizes the company, as the catastrophic deepfake was made using its software.*

Saxo Bank's 2024 Outrageous Predictions: The End of the Road

Saxo Bank, the leader in online trading and investment announced its annual Outrageous Predictions for 2024. The predictions focus on a series of unlikely but underappreciated events which, if they were to occur, would send shockwaves across the financial markets.

"The End of the Road" for Complacency

Entering 2024, Saxo Bank sees a world at an inflection point, with the familiar road of the last decade coming to an end. Commenting on this year's Outrageous Predictions, Chief Investment Officer at Saxo, Steen Jakobsen said: "The smooth road the world has travelled on since the Great Financial Crisis, with stable geopolitics, low inflation, and low interest rates, was disrupted during the pandemic years," the report begins, indicating a shift towards a future filled with unpredictability.

يتمتّع عثمان توفيقي بمؤهلات وخبرات علمية متميّزة، فهو حاصل على درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة الكويت عام 2004. كما إنه حاصل على درجة الزمالة في إدارة الأعمال والإدارة من التعليم التنفيذي في كلية كولومبيا للأعمال عام 2023. وإضافة إلى ذلك، كان قد أكمل برنامج التعليم التنفيذي في الإدارة الاستراتيجية والقيادة من كلية هارفارد للأعمال.

عثمان توفيقي قيادي تنفيذي يمتاز بالديناميكية والقدرة على تحقيق النتائج الإيجابية، إضافة إلى كونه ذو خبرة طويلة تتجاوز 20 عاماً في القطاع المالي والمصرفي. كان قد انضم إلى بنك الكويت الدولي (KIB) في عام 2018 ليصبح جزءاً من الإدارة التنفيذية في البنك، ويتولّى منذ ذلك الحين مسؤولية تطوير الإدارة المصرفية للأفراد وتتبّع كافة خطوات تنفيذ استراتيجيتها.

وقبل انضمامه إلى (KIB)، تولىّ عثمان توفيقي عدداً من المناصب الرئيسية العليا في القطاع المصرفي بالكويت، حيث شغل منصب مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد ورئيس قسم تطوير المنتجات والأعمال ورئيس قنوات التوزيع في البنك الأهلي الكويتي. وقبل ذلك كان يشغل مراكز مهمّة في بنك الكويت الوطني، من أبرزها مهام رئيس قنوات التوزيع البديلة ومدير توزيع الخدمات. والجدير بالذكر أن توفيقي عضو في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المشتركة – كي نت.

BE PART OF KUWAIT'S VISION
KDIPA
هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
KUWAIT DIRECT INVESTMENT PROMOTION AUTHORITY
kdipa.gov.kw
@KDIPA